الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كُلّية العلوم الاقتصادية وَالتّجارية وَقسم عُلوم التّسيير

قسم العلوم الاقتصاديةأطروحة مقدّمة ضمن مُتطلّبات نيل شهادة الدُكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصّص: مالية دُولية

بِعُنوان:

أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

إعداد الطّالب:

سُلطاني عادل

إشراف الأستاذ:

أ.د.دادن عبد الغني

نُوقشت بتاريخ 2024/01/08

علنًا أمام اللّجنة المكوّنة مِن:

أ.د.سلامي أحمد	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	رئيسًا
أ.د. دادن عبد الغني	جامعة قاصدي مرباح –ورقلة	مُشرفًا وَمُقرّرًا
أ.د.كوديا يوسف	جامعة قاصدي مرباح –ورقلة	عُضوًا
د. مسعودي محمد	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	عُضوًا
د.غانية ندير	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	عُضوًا
أ.د.عدادة عبد الرؤوف	جامعة غرداية	عُضوًا

السّنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–
كُلّية العلوم الاقتصادية وَالتّجارية وَقسم عُلوم التّسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدّمة ضمن مُتطلّبات نيل شهادة الدُكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصّص: مالية دُولية
بِعُنوان:

أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

إعداد الطّالب: سُلطاني عادل
إشراف الأستاذ: أ.د.دادن عبد الغني

نُوقشت بتاريخ 2024/01/08
علنًا أمام اللّجنة المكوّنة مِن:

أ.د.سلامي أحمد	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	رئيسًا
أ.د.دادن عبد الغني	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مُشرفًا وَمُقرّرًا
أ.د.كوديا يوسف	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	عُضوًا
د.مسعودي محمد	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عُضوًا
د.غانية ندير	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عُضوًا
أ.د.عدادة عبد الرؤوف	جامعة غرداية	عُضوًا

السّنة الجامعية: 2023–2024

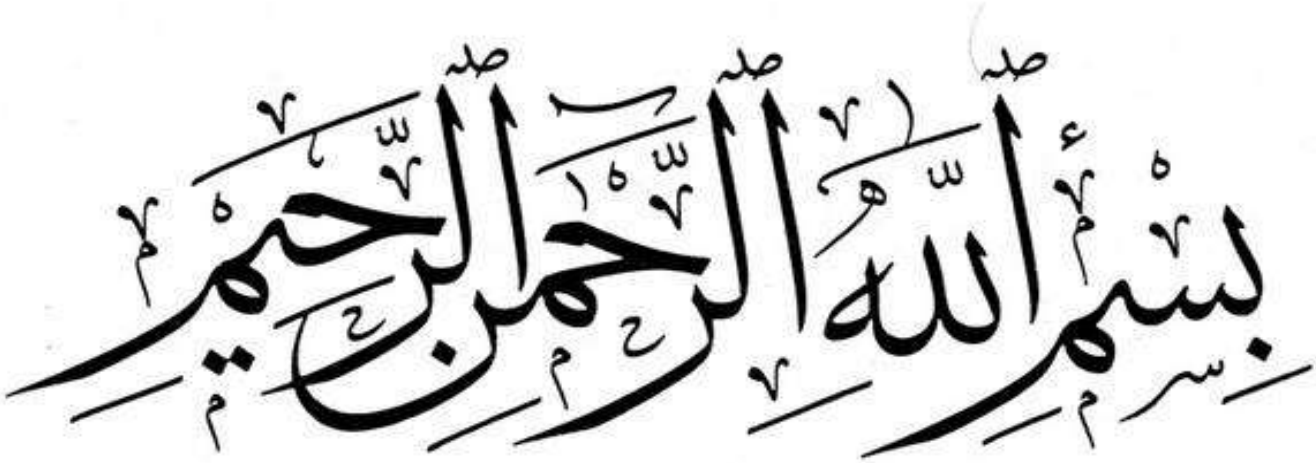
بسم الله الرحمن الرحيم

شُكر وَتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريم المشرف ﴿**دادن عبد الغني**﴾ الذي رافقني مرافقة الأستاذ والأخ من خلال تقديم كل التوجيهات والانتقادات للإتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال قسم العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة وعمال مكتبة جامعة سعيدة

وكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى الوالدين الغاليين اللذين ترعرعت على يديهما واللذين غمراني بدعواتهما الصادقة

وتشجيعهما الدائم لي أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي الكريمة الغالية التي هيأت لي سبل الراحة من أجل إتمام هذا العمل حفضها

الله ورعاها

إلى أولادي الأعزاء إلى صديقي عبسي نور الدين، والسي الطيب قويدر اللذين كان نعم

السندين لي، وإخوتي وأخواتي

إلى كل العائلة وكل أساتذتي الأعزاء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

مُـلــخّــص

ملخص

تحاول هذه الدراسة معرفة أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990إلى 2016، حيث تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وفق طريقة IMRAD (Introduction, Methods, Results And Discution)

إذ توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي له أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأمدين الطويل والقصير، إذ يؤثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا عن طريق تأثيره في معدلات الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاهتمام بهذا القطاع من أجل إدماجه في القطاع الرسمي ولو تدريجيا

الكلمات المفتاحية: اقتصاد موازي، قطاع رسمي، نمو اقتصادي، ناتج داخلي خام، تهرب ضريبي فساد إداري، بطالة، تضخم.

Abstract

This study aims to know the influence of parallel economy on economic developpement in Algeria through analytical and econometrical study during theperiod starting from 1990 to 2016. We dividedthe study into introduction and two chapters and a conclusion. Using themethod IMRAD
,(Introduction.methods. results and discution).

This study found out that theparallel economy has an influence oneconomic developpement in Algeria with short and long terms. This parallel economy has a positive impact through its influence on Gross domestic product rates. Thus . It is an obligation for us to give more importance to this sector and to integrate it even gradually within the formal economy.

Key words ;parallel economy. Formal economy.economic développement.Gross domesticProduct. Taxe évasion. Administrative corruption. Unemployment. Inflation.

فـهــرس

الــمـحــتــويـات

شُكر وَتقدير

إهداء

ملخّص الدّراسة

قائمة المحتويات..... I

قائمة الجداول وَالأشكال..... IV

قائمة VII

الملاحق..... I

مقدمة..... أ-ج

.

الفصل الأول: الإطار النظري لأثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي 1-89

تمهيد..... 02

المبحث الأوّل: ماهية الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي 03

المطلب الأوّل: ماهية الاقتصاد الموازي..... 03

المطب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي..... 45

المبحث الثّاني: أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي..... 68

المطلب الأوّل: التأثير المباشر للاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي..... 68

المطلب الثاني: التأثير الغير المباشر للاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي..... 70

المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 82

المطلب الأول: الدراسات المحلية والأجنبية..... 82

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 87

خلاصة الفصل..... 88

الفصل الثّاني: الاقتصاد الموازي في الجزائر وَأثره على النّموّ الاقتصادي 90-181

تمهيد..... 90

المبحث الأوّل: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر..... 91

المطلب الأوّل: نشأة الاقتصاد الخفيّ في الجزائر..... 91

المطلب الثّاني: أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر..... 94

المطلب الثالث: الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة من أجل مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي..... 118
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائري..... 121
المطلب الأول: مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر وأهم محدداتها..... 121
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الهيكلة في الجزائر..... 124
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر..... 136
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016..... 156
المطلب الأوّل: دراسة السلاسل الزمنية وتحديد نموذج الدراسة للعلاقة المباشرة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي 156
المطلب الثاني: تقدير النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC..... 164
المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج 167
خلاصة الفصل..... 181
الخاتمة 183
قائمة المصادر وَالمراجع..... 188
الملاحق..... 201

.

قـائـمـة

الــجـداول والأشـكـال

1/- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصّفحة
01	حجم الاقتصاد الموازي في الدول المتطورة خلال الفترة الممتدة من (1990الى 1993)	05
02	الاقتصاد الموازي للدول السائرة في طريقها للنمو خلال الفترة الممتدة من (1990الى 1993)	05
03	الفرق بين الاقتصاد غير الرّسمي وَالاقتصاد الرسمي	08
04	نسبة الاقتطاع الإجبارية إلى النّاتج المحلّيّ الخام في بعض الدّول المتقدّمة لِسنة 2008	12
05	أنواع الفساد وخصائصه	25
06	مراحل تحوّل الأموال مِن القطاع غير الرّسمي إلى القطاع الرّسمي	27
07	أساليب قياس اقتصاد الظّل	44
08	الاختلافات بين الدّول النّامية وَالدّول المتقدّمة	47
09	نسب تطوّر مصادر النّموّ الاقتصاديّ خلال السّنوات(1960 إلَى 2003)	68
10	تطوّر الدّخل الخفيّ وَنسبة الدّخل الخفيّ خلال الفترة الممتدّةمِن (1970 إلى 1990)	93
11	تطوّر مُعدّلات الرّسم على القيمة المضافة	96
12	تطوّر مُعدّل الضّغط الضّريبيّ خارج المحروقات في الجزائر خلال القترة (1990 إلى 2016).	96
13	الكمّيات المحجوزة مِن أنواع المخدرات المحجوزة خلال المدة الممتدة من 2016 إلى 2017	108
14	أهمّ المواد الغذائية المدعّمة وَالمعرضة لتهريب	110
15	تطوّر مُؤشرات الفساد في الجزائر من (2003 إلى غاية 2016)	112
16	مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2016)	116
17	تطور القيمة المضافة حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990إلى غاية 2010)	125
18	شُروط برامج الإصلاحات وَأهمّ النتائج المتحصل عليها	127
19	المخطّطات المالية حسب القطاعات خلال الفترة الممتدّة مِن (2001 إلى 2004)	129

20	تطور خدمات الدّين العام خلال الفترة الممتدّة مِن(1986 إلى 1993)	137
21	تطوّر الدّين العام خلال برامج التّصحيح الاقتصادي	139
22	أصناف الرّسم على القيمة المضافة	149
23	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة الاقتصاد الموازي	162
24	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة الناتج الداخلي الخام	163
24	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) عند فروقات من الدرجة الأولى	164
25	نتائج درجة تأخر النموذج	165
26	نتائج اختبار منهج الحدود	166
27	تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج	166
28	تقديرات الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطا (ECM)	167
29	فحص التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة بواسطة اختبار	168
30	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج	169

2/- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصّفحة
01	مجموعة الأنشطة غير الرّسمية	04
02	الحوافز الضّريبية للاستثمار	15
03	مُعدّلات البطالة في العالم لِسنة 2008	36
04	دور الدّولة في التّأثير على الطّلب الكلّيّ الفعّال وَتحريك الغرض الكليّ	51
05	التأثير غير المباشر للاقتصاد الموازي على النّمو الاقتصادي	69
06	العلاقة بين الضّريبة وَالنّموّ الاقتصاديّ(نموذج سكالي)	71
07	مُعدّل البطالة حسب الأقاليم لِسنة 2004	80
08	التّأثير المتبادل بين البطالة وَ مُعدّلات النّموّ الاقتصاديّ	80
09	تطوّر المديونية في الجزائر مِن سنة(1980 إلى سنة 1990)	93
10	تطوّر مُعدّل الضّرائب المباشرة وَغير المباشرة خلال الفترة مِن (1990 إلى 2016)	95
11	تطوّر مُعدّلات البطالة خلال الفترة الممتدّة مِن(1980 إلى 1986)	98
12	تطوّر مُعدّلات البطالة خلال الفترة الممتدة من(1986 إلى 1999)	99
13	تطوّر مُعدّلات البطالة خلال الفترة الممتدة من(2000 إلى 2016)	100
14	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2016)	115
15	مُعدّلات الفقر الدولية في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام خطي الفقر 3.1 دولار و1.9 دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011	117
16	نسب الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة (1990 إلى 2016)	122
17	يُمثّل تطوّر القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2001-2004	130
18	تطوّر المؤشّرات الاقتصادية خلال مُخطّط الإنعاش الاقتصادي (2001 إلى 2004)	131
19	حجم الإنفاق العموميّ خلال الفترة الممتدّة مِن(1990إلى 2016)	140
20	صادرات قطاع المحروقات	141

21	معدلات نمو نفقات التجهيز ونفقات التسيير ومعدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من(2000 إلى 2016)	142
22	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من(2000 إلى 2016)	150
23	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة الوحدة (نسبة مئوية)	153
24	التأثير المباشر للاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي	156
25	تطور النمو الاقتصادي والاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2016)	159
26	تطور معدلات النمو الاقتصادي والاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(1990 إلى 2016)	160
27	اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات المقدرة لنموذج التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	168

قـائـمـة

الـــمـلاحـق

3/: قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصّفحة
01	تطوّر المتغيّرات الاقتصادية محلّ الدّراسة (1990-2013)	**200**
02	تطور معدلات الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970 إلى 2016)	**201**
03	اختبار ADFلسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج أول ثابث	201
04	اختبار ADFلسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج الثاني ثابث وقاطع	201
05	اختبار ADFلسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج الثالث بدون ثابث والقاطع	202
06	اختبار ADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج أول ثابث	202
07	اختبار ADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثاني ثابث وقاطع	202
08	اختبار ADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثالث بدون ثابث والقاطع	203
09	اختبار ADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثالث بدون ثابثوالقاطعبعد الفروقات من الدرجة الأولى	203
10	اختبار ADFلسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج الثاني ثابث وقاطع بعد الفروقات من الدرجة الأولى	203
11	اختبار ADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثاني ثابث وقاطع بعد الفروقات من الدرجة الأولى	204
12	تقدير نموذج ardl	204
13	اختبار منهج الحدود	205
14	نموذج تصحيح الخطأ	205

مُـقــدّمـــة

تلقى مُستويات النّموّ الاقتصاديّ إهتمامًا بالغا في الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية بِإعتباره أهمّ المحددات الرئيسية التي تحدد المستويات المعيشية والازدهار للمجتمعات ومعدلات تنميتها، إضافةً إلى كونها تُعتبر مِن أهمّ المؤشرات الكلية الدالة على النشاط الاقتصادي للدولة، مما إنبثق عنه كمًا هائلاً من الدراسات التي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة ومعرفة أهم المتغيرات وَالظّواهر الرّئيسية المؤثّرة على عملية النّموّ وَمُعدّلاته، وَخاصّةً لدى الدول النامية كونها تحاول جاهدةً تحقيق مُستوياتٍ لا بأس بها مِن مُعدّلات النمو لِلوصول لِتنميةٍ مُستدامةٍ تجعلها في منئى عن الأزمات الاقتصادية.

إذ تُعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي أَوْ الاقتصاد غير الرّسمي مِن أهمّ الظواهر التي تمت دراستها في هذا المجال كونها لها تأثيرٌ فعلي ومباشر على معدلات النمو الاقتصاديّ، وَالّتي إختلفت فيها الآراء إزاء طبيعة تأثيرها؛ كون أنّ ظاهرة الاقتصاد الموازيّ ظاهرةٌ سلبية على الاقتصاد في حدِّ ذاته، حيث يرى بعض الاقتصاديين أنّ لِظاهرة الاقتصاد الموازي تأثيرا سلبيا على معدلات النّموّ الاقتصاديّ بينما يرى البعض الآخر أنّ لها تأثيرًا إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي، هذا الاختلاف جعلنا نحاول معرفةَ أيُّ الآراء أصحّ وَهذا من خلال التطرق إلى الدراسة التي بين أيدينا اليوم، وَالّتي حاولنا من خلالها معرفة الأثر الذي يولده الاقتصاد الموازي على المعدلات النمو الاقتصاديّ في وطننا الجزائر.

أمّا بِالنّسبة لِلاقتصاد الوطنيّ فَإنّ الاقتصاد الموازي يُعتبر ظاهرة وليدة بالاستقلال في ضل تدهور الحالة الاجتماعية وَالاقتصادية المتزامنة مع بداية الدّولة إنشاء القاعدة الصّناعية وَالنّهوض بِالزّراعة وَالفلاحة مِن جديدٍ، حيث فرضت ظاهرة الاقتصاد الموازي نفسها كونها إعتبرت مصدرًا هامًّا لِفُرص العمل لِكُلّ فئات المجتمع من نساء والأطفال والرجال، نتيجة كثرة المشروعات الصّغيرة وَالمتوسّطة، وَزادت هذه الظاهرة حدّةً مع فترة الثمانيات في ضل الأزمة الاقتصادية النّاتجة عن إنهيار التّوازنات الدّاخلية لِلبلاد وَالخارجية وَالّتي كان لها أثرٌ في ارتفاع مُعدّلات المديونية، ممّا نتج عنه مجموعة مِن الإصلاحات الهيكلية الّتي كانت تصب في تحويل النظام الاقتصادي كَكُلٍّ مِن النّظام الاشتراكي إلى

النظام الرأس المالي، حيث بدأت ظواهر التهريب لِلمنتجات مِن وَإلى الخارج، إضافةً إلى زيادة مُعدّلات البطالة ونقص القدرة الشرائية نتيجة إنخفاض مُعدّلات الصرف لِلدّينار الوطنيّومنه كان على الدولة الإلتفات إلى هذه الظاهرة وأهم مسبباتها، وَمدى تأثيرها على مُعدّلات النمو الاقتصادي بغية دمج هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطنيّ كونها أصبحت مِن الظّواهر الّتي يستحيل القضاء عليها، وَهذا بأثرها الكبير على الاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث:

لقد أصبحت ظاهرة الاقتصاد الموازي أَوْ الاقتصاد الرّسمي ظاهرةً مُستفحلةً داخل الاقتصاد الوطنيّ، وَلها تبعيات ظاهرية وَخفية على هذا الأخير وخاصة على النمو الاقتصادي الذي يُعتبر مِن بين أهمّ المؤشّرات الّتي يُمكن القياس بها مدى كفاءة السّياسة الاقتصادية لِلدّولة، إذ كان لابدّ مِن التّطرّق إلى تطوّر الاقتصاد الموازي في الجزائر، وَأهمّ مسبباته وَمدى تأثيره على النّموّ الاقتصاديّ وَمُؤشّراته وَذلك بِالإجابة على الإشكالية العامّة لِلبحث وَالمتمثّلة في:

- **إلى أيّ مدى يُؤثّر الاقتصاد الموازي على النّموّ الاقتصاديّ في الجزائر؟**

هذه الإشكالية تجرّنا إلى بعض التّساؤلات لعلّ أهمّها:

- ما مُستويات ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، وَما هي أهمّ مظاهرها؟؛
- ما مُؤشّرات النّموّ الاقتصاديّ في الجزائر وَما هي مُحدّداته؟؛
- ما طبيعةُ تأثيرِ الاقتصاد الموازي على النّموّ الاقتصاديّ في الجزائر؟.

فرضيات البحث:

لِلإجابة على التّساؤلات المطروحة على مُستوى إشكالية الدّراسة تمّ الاعتماد على الفرضيات التّالية:

1. تُعدّ ظاهرة الاقتصاد الموازي مِن الظّواهر المستفحلة في الإقتصاد الوطنيّ،إذ وصلت إلى مُعدّلات تُحتّم على الدّولة التّعايش معها وَتُمثّل مظاهرها في جميع التّعاملات الّتي تحتوي على تجاوزات الّتي أساسها الغشّ وَالاحتيال أَوْ مُخالفةً لِلقانون؛
2. تعدّدت مُؤشّرات النّموّ الاقتصاديّ في الاقتصاد الجزائريّ، وَالّتي ينحصر أهمها في مُعدّلات البطالة، معدلات التضخم، معدلات الناتج الداخلي الخام، حاصل الميزان التجاري وَتُعتبر الحصيلة الضّريبة الناتجة بصفة كبيرة عن الإيرادات البترولية مِن بين أهمّ محدداته؛
3. يُؤثّر الاقتصاد الموازي على النّموّ الاقتصاديّ بِعلاقةٍ مُباشرةٍ تارةً وَبِعلاقةٍ مُتعدّية تارة أُخرى فَتارةً نجد أنّ معدلات الاقتصاد الموازي تؤثر في معدلات الناتج الداخلي الخام الذي يُعتبر المحدّد الأكثر تمثيلاً لمعدلات النمو، وَتارةً أُخرى نجدها تُؤثّر في محددات ومؤشرات النّموّ الاقتصاديّ في الجزائر.

مُبرّرات إختيار موضوع البحث:

تُرجع أسباب إختيار الموضوع إلى:

- الاختلالات المالية الّتي شهدها الاقتصاد الوطنيّ نتيجة إستنزاف خيراته، وَذلك نتيجة قضايا الفساد الّتي شهدتها الجزائر، وَالّتي كانت بوادرها واضحة خاصة في الآونة الأخيرة؛
- تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي رغم الآليات الّتي إتّخذتها الحكومة مِن أجل مُحاربة هذه الظّاهرة؛
- التّأكيد على الإلتفاتة الّتي تمّ استخلاصها مِن خلال مُذكّرة ماجستير الموسومة بعنوان إدارة احتياطات الصّرف الأجنبيّ في الجزائر، والتي مفادها أن تآكل إحتياطات الصرف الأجنبي غير طبيعي وأن الإدارة غير سليمة؛
- مسايرة التطور في الناتج الدّاخليّ الخام الّذي يُعتبر من بين أهم مُحدّدات النّمو الاقتصاديّ.

- إهتمام المنظمات الدولية أو الإقليمية بظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعددت سلبياتها على الاقتصاديات الدّولية خاصّةً في الدول النامية؛
- الميول الشّخصيّ في البحث لِمواضيع السّاعة وَخاصّة مواضيع المالية الدّولية.

أهداف وَأهمّية البحث:

تسعى هذه الدّراسة إلى تحقيق **الأهداف التّالية:**

- تحديد التّذبذب في مُستويات النّموّ الاقتصاديّ في الجزائر؛
- معرفة أهمّ مُحددات النّموّ الاقتصاديّ في الجزائر؛
- التّوصّل إلى أهمّ أسباب تنامي ظاهرة الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الوطنيّ بِالرّغم مِن كَلّ التّدابير الوقائيّة الّتي تتّخذها الحكومة؛
- تقدير أثر الاقتصاد الموازي على النّموّ الاقتصاديّ وَنوع العلاقة بينهما.

كما تكمن **أهمّية البحث** في أهمّية النّموّ الاقتصاديّ بِحدّ ذاته فهو المرآة العاكسة لِقُوّة الاقتصاد وقدرة هذا الأخير على مواجهة والتكيف مع الصدمات الخارجية والظواهر الداخلية التي أصبحت تحتم نفسها خاصة في الآونة الأخيرة مع تطور التجارة الخارجية وكثرة المعاملات الاقتصادية، لذا تُحاول الدّراسة التّطرّق إلى تطوّر كُلٍّ من النمو الاقتصادي والاقتصاد الموازي وَأهمّ مُحدّداتهما وَتحديد التّأثير الّذي ينجرّ مِن تنامي الاقتصاد الموازي على النّموّ الاقتصاديّ.

حُدود الدّراسة:

تمثلت حُدود الدّراسة في كونها تمّت على الاقتصاد الجزائريّ خلال الفترة الممتدّة مِن 1990 إلى غاية 2016 من خلال دراسة تأثير الاقتصاد الموازي على مُعدّلات النّموّ وَمُحدّداته في الجزائر.

منهج الدّراسة:

استنادًا إلى طبيعة الموضوع، وَمِن أجل الإجابة على الإشكالية الرّئيسية المطروحة استدعت الدّراسة الاعتماد على المنهج الوصفيّ التّحليليّ فيما يتعلّق بِالجانب النّظريّ، وَكذلك الاعتماد على المنهج القياسي فيما يخص الجانب التطبيقي من أجل دراسة العلاقة بيِن المتغيّرات، وَذلك بِالاستعانة بِالبرامج الإحصائية وَالمتمثّلة في برنامج (EVIEWS10).

صعوبات الدّراسة:

إنّ الصّعوبات الّتي تلقّيناها أثناء إنجاز هذا البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك الّتي يُعاني منها مُعظم الباحثين، إذ يُمكن تلخيصها في النّقاط التّالية:

- صُعوبات الحصول على البيانات وَالمعلومات مِن الهيئات الرّسمية الوطنية وتضارب وإختلال بين الإحصائيات والبيانات الهيئات الدولية والمحلية.
- التّشعّب الكبير لِموضوع البحث مما حتم علينا التطرق للموضوع من جهة واحدة وهي تأثير الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي الذي يعتمد على عدة مُحدّدات أُخرى.

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بالموضوع وبجميع جوانبه، تم تناول الدراسة في مقدمة عامة وفصلين وخاتمة عامة،حيث خصص الفصل الأول من أجل الإلمام بجميع المفاهيم لمتغيرات الدراسة (الاقتصاد الموازي، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام)، وهذا من أجل تحديد العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين والتأثير المتبادل عن طريق معرفة النقاط المشتركة بينهما.

أما الفصل الثاني فإهتم بدراسة كل من المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على المستوى الوطني وتطورهما وأسبابهما والنتائج المترتبة عنهما، إضافة إلى دراسة العلاقة بين الاقتصاد الموازي والنمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، إذ فند هذا الفصل بدراسة قياسية وهذا بإستعمال نموذج ARDL.

الفصل الأوّل:

الإطار النّظريّ لأثر الاقتصاد الموازيّ على النّموّ الاقتصاديّ

تمهيد:

تُناضل الدّول في جميع أرجاء العالم لتوسيع اقتصادياتها وَتحسين مُستوياتها المعيشية، وَيتميّز هذا النّضال بِالشّدة بِصفةٍ خاصّةٍ في إفريقيا الّتي ظلّت لِزمنٍ طويلٍ غارقةً في مُستنقع الأداء الاقتصاديّ المتدهور، وَإرتفاع نسب البطالة، وَتدهور البنية الأساسية، وَعدم المساواة وإزدياد الفقر المدقع، حيث أصبح النّاس لا ينغمسون بِشكلٍ جدّيّ في تشكيل وَتنفيذ خُطط التّنموية، وَبِالتّالي فَإنّهم لا ينظرون إلى أنفسهم كَأصحاب مصلحةٍ في خلق الثّروة، وَهو ما أدّى بِدوره إلى خلق ثقافةِ الإعتماد على الغير، حيث يُناضل كُلّ شخصٍ لِلحصول على مُجرّد قطعةٍ صغيرةٍ مِن الثّروة القومية المتناقصة بدلاً مِن السّعيِ إلى توليد وَخلق الثّراء.

كل هذه الأمور جعلت الدولة خاصة النامية منها، تسعى إلى توفير متطلبات الحياة الأساسية إلا أنها تميزت بمستويات جد ضعيفة لا تتماشى مع متطلبات المجتمع، ما جعل أفراده يتوجهون إلى البحث عن تلبية متطلباتهم في القطاعات الغير الرسمية بطرق شرعية وأخرى غير شرعية مخلة بالقوانين.

المبحث الأوّل: ماهية الاقتصاد الموازي

إن تطور مستويات الإقتصاد الموازي في الدول النامية يحتم علينا ضرورة دراسة هذا القطاع نتيجة للسلبيات والايجابية المتأتية من هذا الأخير، وأثرها على الاقتصاد ككل، وإيجاد طرق قياس القطاع الغير الرسمي وتوفير المعلومات الدورية عنه من أجل تطويقه والتحكم فيه.

المطلب الأوّل: مفهوم الإقتصاد الموازي

الفرع الأوّل: تعريف الاقتصاد الموازي وَأهمّ خصائصه

1-تعريف الاقتصاد الموازي:

مِن الصّعب تعريف الاقتصاد غير الرّسمي وَلكن مِن السّهل التّعرف عليه حيث يمثله بعض الاقتصاديين مثل الحرباء لِقُدرته على التّحوّط وعدم الظهور إلى أنه يمكن أن نسجل أثاره، إذ لسوء الحظّ وَعلى الرغم من الجهود العديدة نحو تعريف دولي لا يزال هناك العديد من الأساليب المختلفة لِفهم الظّاهرة حيث تم تبني المفهوم القطاع الغير الرسمي سنة 1993 من قبل المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاء "ICLS"تحت رعاية مُنظمّة العمل الدولية ومدرج في نظام الحسابات القومية في دورته الرّابعة[1]،إذ يُمكن أن نعرفه على أنه المعاملات الاقتصادية التي لا تستطيع الدولة فرض رقابتها عنها ولا يمكن تحصيل أي احصائيات خاصة بهذا المجال دقيقة وواضحة يمكن الاستناد عليها في الحسابات القومية، إذ تنقسم هذه المعاملات إلى معاملات تشمل أنشطة مشروعة والتي يمكن أن تتشمل مجموع المداخيل التي لا يتم التصريح بها والتي تخالف القوانين خاصة الضريبية منها، وأنشطة غير مشروعة فَفي حال التّعامل

[1]- jacquescharmes**The informal economy: Definitions, Size, Contribution,** Characteristics and Trends Research, Network and Support Facility (RNSF).2015p.04

مع سلعة محرمة الاستخدام كالمخدرات والرق والآثار والأسلحة وتجار البشر في هذه الحالة تُسمّى بالاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة[1].

كما يُعرّفه "VitoTanzi" بأنه الاقتصاد الناتج عن مجموع المداخيل التي لم يتم تسجيلها لدى هيئات الضريبية أو مجموع المداخيل المتأتية من المعاملات الغير الشرعية والتي لا يمكن التصريح بها.[2]

وقد عرف الاقتصاد الموازي عدة تسميات اختلفت من بيئة الى أخرى مثل إقتصاد الظّل ولاقتصاد الخفي، أو الإقتصاد الغير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيْضًا أشكال الدّخل التي لا يبلغ عنها و المتحصلة من إنتاج السّلع وَالخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة،ومن ثُمّ فإن الإقتصادغير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما تمّ الإبلاغ عنها لِلسّلطات[3].

الشّكل رقم (01): يُوضّح مجموعة الأنشطة الغير الرسمية

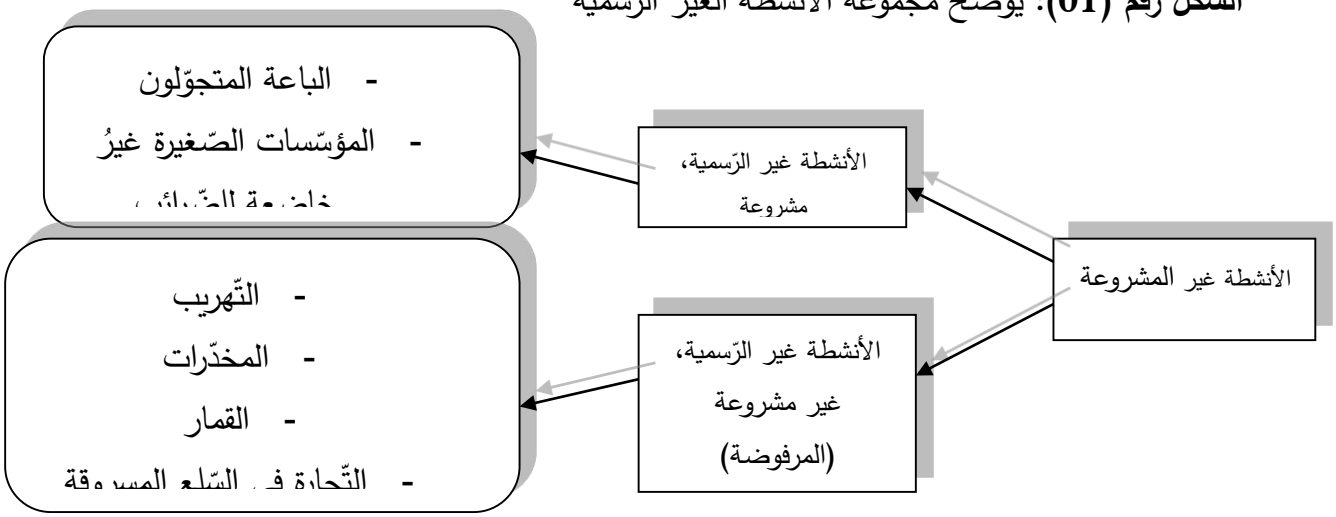

المصدر: إبراهيم توهامي وآخرون **العولمة والاقتصاد غير الرسمي** دار الهدى، الجزائر، 2004، ص:101.

[1]- شيهاب حمد شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد**، مجلة جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم05، العدد 10، 2013، ص:03.

[2]- رمضاني محمد، **التشخيص السليم للاقتصاد الغير الرسمي طريق إلى الدمج الصحيح**، ورقة بحثية في ملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض يومي (20-21 نوفمبر 2007)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، بسعيدة الجزائر ص: 06.

3- Friedrich Schneider et DominikEnste**, La croissance de l'économie souterraine**, Édition française, Mars 2002, p: 02.

وَعلى الرّغم من أن معظم الاقتصاديين يركزون دراساتهم على تطورات الاقتصاد الموازي في الدول النّامية بِصفةٍ كبيرة إلا أن هذه الظاهرة قد مست العديد من الدول المتطورة والتي أصبحت هي أيضا تُعاني منها وَمِن أثارها، وَهذا ما اتضح جليا مع الأزمة العالمية الأخيرة أزمة 2008،حيث أن الجدولين المواليين يُبيّنان تطور نسب الاقتصاد الموازي في كلا من الدول المتطورة والدول السائرة في النمو:

الجدول رقم (01) حجم الاقتصاد الموازي في الدول المتطورة خلال الفترة من (1990الى 1993):

الدول	نسبة الاقتصاد الموازي (%)
اطاليا، يونان ، اسبانيا ، البرتغال، بلجيكا	%30-24
السويد ، الدنمارك ايرلندا ، النرويج ،ألمانيا ، بريطانيا، فرنسا	%23-13
اليبان ، الولايات المتحدة الامريكية ، استراليا	%10-8

Source:SukantaSarkar**, the paralleleconomy in india: causes, impacts and government initiatives,**Economic Journal of Development Issues Vol. 11 & 12 No. 02 (2010)، p: 126.

الجدول رقم (02): حجم الاقتصاد الموازي للدول السائرة في طريقها للنمو (1990الى 1993):

الدول	نسبة الاقتصاد الموازي (%)
دول قارة إفريقيا	
نيجيريا ومصر	%79-68
دول شمال قارة أفريقا (تونس ، المغرب)	%49-39
دول وسط وجنوب قارة أمريكا	
المكسيك ، بنما ، غواتي مالا، البيروا	%60-40
الشيل ، كوستاريكا ، فنزويلا برازيل ، كلومبيا	%35-25
دول اسيا	
التايلاندا	%70
فلبيين ، سيريلانكا ، ماليزيا	%50-38
هونكونغ، سنغافورا	%13

Source:ibid .P;126

2-خصائص الاقتصاد غير الرّسمي:

وفقًا لِمفهوم الاقتصاد الرّسمي يمكن أن نستنتج أن وحدات التشغيل في هذا الاقتصاد تنتشر في جميع أنحاء العالم وَجميع المناطق، وَتشمل جميع القطاعات وَالأنشطة الاقتصادية، مِن صناعةٍ وَتجارةٍ وَخدماتٍ وَغير ذلك، وَتتشعّب في فروع كثيرة ومتنوعة على أن تكون الغلبة في تكوينها النوعي لِلتّجارة وَالخدمات، وَذلك نتيجةَ مجموعةٍ مِن الخصائص الّتي يتميز بها الاقتصاد الغير الرسمي وَمنها[1]:

2-1-عدم التّنظيم: يتّضح مِن خلال التسمية أن هذا الاقتصاد غالبا ما يتسم بعدم الإلزام بالقيود القانونية (الرّسمية)،فهو يقوم باختراق جميع الظروف المتفق عليها في قوانين العمل التي مفادها حماية العامل بحيث لا يتم احترام تنظيم العمل وشروط الانتاج والتسويق ونوعية العمالة بحيث يقوم بتشغيل مختلف الفئات العمرية من أطفال ونساء وهذا في ضل غياب التصريحات الادارية والتراخيص لِمُزاولة النّشاط.

2-2-المرونة: يتّسم الاقتصاد غير الرّسمي بِالمرونة والسرعة الانتشار في مختلف المناطق وهذا رجع الى عدم وجود برامج واليات رقابية مكثفة ومتطورة حيث ينتشر في الأرياف والمدن مما جعله لا يحترم اي ضوابط للعمل بحيث يتميز العاملون في هذا القطاع بأجور متدنية جدا إضافة إلى اجهاد في العمل وهذا ناتج عن وجود أي عقود تنظم هذا القطاع مما يجعله في مرونة كبيرة وذو استجابة كبيرة لجميع المتغيرات الحالات التي لا يستطيع فيها هذا الأخير تلبية حاجيات المجتمع مثل توفير النقل في بعض المناطق أو تقديم خدمات لا يستطع الفقراء الوصول إليها في قطاع الرسمي[2].

2-3-سُهولة الدّخول إلى سوق العمل: يتميز الاقتصاد الغير الرسمي بسهولة الدخول في النشاطات المختلفة، مثل: تجارة المفرد وَالتّجارة المتنقلة، وهذا ناتج على ان هذا القطاع لا يتطلب الكثير من

[1]- إيهاب علي المسوي، كاظم أحمد بطاط، **الاقتصاد الموازي**، دار الأيام للنشر والتوزيع –عمان، ط01، 2015، ص:21.

[2]Anne Joggi،**les regles de l'economie informellepratiques de la dissidence économique**Cahiers de l'IUED.2016.p:123.

الخبرات والمهارات كونه يقتصر على الأنشطة البسيطة والغير المعقدة مما يتيح لعامة الناس التغلغل فيه بشكل سريع وسهل.

2-4-صِغرُ حجم الوحدات وَقلّة عدد العمّال: غالبا ما يكون العمل في الاقتصاد غير الرسمي ضمن منشآت صغيرةِ الحجم أَوْ مُتناهية الصّغر، فَمثلا حالة الباعة المتجوّلين وَماسحي الأحذية، مع وُجود مكانٍ مُحدّد أو غير محدد لممارسة النشاط، وفيما يتعلق بعدد العمال في وحدات الاقتصاد الغير الرسمي، فقد حددت دراسة لمنظمة العمل الدولية في عام (2003) أن (62%) من وحدات الاقتصاد الغير الرسمي تستخدم أقل من 5أشخاص و33 % تستخدم من بين 5 إلى 10 أشخاص.

5-**تشغيل النساء والأطفال:** يشكل الاقتصاد الغير الرسمي ملاذا خصبا لتشغيل النساء والأطفال ولاسيما في قطاع النسيج والملابس الجاهزة والأعمال والمنازل ...إلخ.

6-انخفاض **مستوى التمويل:** تتسم وحدات الاقتصاد الغير الرسمي في الغالب بقدرات مالية ضعيفة فَهي تعتمد على رأس المال الصّغير أو عدم القدرة على الاقتراض والإعتماد على الإمكانيات الذاتية والجهد البشري.

7 – **استخدام التكنولوجيا:** تختلف نوع التكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد الغير الرسمي بحسب طبيعة النشاط المستخدم لهذه التكنولوجيا، فبعض الأنشطة كالورش الصغيرة والوحدات المتناهية في الصغر تتسم بالاستخدام المتدني للتكنولوجيا، أو تكون معدومة على الرغم من ظهور بعض الأنشطة التي تستخدم الشبكات الاتصال الحديثة واستخدام الحاسوب والبرمجة إلا أنها ما تزال محدودة الأثر.

8-مستوى المهارة: قد تجد وحدات ضمن الاقتصاد الغير الرسمي يعمل فيها من ذوي المهارات والتعليم الرفيع كما في بعض الأنشطة الغير القانونية (المحظورة) في حين أن الغالبية تسودها الأمية وتدني المهارة والكفاءة والتي يمكن اكتسابها أثناء العمل.

9-الدخول المتحصل عليها: تعتمد الدخول التي يحصل عليها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي على نوع النشاط الذي يمارسونه فالدخول تكون متدنية في الأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية القانونية الصغيرة كالورش البسيطة والحرف المنزلية الصغيرة والباعة المتجولين في حين أنها تكون مرتفعة في بعض الأنشطة بسبب اختلاف درجة خطورة هذه الأنشطة والجدول الموالي يوضح الفرق بين الاقتصاد الغير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

الجدول رقم (03): الفرق بين الاقتصاد الغير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

نوع النشاط	الأهداف الرئيسية	تنظيم السوق	التكنولوجيا
الاقتصاد الغير الرسمي	تحقيق مداخيل في السوق بسهولة الدخول وعدم إحترام القواعد. انعدام تشريعات العمل. التحويل الذاتي. عدم دفع أي ضرائب أو رسوم على التشغيل الذاتي.	غياب الحواجز عند دخول منتجات مقلدة وأحيانا تكون محرمة (محظورة) كالمخدرات. أسواق غير محمية.	تقليدية ومكيفة، محلية، الاستخدام المكثف للعمل وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة
الاقتصاد الرسمي	تحقيق أقصى ربح. ضمان دخول متقن، وجود نقابات، تطبيق تشريعات العمل، الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية. دفع الضرائب والرسوم،والأجور العمل وعقود العمل.	حواجز عند الدخول علامات مسجلة ومحمية. فرض الرسوم.	حصرية ومستوردة استخدام مكثف لرأس المال إنتاج واسع النطاق

المصدر: إيهاب علي المسوي، كاضم أحمد بطاط، **الاقتصاد الموازي**، المرجع السّابق، ص:25.

الفرع الثاني: الظواهر المصاحبة للظاهرة الاقتصاد الموازي

تشير جميع الدلائل الخاصة بالاقتصاد الموازي إلى أنه أصبح واسع الانتشار خاصة في البلدان النامية أو الناشئة، حيث يشكل مصدر قلق لدى الحكومات كونه يجعل الأمر أكثر صعوبة على البلدان

للشروع في عملية التنمية الشاملة وهذا كونه يشمل جميع القطاعات، إذ تقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويمثل أكثر من 70% من إجمالي العمالة، حيث نتج عنه عدة ظواهر والمتمثلة في التهرب الضريبي والفساد وعمليات غسيل الأموال والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

1- التهرب الضريبي والأسباب المؤدية له:

1-1: تعريف التهرب الضريبي:

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع جبري تفرضه السلطات المكلفة بها على المكلفين كونهم جزء من النظام الاقتصادي، وهذا من اجل إعادة ضخها من جديد لتسيير الأنشطة والخدمات العامة [1] ، حيث أن التهرب الضريبي هو كلمة توضح رفض الأفراد والجماعات والشركات للمبلغ المتوقع للدفع للهيئة العمومية[2]. مما ينتج عنه تدني في الخدمات التي يمكن تنفيذه من طرف الحكومة وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن الضريبة تعد من أهم الأدوات في تنفيذ السياسة المالية ولاقتصادية للبلد ولها دور مهم في التحكم على نوعية الأنشطة وتوزيعها على مستوى المناطق داخل الدولة الواحدة وهذا ع طريق نوعية الإعفاءات المقدمة في كل منطقة

أما في الدول نامية فتعد الضريبة مصدر تمويل مهمًا من أجل إقامة وإنشاء البنى التحتية للإقتصاد ومن ثَم يكون دورها مهما في تمويل الخزينة العامة للدولة بالمال اللازم للتنمية، وفي التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن إيجاز أهمما تتميز به الضرائب في البلدان النامية بما يلي:

- ضعف مستويات الضرائب بسبب تدني الأجور؛

[1]-الخطيب خالد، المهايني محمد خالد، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، منشورات جامعة دمشق، 1999، ص: 179.

[2]- ErstuTarkoKassa,**Factors influencing taxpayers to engage in tax evasion: evidence from Woldia City administration micro, small, and large enterprise taxpayers,**Journal of Innovation and Entrepreneurship,(2021),p: 06.

- عدم وجود توازن في نوعية الضريبة المحددة والأوعية الضريبية الناتج عن عدم وجود إبداع في خلق ضرائب وأوعية ضريبية جديدة حيث تحتل الضرائب الغير المباشرة نسبة تتراوحبين (60 %إلى 70%) من مجموع الإيرادات الضريبية؛
- وجود اختلاف كبير بين التشريعات الضريبية والحالات الاقتصادية التي تعيشها البلاد؛
- الإيرادات الضريبية متدنية وغير كافية من اجل موازنة ميزانية الدولة.

إذ يعد النظام الضريبي[1]ألية مهمة لدى السلطات كونها تساعد على تنفيذ الخطط والبرامج التي نصبوا الحكومة إلى تحقيقها، إذ تعتمد الدول المتقدمة على الضرائب الغير المباشرة كونها تشكل الجزء الأكبر من مداخيلها إلى جانب الضرائب نوعية ثانوية على الإنفاق، أما بالنسبة للدول النامية

فيتم التركيز على المداخيل من الضرائب الناتجة عن الرسوم الجمركية والضرائب النوعية على الاستهلاك.

بحيث أن النظام الضريبي يتبع السياسة العامة التي تحددها الدولة وفق ما يقتضيه الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، إضافة إلى نوعية العلاقات المتبادلة بين الدول والتي تحتم على الدولة وضع قيود تارة وتسهيلات تارة أخرى إضافة إلى خلق ضرائب جديدة أو إزالة ضرائب قديمة

، إذ أن عدم نجاعتة النظام الضريبي يمكن أن تؤدي إلى اختلالات على مستوى الدولة، ذات اثأر سلبية على المدى القصير والبعيد والتي يعتبر من بين أهم مخلفاتها تنامي ظاهرة التهرب الضريبي

إن تحديد مفهوم وطبيعة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية والطريقة التي يتبعها المكلف بالضريبة من اجل تنقيص أو تفادي دفع الضرائب نهائيا[2]، وهذا إما بالغش أو التجنب الضريبي ونضرا لتداخل وتشابه

[1]- محمد خالد المهايني، **دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن**، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد 02، 2003، ص: 260.

[2]- بوزيد سفيان، **التهرب الضريبي مفهوم وقياس**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 15، 2016، ص: 142.

بين مصطلح الغش الضريبي والتجنب الضريبي، إرتأينا ضرورة الفصل بينهما، لأنّهما ظاهريًّا لهما معنى واحد أما جوهريا فهما غير ذاك ويتجلى لنا ذلك من خلال تعريف كل واحد منهما:

فالغش الضريبي يعرفه "AndréeBarilari" بأنه: الامتناع أو التخفيض بإستعمال الطرق الغير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جدا،كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإرادات، تضخيم النفقات، ومنه يكون اللجوء إلى الغش الجبائي عند لجوء المكلف بالضريبة إلى إستعمال طرق وأساليب احتيالية وتدليسية قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه كليا أو جزئيا، لذلك يطلق عليه أيضا بالتهرّب الغير مشروع.

أما فيما يخص التجنب الضريبي أو التخطيط الضريبي فهو يختلف عن التهرب الضريبي في ميزة جوهرية تتمثل في أن التهرب الضريبي مخالف للقانون والتشريع ويعرض صاحبه للعقوبة باعتباره جريمة أما التجنب الضريبي لا يعتبر مخالف للتشريع بل هو ميزة تمتع بها المكلف بالضريبة عن طريق معرفته الواسعة بالقوانين والثغرات إذ يمكن أن يكون بتسهيل من الدولة لتحيق بعض الأهداف التي تتمحور في تشجيع بعض القطاعات كالزراعة والفلاحة والسياحة آو تفاديا للازمات الاقتصادية ومضاهرها كالتضخم والكساد إذ يعتبر أداة لتسيير السوق ولكنها غير متاحة للجميع ، بحيث يكتسبها أصحاب الخبرات في التشريع القانوني والمحاسبين كونهم مخضرمين في مجال الاقتصادي على غرار عامة الناس .[1]

ويعمد المشرع من وراء التجنب الضريبي، إلى السعي من وراء التمييز في المعادلة بين أوجه النشاط المختلفة أو من أشكال المشروعات المختلفة، بحيث يقوم بالتحكم في بعض أنماط الاستهلاك عن طريق زيادة الضرائب على سلع وإعطاء امتيازات على سلع أخرى مما يجعل الدولة تتحكم في توجهات الأفراد

[1]- طارق حمدي حمدان أبو سنينة، **العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص: 32.

لديها مما يكون له أثر مباشر على الطلب الكلي، الأمر الذي يصب في توجه السياسة المالية للدولة [1].

والجدول رقم (04): يُظهر معدلات الضرائب المفروضة الى الناتج الاجمالي لى الدول المتقدمة خلال سنة 2008.

لإيرادات / البلد	معدل الاقتطاعات الضريبية (1)	الاقتطاعات الاجتماعية (2)	معدل الاقتطاعات الإجبارية (1) + (2)
فرنسا	30.3	17.4	47.7
ألمانيا	24.5	15.8	40.3
إيطاليا	31.5	12.9	44.4
بريطانيا	32.6	37.7	7.1
الولايات المتحدة الأمريكية	24.5	8.1	32.6
اليابان	19.3	11.1	30.4
كندا	32.2	6.3	38.5
الدانمارك	49	3.4	52.4
النمسا	30.1	16.1	46.2
متوسط ocde			41.3
متوسط الاتّحاد الأوروبيّ (15)			14.4

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد (التطورات الاقتصادية والاجتماعية) صندوق النقد العربي لسنة 2008.

1-2 طرق التهرب الضريبي[2]:يحاول المتعاملون الاقتصاديون دائما الحصول على اكبر قدر ممكن من المداخيل من استثماراتهم، وهذا عن طريق زيادة معدلات الأرباح مع تخفيض معدلات النفقات والتي تعتبر الضرائب جزءا منها، ومنه فأنهم يتوجهون إلى استخدام عدة طرق يمكن أن نذكر منها :

1-2-1:عن طريق المعاملات المحاسبية: حسب قول "Martinez. C.J"تتعدد طرق التهرب الضريبي والتي تمتد من التخفيض الغير عقلاني لفواتير المبيعات أو الاستيراد مع عدم التصريح الكلي بها

[1]- صدقي عاطف، **مبادئ المالية العامة تعريف الضريبة**، ج01، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص:27

[2]- بودلال علي، **ظاهرة التهرب الضريبي وكيفية التعامل معها دراسة تحليلية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 06، ص: 217.

والتهرب من التصريح الحقيقي والفعلي للإرادات المتأتية من الأعمال المشروعة إضافة إلى زيادة الأعباء والمصاريف التي تؤدي إلى خفض في صافي الربح .

1-2-2:تخفيض الإيرادات: تعد الطريقة الأحسن والأكثر استعمالا بحيث يقوم المكلف بالتصريح الكاذب والمغالط فيه نتيجة إلى عدم إتباع النظم القانونية للبيع مع تجنب الفوترة نهائيا مما ينجر عنه عدم وجود أي اثر نهائيا للعمليات التجارية وهذا في إطار التعاون المتبادل مع الزبائن الذين يحاولون إخفاء أرقام أعمالهم لدى الهيئات الرقابية .

1-2-3:تخفيض التكاليف:يحق للمكلف بالضريبة اقتطاع جزء من الاعباء من الربح الصافي الخاضع للضريبة والتي تتميز بما يلي :

- آن تكون الأعباء المصرح بها تساهم في نشاط المؤسسة بشكل مباشر ؛
- أن تكون أعباء تدخل في دائرة الإنتاج لدى المؤسسة؛
- أن تكون جميع الأعباء مرفقة بوثائق الثبوثية معترف بها لدى الهيئات العمومية ؛
- أن تكون في حدود السقف الذي حدده القانون.

هذه الرخصة تجعل المكلف يسرع إلى الرفع من نسبة التكاليف والأعباء ويحاول زيادة أعبائه بكل الطرق .

التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية: يقوم بعض المتعاملين الاقتصاديين ببعض الممارسات التي مفادها إخفاء أجزاء من البضاعة التي تحصلوا عليها من السوق الرسمي لإعادة بيعها في الأسواق الموازية وهذا عن طريق التصريح بأرقام وهمية لدى الإدارات المعنية وخاصة إدارة الضرائب

التهرب عن طريق عمليات قانونية :يقصد به إتباع إجراءات القانونية في الظاهر للقيام بأعمال مخالفة للنصوص التشريعية جوهريا .

التهرب عن طريق عمليات مادية:يتمثل في إخفاء السلع أو مواد أولية التي في الواقع خاضعة للضريبة سواء كان هنا الإخفاء جزئي أو كلي.

الإخفاء الجزئي: يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه أو جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

الإخفاء الكلي: يقوم أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها، وبالتالي الإنتاج المحصل عليه منها يباع دون فواتير ويسمى "الاقتصاد السري".

التهرب عن طريق التلاعب في تصنيف الحالات القانونية: تصنيف مبيعات خاصة للضريبة إلى مبيعات معفية، توزيع الشركة لأرباحها على المساهمين في شكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة حينما يتعلق بالرواتب والأجور.

الشكل رقم (02): تصنيف الحوافز الضّريبية للاستثمار

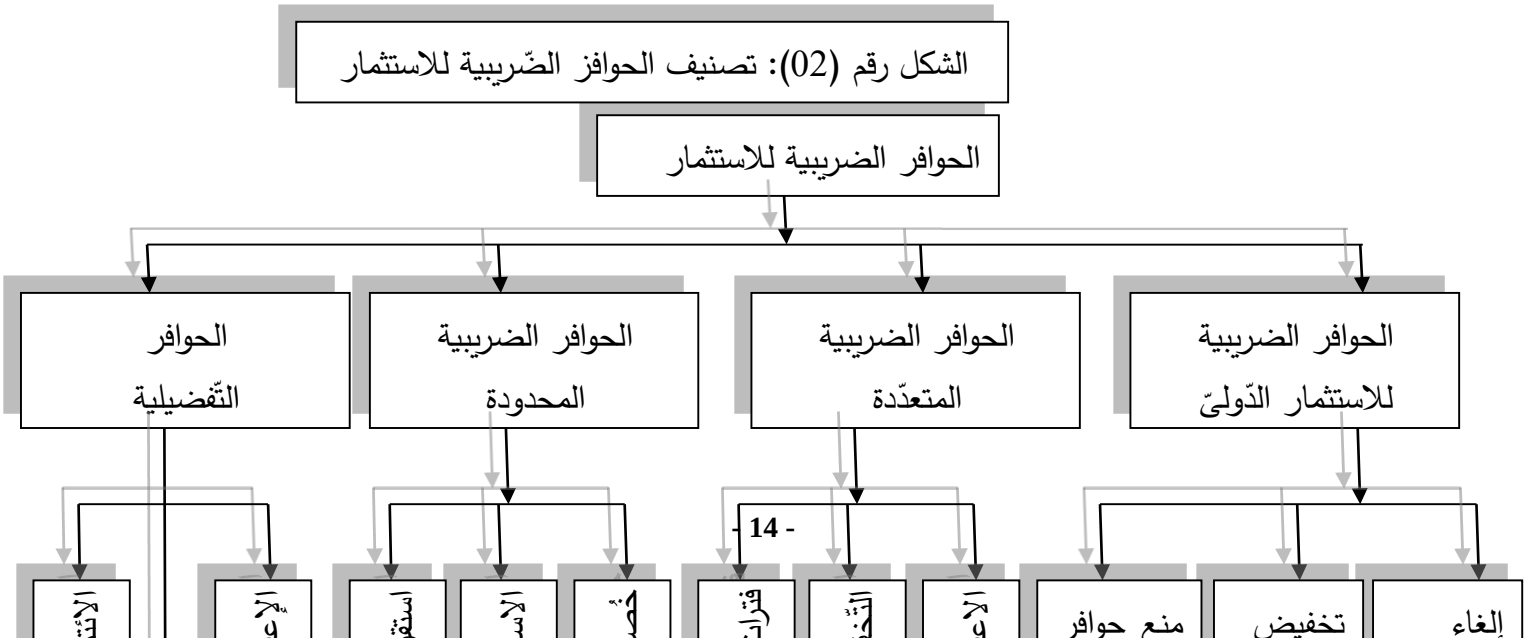

المصدر: فريد النّجار، **الاستثمار الدولي والتّنسيق الضّريبيّ**، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2000، ص: 84.

2- **الفساد:**

يعتبر الفساد من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، التي تختلف باختلاف الأنماط السائرة من المهن، حيث أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وطيدة بين الفساد والاقتصاد الغير الرسمي والتي توجت بأنها علاقة

طردية في معظم الدراسات الاقتصادية أي أن ظاهر الفساد تعتبر من بين العوامل الأساسية لزيادة معدلات الاقتصاد الموازي.

وقد تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته، حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية حيث يعتبر ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، إذ أن البيئة هي أحد مكونات الفساد، وهذا ما دلى عليه "كليتجارد" في كتابه[1] (السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الأساسية للفساد، حيث عبر عن الفساد بالصيغة التالية:

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة آخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية:

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فإن نتائجه تصب في وعاء واحد ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع، وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة. فالآثار المباشرة تتمثل ي الخسائر المالية ،أما الغير مباشرة فتتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها، فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة، وذلك بتأثير المضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا" لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من

[1]-روبرت كليتجارد، **السيطرة على الفساد**، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص: 46.

القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا" تصاعديا" إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالا من شأنه أن يزيد تلك التدفقات، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي (مثلا") بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية، وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي أوضحناها ، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي.

2-1: تعريف الفساد:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة متشعبة ويصعب تحديد معالمها كونها انتهجت عدة مجالات مما جعل مناهج دراستها تختلف من قطاع إلى آخر، وعليه فقد تعددت تعاريف هذه الظاهرة إذ نجد أن من أهم التعاريف التي تناولتها هذه الظاهرة تعريف منظمة الشفافية الدولية التي عرفت الفساد الاداري على انه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، وأما البنك الدولي فيعرفه بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[1].

2-2: أسباب الفساد:

تعددت أسباب الفساد بتعدد المجالات التي مسها، إذ يمكن ايجازها في النقاط التالية:

2-2-1: الأسباب السياسية:

تعد هذه الأسباب هي الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب إلى:

[1]- محمد سلمان محمود،هيفاء مزهر الساعدي،**الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات**، ورقة بحثية على موقع الانترنت:https://abu.edu.iq/sites/default/files/conferences/law/13/170426-111031.pdf، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ:2018/12/11، على الساعة 11:12.

- **الولاءات الجزئية:** إن التقاربات وتبادل المصالح بين الفئات الإدارية تخلق نوع من التأثير في القرارات الإدارية مما ينتج عنه نوع من المصالح المشتركة بين فئات معينة الأمر الذي يخلق تكتلات داخل أنظمة اتخاذ القرار ، بحيث انه في ضل عدم وجود نظام سياسي فعال يرتكز على مبدأ العدالة في تقديم الوظائف و الأحقية على أساس الخبرة والكفاءة يخلق نوع من الفساد الإداري والمالي الذي يزيد من تعقيد الأوضاع ويجعل الثروة ترتكز عند فئة معينة من المجتمع التي تسعى جاهدة إلى الحفاظ على عدم الاستقرار السياسي من أجل تمكنها الدائم من السيطرة على الأوضاع التي تخدمها .
- **مناصرة الولاءات:** بحيث يقوم بعض الأفراد من ذوي النفوذ بنهب الأموال الطائلة عن طريق الصفقات المشبوهة التي تم الحيازة عليها بالعلاقات المشبوهة والرشاوي إضافة إلى تحويل ممتلكات العامة للمنافع الخاصة مما يؤدي إلى ضياع الموارد المالية للدولة وزيادة التكاليف في جميع المجالات وتصل مناصرة الولاءات إلى أقصى تأثير لها عندما تقوم الطبقات الصانعة للقرار إلى تشريع وإفراز نصوص قانونية تخدم فئات معينة دون مراعاة مدى تأثيرها السلبي على الدولة ككل.
- **ضعف السلطة القضائية:** تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديمقراطية كونها تسهر على ضمان حماية حقوق المواطنين عن طريق تطبيق العدالة بينهم وهذا بتطبيق القوانين وتدابير المساءلة والمحاسبة.

لكن الملاحظ أن هذه السلطة في الدول النامية تعمل تحت إشراف الحكومة، والقاضي موظفا تابع للدولة يخضع للسلطة السلمية التي يرتكز وزير العدل في هرمها والذي يعتبر منصبه منصبا تنفيذيا لدى مجلس الوزراء ، هذا التنظيم يجعل ويسهل تدخل النفوذ الموالي للحكومة في القرارات القضائية ما يسمح بانحياز مهام القضاء عن طريقها السليم المرتكز على العدالة والمساءلة ، كل هذا يخلق نوعا من التجاوزات التي تزيد على حسب درجة تحكم الولاءات في المنظومة القضائية وهذا ما تتميز به الدول النامية بكثرة على عكس الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى استقلالية القضاء

عن العمل السياسي والحكومة مما يعطي له أكثر صرامة وهيبة في تنفيذ القرارات التي تخدم البلاد والمواطنين .

-ضعف حرية الجمعيات المدنية والصحافة والأجهزة الرقابية مما يجعل مستويات الفساد في تزايد مستمر نتيجة عدم وجود المساءلة والكشف التجاوزات.

ويمكن أن نجد من بين أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد الجهل وعدم الدراية الكافية بالقوانين والنظم الإدارية مع تقلد السلطة من طرف أفراد ذوي خبرة ضعيفة وكفاءة منخفضة في الإدارة.

2-2-2: الأسباب الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري حيث يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– تدني دخول الأفراد والتي تعتبر غير كافية للمعيشة من جراء عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلية الأجور والرواتب وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي الإجمالي وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور، إذ يعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى ميول بعض الأفراد إلى تحقيق مدخولات إضافية من خلال طرق غير مشروعة، إذ يكون الفرد مضطرا لهذا العمل لزيادة مدخلاته من خلال الانخراط في جوانب الفساد المالي والإداري لتغطية تكاليف المعيشة كما أن حالات التضخم وارتفاع الأسعار تعد أسباب أخرى لها اثر على مستويات المعيشة للأفراد.

– إن إتباع الحكومة لسياسات حمائية أو سياسات خاطئة أو انخفاض في مستوى الناتج القومي لها يخلق مستويات مرتفعة من التضخم مع تدني القدرة الشرائية للأفراد الأمر الذي ينعكس على توجهاتهم ومعتقداتهم فالحالات المعيشية المزرية تحتم على معظم الأفراد خاصة في غياب الوعي الأخلاقي والديني التوجه إلى ارتكاب مخالفات وتجاوزات سوءا في القطاع العام أو الخاص.

– تكتال رؤوس الأموال الكبيرة لدى فئة معينة من المواطنين نتيجة غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وهذا عن طريق حيازتها بصفقات مشبوهة التي تحتوي على نسب كبيرة من الفساد إضافة إلى عمليات

السمسرة ، مما ينتج عنه ضعف في البنية الأساسية للاقتصاد وضياع رؤوس الأموال الكبيرة بدون وجود فعالية

– يعتبر الجهل والتخلف والبطالة من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تفشي ظاهرة الفساد .

–مستويات الإنفاق الحكومي العالية خاصة في المشاريع الضخمة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طمع بعض الفئات التي لها علاقة بتسيير هذه النفقات في اكتساب وجني بعض الأموال بطرق غير شرعية مثل الرشاوي والعمولات .

– التشريع والتغيير المستمر لنفس القوانين يخلق بيئة غير مستقرة، حيث يتخوف المستثمرين من تداول أموالهم في الاقتصاد الحقيقي والرسمي مخافة تغير القوانين التي تؤثر على رؤوس أموالهم بالسلب ، حيث أن توفر على نضام ضريبي عادل وحكومة قادرة على جعل القوانين الضريبة قابلة لتنفيذ والمراقبة يؤثر على المنظومة الاقتصادية وجعلها منظومة قوية خالية من الفساد والبيروقراطية والعكس صحيح .

2-2-3: الأسباب الاجتماعية: وهذه الأسباب تكمن في الاتي:

-تأثير القيم الأخلاقية والدينية لأفراد المجتمع ومدى التمسك بها :

-تعتبر الأطر الأخلاقية والدينية إلي يتميز بها المواطنين من بين أهم الموانع التي تقلل من نسب الفساد ، بحيث أن الوازع الديني والأخلاقي يمنع الموظفين من ارتكاب أعمال لا أخلاقية وغير المباحة، وقد أشارت بعض الدراسات إلى تأثير الدين على الفساد الإداري، فالمجتمعات التي يكون فيها تأثير المد الديني واضح اقل ميلا للفساد من المجتمعات الأخرى،أما في إطار الهيكل الجنسي للسكان وجد أن المرأة أقل ميلا للفساد من الرّجل، وهذا راجع للمسؤولية التي تقع على عاتق الرجل والمتمثلة في ضرورة إعالة العائلة .

- **غياب الشفافية:**تسيطر معظم الحكومات في الدول النامية على جميع وسائل الاتصال وخاصة الإعلام منها بحث تمنع حرية الإعلام وتصدر قوانين ردعية على جميع المواطنين الذين يبدون أراء ضد الحومة ولو بطرق غير مباشرة مما يجعل نسب الشفافية ضئيلة جدا ، هذا الجو يعطي فرصة للموظفين الفاسدين بزيادة تجاوزاتهم أخذهم للرشوة وإبرام الصفقات المشبوهة تحت غطاء الحماية الذي وضعته الحكومة وهو منع إفشاء الأسرار المهنية .
- **أسباب تربوية وسلوكية:**إن عدم تركيز الآباء والأمهات على غرس القيم والأخلاق الحميدة في نفوس أولادهم والاهتمام الكبير بالجانب المادي فقط له علاقة كبيرة مع نسب الفساد المتفشي في الوسط، بحيث أن هذا الأمر يخلق بيئة غير حميدة إضافة إلى دور المنظومة التربوية التي تعتبر اللبنة الأساسية لإصلاح المجتمع هذا من جهة أخرى الأعراف المنتشرة بين أفراد المجتمع الواحد والعادات والطائفية تخلق نوع من العداوة وتوجه أفراد الطوائف المجتمعية إلى الحيادة بالسلطة مما يجعل نسب الفساد كبيرة جدا .

وقد وجدت بعض الدراسات علاقة بين جرائم الفساد وبعض الصفات الشخصية لمرتكبيها، مثلا لجنس، العمر،المستوى الدراسي والبيئة التي يعيشون بها، وغيرها، مثل الطمع وسواه من الأمراض النفسية التي غالبا ما يكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش فيه،إضافة إلى اختيار الموظف واستخدامه خارج الضوابط التي تؤهله لمسؤوليته وكفاءته بالمقارنة مع العمل المسند إليه ودخول عنصر المحاباة من أجل قرابة أو مصلحة مشتركة ونحو ذلك من الأسباب الخفية.

إذ من الملاحظ انه لا يمكن حصر أسباب الفساد في نقاط محددة في جميع البيئات، فهي تختلف باختلاف المجتمعات والظروف المحيطة بالأفراد، حي اتفق على جانب واحد مشترك يقوم على زيادة معدلات الفساد رغم اختلاف البيئات تمثل في ضعف النظام الإداري وانعدام الرقابة يهيأ مناخا جيدا لتفشي هذه الظاهرة .

2-3: أشكال الفساد المالي والإداري:

ينقسم الفساد الإداري والمالي إلى عدة أشكال وهي[1]:

2-3-1: الفساد من حيث الحجم:وينقسم إلى:

الفساد الصغير: هو الفساد المتعلق بأداء الأعمال والخدمات الروتينية،التي يؤديها شخص واحد دون تنسيق مع الآخرين،ويحدث بين العاملين في مختلف القطاعات ويستند إلى احتياجات اقتصادية (مادية) ،مثل: الرشوة من قبل المسؤولين من مختلف دوائر الدولة، والتي عادة ما تكون للإسراع في استكمال الإجراءات الروتينية وكذلك العاملين في بعض الدوائر الحكومية مثل الضرائب وسجلات الأراضي والبلديات وغيرها.

الفساد الكبير: وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين كرؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن تحت حكمهم، أما هدفه فيتمثل في تحقيق المصالح المادية أو الاجتماعية الكبيرة، وليس مجرد رشوة صغيرة ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الفساد الإداري والمالي، لأنه أعم وأشمل ويكلف الدولة مبالغ ضخمة حيث يرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة الأسلحة، ويمكن أن يحدث الفساد الكبير على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلا عن الثاني أو يكون هناك تشابك وتداخل بين الاثنين، إذ يرتبط الفساد السياسي بتفاصيل قوانين الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية والشكل التالي يبين التداخل بين حائزي الوظائف الإدارية العليا (الإدارية وَالسّياسية) وبين عضوية مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال، والأنشطة التجارية والمالية الأخرى.

2-3-2: الفساد من حيث الانتشار:وينقسم إلى:

[1]- نزار عبد الأمير تركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجى، **الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي سنة2003**، ورقة بحثية بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة كربلاء، 2017، ص: 12.

فساد دولي: مع انشار العولمة وتداخل المصالح بين الدول أصبح الفساد يأخذ منحى آخر فأصبح واسع الانتشار في ضل تشعب العلاقات والمصالح بين الأفراد حول العالم وهذا تحت مضلة النظام الاقتصادي الحر حيث أصبح يأخذ أشكالا جد خطيرة على الاقتصاديات الدولية كالتجارة في البشر والجرائم المنظمة العابرة للقارات والرشاوي من أصحاب النفوذ الكبير داخل الدول مما أصبح له تداعيات على اكبر على الاقتصاديات في حد ذاتها، حيث يتميز هذا الفساد يتكتل أموال طائلة لدى أصحابه نتيجة آخذهم للرشاوي في إبرام صفقات دولية مشبوهة أو انتهاج سياسات تجارية معينة تخدم الأطراف الخارجية

فساد محلي: وهو اقل ضررا كونه ينتشر داخل البلد الواحد يتميز به صغار الموظفين وأصحاب المناصب الصغيرة في المجتمع، حيث أنهم يتلقون عمولات ورشاوي على تقديم خدمات غير قانونية أو تسهيلات إدارة للمتعاملين معهم .

2-3: الفساد من حيث نوع القطاع: يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين هما:

2-3-1:فساد القطاع العام: لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى، وأن بقائه مرهون بأدائه وفعاليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلا لخدمة المجتمع وأفراده، ولكن الشكوى كانت ومازالت من الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة، حتى أن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحا في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح ومحاربة الفساد، إذ يبدو أن القطاع العام يعد مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة، فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل مناصبهم الوظيفية إلى مصادر من أجل بلوغ أهداف لا علاقة لها بالمصلحة العامة للمنشأة أو الشركة.

2-3-2: فساد القطاع الخاص: وهو قيام أصحاب الشركات الخاصة وعملائهم بدفع عمولات ورشاوى إلى القطاع العام من أجل الحصول على عُقود العمل وَتنفيذ مشاريع وَذلك بِإحالتها على الشّركات التي تدفع عمولات للموظفين وأصحاب القرار والمسؤولين على هذه العقود والمشاريع.

2-4:أنواع الفساد ومظاهر الفساد الإداري:

يمكن إيجازه حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): أنواع الفساد وخصائصه :

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد الصّغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الاكتشاف	يُعالج بِسُرعةٍ	بسيط	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التّأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مُكلف	واضح إلى مُتوسط الغموض
الفساد السّياسيّ	كبار السياسيين والقادة	شامل التّأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مُكلف	واضح إلى مُتوسط الغموض
الفساد الثقافي	مُؤسّسات الإعلام وَمراكز البحوث	شامل التّأثير (التّظليل الجمهوريّ)	صعب الاكتشاف وَمُعقّد بسبب غياب النّوايا الحسنة	بطيء المعالجة نسبيًّا	مُكلف جدًّا	علنيٌّ مُبطن

الفساد البيروقراطيّ	الجهاز الإداريّ وَالعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	قد يكون مُكلفًا	غير واضح
الفساد الشّامل	جميع الأجهزة في الدّولة وَالشّركات	شاملٌ مُعتمدًا على شُيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	بطيء جدًّا وَيحتاج إلى منهجيات عمل مُعقّدة	مُكلف جدًّا	واضح
الفساد الجزئيّ	أجهزة وَإدارات مُحدّدة وَمُوظّفين مُحدّدين	التّأثير	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	مُتوسط إلى مُنخفض	غير واضح
الفساد الحضاريّ الاجتماعيّ	المجتمع وَثقافته وَتُراثه	شاملٌ	صعب الإحساس به لِوُجود القناعات المسبقة	بطيء المعالجة جدًّا	كُلفة عاليةٌ جدًّا	مُعلن وَيُفهم بِالعكس
فساد مُنظمات الأعمال الخاصّة	مُدراء وَمُوظّفي الشّركات وَقد يُساعد عليه المجتمع	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	مُتوسط كُلفة المعالجة	مُتوسط الوضوح

المصدر: سالم العامري، طاهر الغالبي، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص: 362.

3- ظاهرة غسل الأموال:

قبل الشروع في بيان ماهية هذه الظاهرة، لابد من الإشارة إلى كيفية تكون هذه الظاهرة وبدايتها[1]، لقد ظهر هذا المفهوم في الولايات المتحدة الأمريكية مع عصابات المافيا وبالذات لدى "آل كابون" زعيم العصابات الذي تم القبض عليه سنة 1931 ، والذي لم تستطع السلطات التعرف على التهرب الضريبي الذي كان يقوم به ثم عاد مصطلح غسل الأموال للظهور في وقت فضيحة "وتر جيت" عام 1973 في الولايات المتحدة الأمريكية، أما أول استعمال لتعبير غسيل الأموال في السياق القانوني والقضائي فقد

[1]- كاضمأحمد بطاط، صفاء عبد الجبار الموسوي، **الاقتصاد الموازي**،المرجع السّابق، ص: 47.

كان في قضية تم التطرق إليها عام 1982 أمام القضاء الأمريكي وانتهت بالحكم بمصادرة الأموال الغير المشروعة المتحصل عليها من الاتجار الغير المشروع (بالكوكايين الكولومبي).

حيث تعددت وتباينت التعاريف الفقهية والقانونية المحددة لمفهوم جريمة تبييض الأموال بتعدد المعرفين واختلاف تخصصاتهم، إذ أن هذا التباين نتج عنه عدم إتفاق الدول على مفهوم موضوعي موحد لها وتجدر الإشارة إلى أنه يطلق على هذه الجريمة عدة مصطلحات متباينة منها غسيل الأموال أو غسل الأموال أو تطهيرها أو تنظيفها، وهي كلها مرادفات لمصطلح تبييض الأموال، ويعني تبييض الأموال"أي فعل يصبوا إلى إخفاء أو تمويه طبيعة الموارد الناتجة عن الأنشطة الغير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مشتقات من مصادر مشروعة[1]، ليتم بعد ذلك إستخدامها في أنشطة مشروعة ، في حين أن هناك من يعرفها بأنها أية عملية من شأنها إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع الذي اكتسبت أو تحصلت منه الأموال[2].

حيث أن الجدول الموالي يبين مراحل تحول الأموال غير المشروعة إلى أموالٍ مشروعةٍ:

الجدول رقم (06): يُبيّن مراحل تحوّل الأموال مِن القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي

مرحلة الإيداع	مرحلة الترقيد	مرحلة الاندماج
- إيداع نقدي في بنك (بعض الأحيان يكون بصحبة حصائل أعمال مشروعة). - أوراق نقدية مصدرة للخارج. - أوراق نقدية تستخدم لشراء سلع غالية أو	– تحويل برقي إلى الخارج غالباً تستخدم شركة محارة (shell) أو صناديق متخصصة كما لو كانت من حصائل أعمال مشروعة – أوراق نقدية مودعة في الجهاز المصرفي بالخارج.	– سداد قرض وهمي أو فواتير مزورة تستخدم كغطاء لأموال مغسولة. – شبكة معقدة من التحويلات محلية ودولية تجعل تتبع مصدر الأموال أمر مستحيلاً. – الدخل المتحقق من العقارات أو المصادر المشروعة يبدو نظيفاً.

[1]–نبيل صقر، **تبييض الأموال في التشريع الجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2008،ص: 9.

[2]– عبد اللطيف والي، كمال بوبعاية، **علاقة تبييض الأموال بالجريمة المنظمة**، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 06، العدد 02، ص: 158.

عقارات أو أصول مشروعات	– إعادة بيع السلع أو الأصول.	

المصدر:طلال محمود كداوي، ميادة صلاح الدين تاج الدين،**الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، 2007، ص: 11.

الفرع الثّالث:أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي: شهدت مستويات الاقتصاد الموازي ارتفاعا تدريجيا منذ ظهور هذه الظاهرة إلى أن وصلت مستويات لا يمكن السكوت عليها وهذا لعدة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1: انخفاض مستويات الدخل: يعتبر انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد من أهم الدوافع[1] التي تؤدي بهم للتوجه إلى الاقتصاد الغير الرسمي من أجل تلبية متطلبات الحياة خصوصا في ضل ارتفاع المستويات العامة للأسعار.

2: العبء الضريبي: يعتبر العبء الضريبي من الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأفراد والمؤسسات للعمل في الاقتصاد الخفي، فإرتفاع مستويات الضريبية بشكل لا يتناسب مع دخل الأفراد والمؤسسات وضعف كفاءة الإدارة الضريبية وفسادها يشجعه الأفراد على الانخراط في الاقتصاد الخفي لتجنب دفع المزيد من الضرائب،ويرتبط العمل في الاقتصاد الخفي إرتباطا وثيقا بالعقوبات المحتملة في حالة الكشف عن التهرب الضريبي، حيث يلجأ الأفراد الذين يريدون العمل في الأنشطة الخفية إلى مقارنة العوائد المحتملة مع العقوبات المفروضة عليهم في حال كشف عملهم في أنشطة الخفية، وتعتبر العقوبات المفروضة على التهرب الضريبي ذات علاقة عكسية مع العمل في الاقتصاد الخفي، حيث أنه كلما كانت العقوبات المفروضة على أنشطة الاقتصاد الخفي أكثر صرامة كلما كان هناك تجنب للعمل في الأنشطة الخفية.

[1]- عبد السلام عبد الله صفوت، **الاقتصاد السري دراسة في الآليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه**، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص: 11.

3: الأخلاق الضريبة: يقصد بذلك موقف الفرد من الضريبة، وينعكس ذلك من خلال موقف المواطن بإتجاه الدولة ومدى استعداده لترك العمل الرسمي والانخراط في الاقتصاد الخفي، حيث يفترض أنه في حالة عدم راضا المواطنين على أداء الدولة خاصة فيما يخص استغلال الموارد الجبائية تؤدي بدورها إلى زيادة في الانخراط في العمل الغير الرسمي، وبالتالي حرمان الدولة من الإيرادات الضريبة الناتجة عن الدخل المترتب عن القطاع الغير الرسمي،حيث أن المستوى الأخلاقي عند الممولين من شأنه أن يعزز لديهم الإحساس بالواجب الوطني نحو دفع الضريبة[1]، كما يتأثر الالتزام الضريبي نفسيا بقانون الضرائب الذي يوضح الحقوق والواجبات من دافعي الضرائب والمواطنين من جهة، والسلطات الضريبة والدولة من جهة أخرى، حيث أن طبيعة معاملة الأفراد الذين يدفعون الضرائب من قبل السلطات الضريبة تمثل حافزا مهما لدفع الضرائب وخاصة إذا ما تم معاملتهم على أنهم شركاء في الضريبة، كما أن دافعي الضرائب أكثر ميلا لدفع الضرائب إذا شعروا بأنهم يتلقون في المقابل خدمات عامة جيدة، وهذا حتى ولو لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، وبالتالي فإن تفاعل جودة الخدمات العامة المقدمة مع التغيرات الضريبية مهم وحيوي، فإرتفاع الجودة للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العامة ممكن أن يخفض الاقتصاد الخفي وفي نفس الوقت فإن ارتفاع في حجم الاقتصاد الخفي سيقلل من عوائد الحكومية الأمر الذي سينعكس على جودة وحجم الخدامات الحكومية المقدمة، حيث ستضطر الحكومة في النهاية إلى رفع الضرائب على الشركات والأفراد في القطاع الرسمي من أجل الحصول على المزيد من العوائد الأمر الذي سيكون دافعا قويا للتوجه للعمل في الاقتصاد الخفي.

4: النظم والقيود الحكومية:يرى بعض الاقتصاديين ان القيود والقوانين التي تفرضها الدولة لى الأنشطة الاقتصادية من بين أهم الأسباب التي ساعدت على نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي وهذا بغض النظر عن

[1]- نجاة نوي، **كيفية تعزيز ثقافة المواطنة الضريبية لدى الممولين في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، 2017، ص: 324.

القوانين الردعية آو الجبائية التي تقلل من أرباح الأفراد حيث أن العراقيل وكثرة الأوراق الثبوتية المطلوبة في الإدارات على عكس الاقتصاد الغير الرسمي والتي تجعل المتعاملين الاقتصاديين يتوجهون تلقائيا الى الجانب السهل من العملية التجارية وهي القيام بها على المستوى الغير الرسمي لسهولة التعامل ، حيث نجد أن الأهداف المسطرة من اجل تسهيل وتنظيم العمليات الاقتصادي في السوق الرسمي والتي تحكمها مراسيم وقوانين أصبحت في حذ ذاتها جزءا من العراقيل وخاصة إذا تم تنفيذها من طرف موظفين فاسدين

وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مالية مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون قيام مثل هذه الأنشطة، وفي أغلب الأحوال سَتُحوّل هذه الأنشطة نحو الاقتصاد غير الرّسمي.

ومنه وبصفة عامة كلما زاد ضبط للاقتصاد زادت محاولة التهرب من القوانين مما يؤدي إلى زيادة الأعمال التي لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود

5: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي وسوق الائتمان:تتميز الدول النامية بكثرة التعاملات الغير الرسمية في سوق الصرف الأجنبي وهذا راجع لعدة أسباب يمكن تجسيده في تدخل المباشر لحكومة في تحديد سعر الصرف داخل المنظومة المصرفية مما يجعل القيمة التوازنية لهذا الخير تختلف على مستويات التوازن الحقيقي الذي يعتمد بدوره على مستوى الطلب والعرض للعملة فيحد ذاتها بحيث ان هذه الظواهر تجعل المتعاملين الاقتصاديين يستغلون الوضع ويبدؤون في المتاجرة في العملة لكسب نسب من الأرباح الناتجة عن تدوير الصرف الأجنبي، وهذا عن طريق تضخيم الفواتير الخاصة بالاسترداد مما يسمح بتحويل مبالغ لا بأس بها من النقد الأجنبي إلى الخارج [1]،حيث ان الاختلاف في السعر التوازني للعملة في السوق الرسمي عنه في السوق الموازي يؤدي بدوره الى ظهور اختلالات وعدم

[1]-نجاة مشمش، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، رسالة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص: 83.

ثقة الأفراد الذين تكون بحوزتهم مبالغ من النقد الأجنبي في المنظومة المصرفية مما يحتم عليهم التوجه الدائم إلى سوق الموازي للصرف من اجل تحويل أموالهم مما ينعكس على حجم هذ الأخير وهذا في ضل انعدام وسائل الرقابة والتسهيل للحصول على الصرف الأجنبي بأريحية وبصفة منتظمة

وتجدر الإشارة إلى تحديد أهم مصادر عرض الصرف الأجنبي في السوق الموازية وهي[1]:

العائدات من الصرف الأجنبي الناتجة عن عمليات التصدير : يقوم بعض المصدرين بتقليل العائدات المصرح بها لدى الهيئات العمومية والناتجة عن عمليات التصدير إلى الخارج بهدف كسب جزء من العملات الصعبة والاحتفاظ بها في الخارج دون الإبلاغ عنها عن طريق التفاهم مع الزبائن والقيام بعملات التزوير للفواتير أو الحصول على تحويلات مباشرة من طرف زبائنه خارج اطر التعاملات الاقتصادية بالعملة الصعبة التي يقوم ببيعها في السوق السوداء .

- **تضخيم فواتير الواردات :** اذ يقوم معظم المستوردين بتضخيم فواتير الواردات خاصة في حالات ارتفاع قيمة العملة لدى المنظومة المصرفية مما يجعلهم يحصلون على جزء لا باس منه من الأرباح دون القيام بعمليات المتاجرة في السلع .
- تحويلات التي يقوم بها الأفراد من الخارج .
- **السياحة.**

عدم وجود منظومة قوية تقوم بتسيير نظام الصرف الأجنبي : يعتبر هذا الجانب من بين اهم الركائز الأساسية لتراكم الصرف الأجنبي في الأسواق الموازية ، حيث يقوم بعض الموظفين الفاسدين من ذوي النفوذ بتحويل بعض موارد الصرف الأجنبي إلى السوق السوداء وهذا بعد تلقيهم للهدايا والرشاوي ، حيث أن عدم التوافق في السعر التوازني بين السوق الرسمي والسوق الموازي يؤدي إلى

[1]- عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظلي"مفاهيم المكونات،الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة،** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 63.

ارتفاع الأرباح الناتجة عن العمل في السوق الموازي للصرف الأجنبي ، إذ لا تتحمل تلك الدخول أية ضرائب ، والتي تدخل في تقديرات الدخل القومي مما يكون له أثر كبي على تذبذب وتشوه الإحصائيات الاقتصادية إضافة إلى تدني حصيلة إيرادات الدولة الناتجة عن الضرائب المباشرة والغير المباشرة .

- **التدخل في أسواق الائتمان:** تقوم الدولة عن طريق سياساتها النقدية بالتحكم في السوق المالي الداخلي وهذا عن طريق عدة أدوات من بينها تحديد أسعار الفائدة ، مما يجعل المتعاملين الاقتصاديين يتوجهون إلى الأسواق السوداء من أجل تسهيل معاملاتهم والحصول على عوائد أكبر من السوق الرسمي ما يؤدي إلى ضعف الحصيلة الضريبية والناتج الداخلي الخام .
- إذ نجد أن ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الموازي ينتج عن عدة أسباب يتمثل أهمها في ارتكاز السوق الموازي على قوى العرض والطلب والتي تعتبر الأساس الوحيد لتحديد الأسعار إذ نجد أن الأفراد يتوجهون إلى السوق الموازي للائتمان عند تعقد الطرق والسبل الاقتراض من السوق الرسمي إضافة إلى زيادة معدلات الفائدة التي لا يمكن إرجاعها في حالات الكساد والركود الاقتصادي حيث يعتبر أصحاب المشاريع الصغيرة من بين أهم زبائن هذا السوق كونهن لا يستطيعون خلق دعائم و ضمانات لائتمانهم في السوق الرسمي مما يعود على المقرضين بفوائد جد كبيرة نتيجة تحمله لمخاطر الإقراض التي يقوم بها أناس مختصون في هذا المجال لا تحكمهم أية قيود قاموا بالحصول على أموالهم بطرق غير شرعية مما يجعلهم دائما في تخوف من كشف مصادر اموالهم والتي يقومون بتوظيفها في السوق الموازي خاصة في سوق الائتمان .
- إذ أن التقارير توضح أن النشاطات التي تتم في سوق الائتمان الغير الرسمي تحقق أرباحا طائلة للمقرضين ، حيث أن السياسات الخاطئة التي تنتهجها الدولة في تسيير سوق الائتمان الرسمي يعتبر المحدد الأساسي لمردودية سوق الائتمان الغير الرسمي ، فكلما كانت أسعار الفائدة عالية في سوق

الاتمان الرسمي كبيرة كلما زادت في سوق الاتمان الغير الرسمي على أساس تعدد المخاطر التي يواجهها المقرضون وسهولة المنح القروض وسرعتها.

6: اختلال هيكل الإنتاج المحلي وندرة العرض: إذا كانت إحدى خاصيات البلدان المتقدمة هي أنها دول مدفوعة بالعرض، بمعنى أنها لا تشكو من ندرة السلع لكونها تتوفر على قاعدة الإنتاجية المتطورة فإن العكس هو الذي يحدث في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة تصيب بنية الاقتصاد ذاته، والتي يترتب عنها عجز مستمر في عرض السلع الاستهلاكية والرأس مالية، أي أنها دول مدفوعة بالطلب، وفي وضعية كهذه من الطبيعي ألا تلبي الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات على المستوى المحلي فيتحتم اللجوء إلى الاستيراد من الخارج مع ما يحمله من تضخم الذي يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع الأسعار الوطنية وارتفاع الأسعار بالنسبة لأغلبية المواطنين (الطبقات الوسطى والمحدودة الدخل خاصة)[1].

وهذا ما يدفعهم في النهاية بإتجاه إنتاج هذه السلع في نطاق الاقتصاد الموازي لمواجهة الطلب المتزايد عليها محليا.

7:عجز الميزانية العامة للدولة: يمثل الاختلال في الإيرادات العامة والنفقات العامة لأي دولة، عجز الميزانية، والمقصود بالعجز في الميزانية هنا زيادة النفقات عن الإيرادات، الذي يمثل فعلا أحد الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الموازي وفقا لميكانيزمات التالية:

لتغطية هذا العجز عادة ما تلجئ الحكومات إلى الطريقتين التقليديتين المعروفتين في أي سياسة اقتصادية، تتمثل الأولى في فرض الضرائب ورسوم جديدة أو رفع المعدلات القائمة للضرائب، في حين تتجه الثانية إلى إصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل بالتضخم، ويترتب عن هذين الإجرائيين

[1]- حمد زعلان، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، ص: 06.

زيادة العبء الضريبي إلى جانب زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار مما ينعكس على تقليص دخول دافعي الضرائب من أفراد ومؤسسات، الأمر الذي يدفعهم التعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازي؛

8:تنامي عدد المؤسسات المصغرة والفردية: تكمن مسؤولية المؤسسات المصغرة والفردية وحتى العائلية في نمو الاقتصاد الموازي بِنسبةٍ لا يُستهان بها، وَفي تفضيل التعامل باستخدام النقد السائل بدلا عن البنوك والطرق الائتمانية الأخرى، وبهذا يسهل التهرب الضريبي الذي يعكس واحدا من أوجه الاقتصاد الموازي، ناهيك عن التبادل فيما بينها عن طريق المقايضة والهدايا والمساعدات المجانية بحكم العلاقات العائلية التي تربط بين الأفراد.

وتنقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية إلى قسمين[1]:

– **النوع الأول:** تمثل في المشروعات التي تتم داخل منشْات صغيرة و تمثل 81% من الأنشطة الغير الرسمية، وتتمثل في المشروعات الخدماتية والتجارية.

– **النوع الثاني:** وهي مشروعات تعمل خارج المنشآت وتتمثل في الباعة المتجولين والمصانع غير الشرعية والّتي لم تحصل على تراخيص عمل وهذه الفئة تمثل 40%من إجمالي الأنشطة غير الرسمية إلاّ أنّه هُناك نوعٌ مِن العلاقات التّبادلية بين القطاع الرسمي والقطاع الغير رسمي تتمثّل في تحرّكات بين الأيدي العاملة وَالتّنقّلات بين القطاعين وَالضّغط على الأجور، حيث يكون هُناك تحرّكات لِلمُنتجات، يكون هناك اعتماد للقطاع الغير الرسمي على القطاع الرسمي أو العكس كَتوفير المواد الخام وَالسّلع الوسيطة، كما قد يستفيد القطاع الرّسميّ مِن بعض مُنتجات القطاع غير الرّسمي كَمُدخلات، كأنْ يعتمد بعض المشغّلين في القطاع الأوّل على القطاع الثّاني في الحصول على سلعٍ وَخدماتٍ رخيصةٍ بِالمقارنة

[1]- جسين عبد المطلب الأسرج،**انعكاسات القطاع الغير ارسمي على الاقتصاد المصري**،وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية،2010، ص:05.

بِالحصول عليها مِن القطاع الأوّل، لذلك فَإنّه يجب التّأكيد على أنّه عندما تُقرّر الدّولة تعقّب الوحدات الاقتصادية غير المنتمية لِلقطاع لإجبارها على إستكمال كافّة إجراءات التّسجيل وَالانضمام إلى المجتمع الضّريبيّ فَإنّه يتوقّع ألاّ تستطيع هذه الوحدات الصّمود أمام هذه السّياسة، وَسَتُحاول الاختفاء عن أعين أَوْ سوف تتوقّف عن مُمارسة نشاطها، وَبذلك قد تفقد الدولة قدرًا كبيرًا مِن أنشطتها الاقتصادية، إذ تتطّلب مُواجهة المشروعات الصّغيرة التّقليدية لِتشجيع هذا القطاع على الاندماج مع ضرورة وضع حُلول دُون مُطاردته والقضاء عليه، فَهذا القطاع لا يُمكن إغفاله، خاصّةً أنّ إدماجه سَيُساهم في دعم النّشاط الصّناعيّ الرّسميّ، وَزيادة الصّادرات، كما سَيُساعد على رفع مُعدّلات النّموّ وَتحقيق التّوزيع الجيّد لِلدّخل وَالزّيادة في النّاتج المحلّي الإجماليّ.

ومن المنطق اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست كيانا مستقلا بحد ذاتها وإنما جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة، لذالك فإنّه على الرغم من وجود منافسة بين مشروعات سواءً رسمية أو غير رسمية إلاّ أنّه يُمكن أن يكون هناك نوعٌ مِن العلاقات التّبادلية بين القطاعات تتمثّل في حركات الأيدي العاملة وَالتّنقّلات بين القطاعات، فَقد يمتدّ القطاع غير الرّسميّ على القطاع الرّسميّ في الحصول على المواد الخام وَالسّلع الوسيطية، كما قد يستفيد القطاع الرّسميّ مِن بعض مُنتجات القطاع غير الرّسميّ كَمُدخلات ممّا يُساعد على الحصول على سلع وخدمات رخيصة بِالمقارنة بالاعتماد على القطاع الأوّل لِوحده فقط لذلك.

9:معدلات البطالة: ترى دائرة المعارف الأمريكية أن البطالة هي حالة عدم الاستخدام الكلي رغم توفر المجتمع على أشخاص قادرين على العمل ، إلا أنهم لا يجدونه في ذلك الوسط ، وهذا يعني أن البطالة تمثل الأفراد الذين لا يعملون في موسم معين فقط والأفراد الذين يعملون بشكل مؤقت وأخيرا العاملون

فعلا ولكن ذوي إنتاجية منخفضة[1]، كما أن هناك مفهوم آخر للبطالة يشير إلى أنها تلك الفترة التي يقضيها العاملون القادرون على العمل والذين يدخلون ضمن القوى العاملة بدون عمل وهنا لا بد من التفريق بين البطالة ونقص العمالة فهذه الأخيرة تعني نقص أيام العمل أو ساعاته أو نقص وسائل العمل مما يحول دون أداء العمل بكفاءة وهذا يعني أن البطالة بالمفهوم الاقتصادي يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل الشخصي القادر عليه وراغب فيه وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة وغيرها فالبطالة عموما تعني الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة وبهذا فان مفهوم البطالة بشكل عام يعني تعطيل جزء من قوة العمل الكلية أي العرض الكلي للعمل، وذلك بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محددة يعود بعدها العاطل عن العمل إلى العمل، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم البطالة بأنها زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي عليه أي تعطيل الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه نتيجة أسباب متعددة وهناك نوعان من البطالة هما البطالة القياسية والبطالة المتراخية والأخيرة مفهوم طرح لأول مرةعام1982حيث يكون البحث عن العمل متراخيا ويعالج الحالات التي تكون فيها وسائل البحث عن

العمل محدودة الأهمية حيث يكون سوق العمل غالباً غير منظم أو مجال محدود ويكون امتصاص العمال غير كافٍ حينها أوأن يعمل جزء كبير من القوى العاملة لحسابهم الخاص.

ويقصد بالبطالة المتراخية والتي تشمل البطالة القياسية والعمال المحبطين ويؤدي هذا إلى الزيادة عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي انخفاض حجم الفئة النشيطة اقتصاديا، أما البطالة القياسية فهي تشمل

[1]- ندوة هلال جودة، رجاء عبدالله عيسى،**العلاقة بين النموالاقتصادي والبطالة في العراق بإستخدام قانون Okun**مجلة القادسية للعلوم الإداريةوالاقتصادية، المجلد12، العدد 03، 2010، ص: 03.

على أن يكون الفرد بدون عمل ومستعد للعمل، ويبحث عن عمل، وبهذا فإن هذا المفهوم يشمل فئة العمال المحبطين، وفئة العمال غير القادرين على إستخدام لقدراتهم بشكل تام الظاهرة منها والمبطنة.

الشكل رقم (03): معدلات البطالة في العالم لسنة 2008 (الوحدة نسبة مئوية)

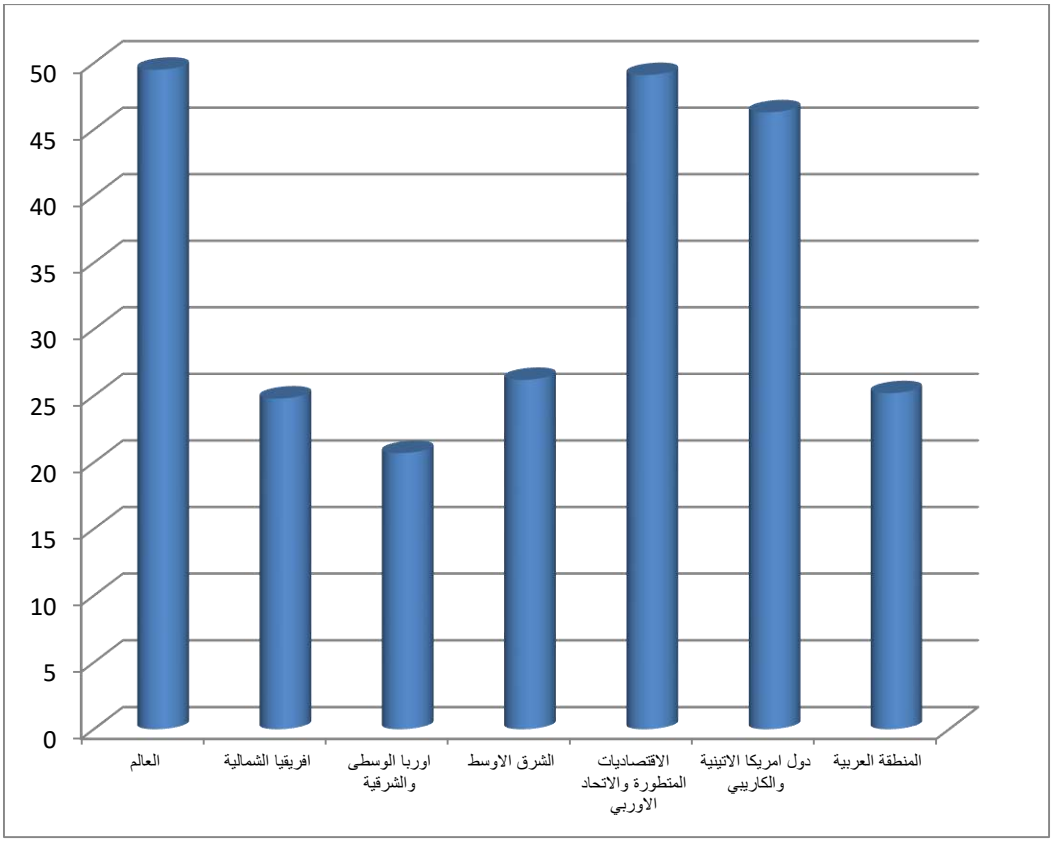

المصدر: مِن إعداد الباحث اعتمادًا علىتقرير مكتب العمل الدوليّ، تعزيز فرص استخدام الشباب والشابات في المنطقة العربية المنتدى العربي للتنمية والتشغيل الدوحة، قطر 15-16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، ص: 14، على الموقع التّالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public شوهد يوم 2021/04/12 على الساعة 01:10

الفرع الرّابع: ايجابيات وسلبيات الاقتصاد الموازي وطرق قياسه

1- إيجابيات وسلبيات الاقتصاد الموازي: تتميز جميع الظواهر الاقتصادية بإيجابيات وسلبيات حيث لا يمكن الحكم على أي ظاهرة إلا بدراسة كلا الخاصيتين الناتجتين عليها وعلاقتها بالمتغير المرتبط بالدراسة ، ومنه ارتينا دراسة كل من ايجابيات وسلبيات الاقتصاد الموازي وأثر على الاقتصاد ككل في النقاط الموالية:

1-1:إيجابيات الاقتصاد الموازي: يتميّز الاقتصاد الموازي بِمجموعةٍ من الايجابيات يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1-1-1: مرونة كبيرة: فهو لا يحتاج الأنظمة وقوانين معقدة ولا إلى مؤهلات علمية كبيرة أو مهارات خاصة أو تأمينات اجتماعية، وهو ما يسهل عملية الدخول إليه دون شرط أو قيد.

1-1-2: أسعار منخفضة: حيث عادة ما تباع السلع والخدمات المنتجة في إطار الاقتصاد الموازي بأسعار أقل بكثير مقارنة بأسعار الاقتصاد الرسمي، وَذلك بِالنّظر إلى الاعتبارات السّابقة، كَإنعدام الضرائب وانخفاض تكلفة اليد العاملة، وغياب التأمينات والضمانات الاجتماعية.

1-1-3: النمو الاقتصادي والعمالة: يتمتع الاقتصاد الموازي بقدرة كبيرة على امتصاص البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما أنه يساهم في تكوين الأسواق وزيادة الموارد المالية.

1-1-4: محفز للاستهلاك: فقد أثبتت دراسة "enste&schneider"أنّ نحو ثلثي الدخول الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الموازي يتم إنفاقها لاستهلاك منتجات القطاع الرسمي، وهو ما يعد حافزا لزيادة إنتاج القطاع الرسمي.

1-**2: سلبيات الاقتصاد الموازي:** وَمِن أهمّ سلبيات الاقتصاد الموازي نذكر ما يلي:

1-2-1: سلبيات على السياسات الاقتصادية الكلية: تقوم أغلب السّياسات الاقتصادية الكلّية على أنظمة المحاسبة الوطنية الّتي تُحصي الاقتصاد الرسمي فقط، وفي ضل غياب إحصائيات الاقتصاد الموازي كأنشطة الاقتصاد الموازي والتشغيل الموازي والأسعار الموازية، تتحيز بذالك الإحصائيات الاقتصادية الرسمية، وتصبح السياسات الاقتصادية معرضة لفشل يهدد التوازن الاقتصادي.

1- قوري يحي عبد الله،**تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016** مجلة ابعاد اقتصادية العدد 08 ص : 40.

بالإضافة إلى أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة نفقات حجم الإنفاق العمومي بالتالي زيادة في الموازنات، وهذا ما سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية تؤثر سلبا على العاملين في القطاع الرسمي، كما أن هذا الاقتصاد يؤثر سلبا على المجال الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي، وهذا ما يتولد تشجيع تنامي ظاهرة التزييف والتقليد[1].

ويؤدي هذا الاقتصاد أيضا إلى عدم صحة البيانات والمعلومات (معدل التضخم، معدل البطالة،الكتلة النقدية،...الخ) والتي تكون لازمة من أجل إعداد الخطط السنوية.

1-2-2: أثار على الموازنة العامة: يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات وتراجع الإيرادات، كما أن انخفاض حجم الإيرادات يؤدي بدوره إلى انخفاض الخدمات والمشاريع العامة التي تضمنها الحكومة في بعض القطاعات كَقطاع التّعليم، والصحة، والتهيئة العمرانية، وغيرها.

1-2-3:أثار على السياسة النقدية: يعتمد الاقتصاد الموازي في أنشطته على النقود السائلة، وفي ضل غياب إحصائيات رسمية عن مقدار النقود السائلة المتداولة في الاقتصاد الموازي فإن تأثير السياسة النقدية سوف ينحصر في الاحتياطات البنكية والجزء المتبقي من النقود السائلة المتداولة في الاقتصاد الرسمي، وفي هذه الحالة تتوقف فعالية السياسة النقدية على حجم التعاملات النقدية في الاقتصاد الموازي، والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على أهداف السياسة النقدية.

1-2-4: أثار اجتماعية مختلفة: كزيادة معدلات الجريمة وانخفاض الرغبة في التعليم، وتراجع هيبة الدولة، وارتفاع معدلات الفساد، وغياب العدالة والحكم الراشد.

[1]- قارة ملاك،**إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب: المكسيك،تونس والسنغال**رسالة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوريقسنطينة2009-2010، ص:54.

2- طرق قياس الاقتصاد الموازي:

من الناحية التطبيقية هناك عدة طرق ونماذج وضعت لغرض تقدير حجم الاقتصاد الموازي بالنسبة للاقتصاد الكلي، وَيُعدّ (Cagan,1958) أول من قام بتقدير حجم هذه الظاهرة عن طريق نموذج الطلب على العملة، وَهو عبارةٌ عن نموذجٍ يبحث في العلاقة الموجودة بيْن الطّلب على العملة والعبء الضّريبيّ بِبيانات مُتعلّقة بالاقتصاد الأمريكي.

إذ يمكن اختصار هذه الطرق فيما يلي[1]:

2-1: الطريقة المباشرة:تستخدم في هذه الطريقة استطلاع المشاركين في الأسواق الغير القانونية أو استقراء الإرادات المعلنة ومراجعة الحسابات الضريبية[2].

2-1-1: المسوحات الاستقصائية: تتم هذه الطريقة من خلال وضع استبيان شامل ودقيق من أجل معرفة حجم الاقتصاد الخفي، وهذا إعتمادا على الإجابات الطوعية لعينة الدراسة، حيث يتم اعتماد عليها في العديد من البلدان.

2-1-2: الفروق بين الدخل والإنفاق:يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العائلي ودخله، فالأفراد يعانون عجزا نتيجة قلة دخلهم على إنفاقهم في غالب الأحيان يخفون جزءا من مداخيلهم التي قد ترجع إلى أجور يتقاضونها من جراء قيامهم بأعمال في الاقتصاد الغير الرسمي ،، ويقوم هذا المدخل على فرض رئيسي مؤداه أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن هناك جانب من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على إخفاء جانب منها، إلا أن هذه الدخول المخفاة سوف تتحول إلى إنفاق آجلا أو عاجلا وبمعنى آخر ،حث تعتبر هذه الطريقة لقدير حجم الاقتصاد الموازي التي تقوم على أساس قياس حجم التعاملات في هذا القطاع لتظهر في صورة دخل ، والذي

[1]- Friedrich Schneider & Colin c. William, **the Shadow Economy**The Institute of Economic Affairs 2013 p: 27.

[2]- Pierre Lemieux, **L'économie souterraine causes, importance, options,** Les Cahiers de recherche de l'Institut économique de Montréal, Novembre 2007, P :13.

تحول فيما بعد إلى إنفاق في السوق الرسمي بحيث أن الفروقات التي تسجل تعتبر معلومات حول حجم الاقتصاد الغير الرسمي.

2-1-3: تدقيق الحسابات الضريبية: في هذه الطريقة يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال التدقيق الضريبي وذلك بأخذ عينة والقيام بتدقيق في الدخل المعلن لضريبة والدخل الحقيقي من أجل الوصول إلى الفرق بينهما.

2-2: المناهج الغير المباشرة:

2-2-1: إحصاءات الحسابات القومية تتمحور في أسلوب المبادلات: يعتمد هذا المنهج على حساب الحجم الكلي للتعاملات الاقتصادية والتي تدخل ضمن الناتج القومي سواء في القطاع الرسمي أو الغير رسمي[1]، ليتم بعد ذالك تقدير حجم الاقتصاد الموازي عن طريق طرح التعاملات في القطاع الرسمي من إجمالي التعاملات الكلية إجمالي الناتج القومي الاسمي وَتضمّ هذه الطّريقة صيغتين: صيغةgutmainوَصيغة feige.

- **صيغة GUTMAINE (1977):** يعد هو أول من إستخدم أسلوب النسبة الثابتة لقياس حجم الاقتصاد الموازي ،إذ استخدمه لمعرفة قيمة الدخل الناتج في القطاع الغير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية إذ توصل إلى انه يعادل قيمة 176 مليون دولار خلال سنة 1986 ،وقد وجهت لهذه الدراسة عدة انتقادات أما عن الزيادة في النقود السائلة قد ترجع أساسا إلى التغيرات الحادثة في الدخل والاستهلاك ومعدلات الفائدة وليس إلى نمو الاقتصاد الغير الرسمي.

إن إفتراض جل النقود المصدرة يتم استخدامها في التداول، حيث يمكن لجزء من الأموال التي يصدرها البنك المركزي أن تتلف آو لا يتم إصدارها في السوق ، إذ يرى tanzi أن الفرضية التي تقوم على أن حجم النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب بتأثر بحجم الاقتصاد الغير الرسمي فقط فرضية خاطئة

[1]- VitoTanzi, **the underground economy in united states .estimation and implication**banca national de lavoro .quarterly .revieew n 135, 1980, p: 115.

، في حين أنه قد يتأثر هذا المعدل بسبب التغيرات في أساليب الدفع كاستخدام النقود السائلة في دفع الأجور إلى استخدام الشيكات،ومنه فإن رغم حتمية استعمال النقود السائلة في الاقتصاد الغير الرسمي، إلا أنه لا يمنع من استعمال أساليب أخرى لتسوية هذه المعاملات.

- **صيغة feige (1979)**:هي دراسةٌ قام بها، افترض أنّ كل المبادلات التي تتم سواءً في الاقتصاد الرسمي أو غيْر الرّسميّ لابدّ مِن استخدام النّقود.

كذلك إفترض أنّ العلاقة بيْن النّقود والمبادلات علاقة ثابتة، وبما أنه يمكن قياس الحجم الكلي (سواءً نقود سائلة أو الودائع تحت الطلب)، فإنه من الممكن اشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية، ثم خصم حجم الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الرسمي من هذا الإجمالي لتحصيل على تقدير حجم الاقتصاد الغير الرسمي.

2-2-2: طريقة الطلب على النقود: إنطلاقا من النظرية الكمية الحديثة "لفريدمان" اقترح "tanzi" مِن أجل معرفة حجم الزّائد من الطلب على النقود والناتج عن زيادة الاقتصاد الموازي حساب حجم الطلب على النقد خلال فترة محددة ، ولذالك حاول "tanzi معرفة حجم الاقتصاد غيْر الرّسمي في الو.م.أما بيْن سنة (1929 إلى غاية 1976)، حيث توصّل إلى أنّ مُعدّل الضريبة له أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة[1]، إذ قامت فرضياته على أن المعاملات في الاقتصاد الرسمي تتم باستعمال النقود السائلة فقط، وأن الاقتصاد الغير الرسمي أساس نشأته محاولة التهرب الضريبي ، فإن تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد وأن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتكزة بوجود الاقتصاد الغير الرسمي، وبالتالي يمكن حساب مستوى الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد الغير رسمي بإفتراض تساوي سرعة تداول في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي .

[1]- Vito tanz, op, cit, p :111.

2-2-3: إحصاء اليد العاملة: يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي من خلال إنخفاض مشاركة اليد العاملة في الاقتصاد الرسمي على إفتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة محددة عموما، يتم ذلك باستخدام المسوحات التي تتم على أساس نسب مشاركة قوة العمل، والتي تكشف أن الكثير من الناس الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما الذي تقدمه الإحصائيات الرسمية، فمن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل إنخفاضها وفترة المقارنة يمكن استخلاص قوة العمل الغير الرسمية، وبوضع حاصل الفرق بين إنتاجية الموظفين في القطاع الغير الرسمي وإنتاجية الموظفين في القطاع الرسمي نستطيع معرفة حجم والاقتصاد الموازي .

بعض الفروق حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، هذه طريقة تم استخدامها في ايطاليا،أما عن سلبيات هذه الطريقة، فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار أصحاب الأنشطة غير السوقية وأنشطة الجريمة ضمن إحصائيات اليد العاملة الناتجة عن المسوحات الميدانية، كما ينحصر التقدير للدخل في أنشطة الاقتصاد الرسمي على الدخل الناتج عن العمل فقط .

2-2-4: نموذج قياس الاقتصاد غير الرسمي نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة(MIMIC): حيث أنّه يُمثّل أحد مظاهر نماذج المعادلات الهيكلية الّتي تختبر العلاقة الإحصائية بيْن المتغيّرات الكامنة وَالمتغيرات المشاهدة[1]، وواحد من أبرز نماذج المعادلات الهيكلية هو نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (Indicatorsand MultiplecausesMultiple)، بحيث يسمح هذا النّموذج بِاختبار إحصائي للمتغيرات الكامنة والتي تسمى أيضا المتغيرات غير القابلة للقياس ولكنها مرتبطة بمتغيرات قابلة للمشاهدة والقياس، هذه المتغيرات القابلة للقياس تُعتبر مِن أهمّ محددات ذلك

[1]- وحيون كمال، **طرق قياس الاقتصاد الموازي**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقي، المجلد 16، العدد 22، 2020 ص 162. :

المتغير الكامن، يقوم هذا النموذج على دراسة حجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن لا يمكن قياسه ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات نستطيع قياسها ومشاهدتها ، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد الموازي ، وترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة، والتي تعتبر أداة هامة لنشوء وزيادة حجم الاقتصاد الغير الرسمي ،بِهذا يتكوّن نموذجMIMIC مِن نوعين مِن المعادلات:

المعادلة الأولى: يطلق عليها المعادلات الهيكلية، وتوضح العلاقة بين الاقتصاد الموازي غير القابل للقياس، وبين مجموعة من الأسباب التي تتأثر بها، وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالي:

$$\eta = a + y_1x_1 + y_2x_2 + y_3x_3 + \ldots\ldots\ldots + y_nx_n + \varepsilon$$

- η : الاقتصاد غير الرسمي كمتغير تابع
- X : مجموعة المتغيرات الكمية المستقلة التي تسبب في بروز الاقتصاد غير الرسمي مثل العبء الضريبي، والقوة العاملة، والتضخم، والعمالة الذاتية، الدخل الحقيقي للأفراد، والقواعد التنظيمية.....الخ.
- y: معلمات المتغيرات المستقلة.
- ε:حد الخطأ العشوائي.

المعادلة الثانية: يُطلق عليها مُعدلات القياس، وَتربط بيْن مُؤشّرات الاقتصادية التي تسبب في حدوثها ويؤثر عليها الاقتصاد غير الرسمي مثل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة والمتغير الكامن غير القابل للقياس، إذ أن الاقتصاد غير الرسمي في هذه المعادلة يصبح مستقلا يؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة.

والجدول الموالي يلخص طرق قياس اقتصاد الظل :

الجدول رقم (07): أساليب قياس اقتصاد الظل:

الطريقة	أهم السمات
المناهج المباشرة:	
المسح بالعينة	تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع بيانات المسح.
تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.
المناهج غير المباشرة:	
إحصاءات الحسابات القومية	تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.
إحصاءات القوى العاملة	تقديرا لنمو في اقتصاد الظل على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً.
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي غير الرسمي والرسمي ثم تقدير حجم اقتصاد الظل بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.
الطلب على النقود	تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع الطلب على السيولة على افتراض إن معاملات الظل تتم نقد أوأن الزيادة في اقتصاد الظل سوف تزيد من الطلب على السيولة.
المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)	تقدير النمو في اقتصاد الظل من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو أجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو اقتصادالظل.
النماذج:	
منهج المتغيرالكامل	تقديرحجم اقتصادالظل بوصفه دالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على اقتصاد الظل كالعبء الضريبي، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل، كالسيولة، وساعات العمل الرسمية، والبطالة وما إلى ذلك.وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.

المصدر:فريدريك شنايدر،دومينيك أنستي،**الاختباء وراء الظل النموالاقتصاد الخفي**، مرجع سابق ذكره، ص:12.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي :

تسعى الدول جاهدة إلى تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها عن طريق تأطير السياسات الاقتصادية والتي هدفها تقليص من معدلات البطالة وتعزيز التنمية البشرية وزيادة الدخل، وعليه كان على صانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار دراسة سبل التنمية الاقتصادية وتحليلها عن طريق المتابعة المستمرة لمعدلات النمو الاقتصادي التي تعتبر من أهم المؤشرات التي تحدد الوضعية الاقتصادية.

الفرع الأوّل: تعريف النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي يقاس على أساسه هذا النمو، وكذا تحديد المجال الزمني الذي نرغب في قياس قيمة هذا المتغير.[1]

ويعرف أيضا على أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[2]، أما الاقتصادي "S.Kuznets,"1955في كتابه "النّمو وَالهيكل الاقتصادي"فيعرف النمو الاقتصادي على أنه في الأساس ظاهرة كمية يمكن تلخيص تعريفها في أنها الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، أما البنك العالمي فيرى أن النمو الاقتصادي هو التغيرات السنوية في الناتج المحلي مقاسا بإجمالي القيمة المضافة المحققة من جميع المنتجين المقيمين في اقتصاد بالإضافة إلى الضرائب على المنتجات مع استبعاد أي دعم غير مدرج في قيمة المنتجات[3].

ويعرفه"فيليبيرو": على أنهال ارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترا ت زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي والناتج الصافي الحقيقي.[4]

---

[1]- عادل بولنجينيب، **تأثير التبعية النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية المحور الأول،** مداخلة بالمؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف2015،ص: 02.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية دار الجامعية**، الإسكندرية، 2000، ص: 11.

[3]- طالب سمية شهناز،دلبيقة محمد البشير،**أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلا الفترة 2012/1990**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، 2016/12، ص: 111.

[4]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 1999،ص: 39.

حيث أن النمو الاقتصادي يمكن أن يقاس عن طريق معرفة الزيادة التي حققها الناتج القومي او الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة ، والتي يمكن من خلالها معرفة مستوى الدخل الفردي عن طريق توزيع الدخل القومي على عدد السكان فكا الطريقتين تعتبران مهمتين في معرفة مستويات النمو الاقتصادي إلا أن طريقة التي لها علاقة بمستوى الدخل الفردي تعتبر معقدة وتشوبها بعض الاختلالات لان مستوى الدخل الفردي قدى لا يكون يعكس المستوى الحقيقي لمعيشة الأفراد وهذا راجع لعدة متغيرات أخرى داخل الاقتصاد كالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم ، ومنه فان مفهوم النمو الاقتصادي يمكن أ يندرج تحت ثلاثة شروط أساسية تتمثل في :

أولا: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه[1]، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني،حيث غالبا ما يعَوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن أي تقدم يذكر، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبته في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة، فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها،إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واسترالي او نيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5% من مجموع سكان العالم.

[1]- كبداني سيدي أحمد،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، رسالة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2012 -2013، ص: 17-18.

ثانيا:يجب أن تكون الزيادة في دخل الفردي حقيقية وليس نقدية فقط، أي أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار(التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدّى إلى ارتفاع المداخيل كَالمُرتّبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار،إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات،وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم.

2-النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

2-1:النظرية الكلاسيكية:

يرتكز هذا المدخل على أن الإنتاج يعتمد على كل من العمل ووسائل الإنتاج والموارد الطبيعية حيث يرى "آدم سميث" أن لتراكم رأس المال أثر كبير على إنتاجية العمل وأنه لا يوجد سقف أعلى للإنتاجية العمل، ومنه فإن البحث في نمو الدخل الفردي هو أولا وغالبا أهم أسباب تحسن النمو هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بالقوة الإنتاجية للعمل والنظام الذي يتم الاستناد عليه، إذ أنّه يركز على أن تقسيم العمل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في العمل[1]، والتي تؤدي إلى زيادة مهارات العاملين نتيجة للتخصص وزيادة الابتكارات، ومنه إنقاص وقت العمل الازم نتيجة لتكرار العمل والمهارة[2]، إذ أن تقسيم العمل ضمن أو داخل الشركة هو خطوة باتجاه تقسيم العمل بين الشركات.

2-1-1: دافيد ريكاردوا: يعتبر "ريكاردوا" أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية كونها تساهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة وقد وضح بأن الرأسمالية ستنهار، وهذا ما أكده حصول الركود في الاقتصاد نتيجة إلى تناقص العوائد من الزراعة،إذ قسم المجتمع إلى ثلاثة فئات هم

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 76-77.
[2]- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الجديد للنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص: 76-77.

الرأسماليون المزارعون وملاك الأراضي مترابطة فيما بينها حيث أن الرأس ماليون يقومون بتوفير رأس مال الثابت للإنتاج ويدفعون الأجور ويفرون مستلزمات العمل، وهذا بحثا عن ربحيتهم التي تعتبر زيادة في تكوين رأس المال، ومنه التأثير على معدلات النمو، أما العمال فهم يركزون على الأجور وعددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف) وَمُلاّك الأراضي فيحصلون على دخولهم من الريع، إذ أن الريع والأرباح يشكلان الإيراد الصافي الذي يعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال،وعليه فإن النمو لا يتحقق إلا باستخدام الإيراد الصافي لتوسيع عملية تكوين رأس المال والعكس صحيح.[1]

2-1-2: روبرت مالتوس: يعتبر "مالتوس" صاحب نظرية السكان الاقتصادي الوحيد الذي أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج على عكس الاقتصاديين الكلاسيكيين السابقين الذين يركزون على العرض طبقا لنظرية "ساي"إذ ركز على انخفاض حجم الاستهلاك نتيجة إلى توجه مُلاك الأراضي إلى الادخار ونقص استثمار المخطط من طرف الرأسماليين يؤدي إلى التقليل من الطلب على السلع الذي يعتبر عائقا للنوم والتنمية، ومنه فإن عدم التوازن بن تزايد عدد السكان والنمو الغذائي يؤدي إلى نقص النمو الاقتصادي وأن النمو لا يقوم إلا إذا قام أصحاب رؤوس الأموال باستثمار جميع مدخراتهم أي أن الادخار الكلي = الاستثمار الكلي.

2-1-3: كارل ماركس: يعتبر "كارل ماكس" من الاقتصاديين الأوائل الذين تنبؤا بإنهيار الرأسمالية نتيجة لحدوث أزمة حيث أن النمو لا يمكن أن يتم بوتيرة غير متناهية و الفائض الذي يحققه العامل ما هو إلا الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى الأجر العامل، ومنه مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية للإنتاج فإن حصة رأس مال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح نتيجة زيادة الأجور من

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007 ص: 58-59.

جهة، ومن جهة أخرى نقص عدد العمال الذي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك على جميع السلع المنتجة، وبالتالي فشل الطلب الفعال الذي يدفع الرأسمالية إلى الانهيار.

2-2: النمو الاقتصادي عند الكينزيين:

2-2-1:عرف **"ليون والراس""WalrasLeon"(1834-1910)**النّموّ بِأنّه[1]: "نقص النّدرة" الّذي يعنى زيادة في مُستويات المعيشة، وقد اهتم في تحليله للنمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي والنمو السكاني وانتقد بشدة نظرية "ريكاردو" عن النمو الاقتصادي، واقترح تدخل الدولة لصالح نظام الملكية والأسعار و وأكد على ضرورة فرض ضريبة على الزيادة في قيمة الإيجارات للأراضي التي ترتفع في ظل النمو الاقتصادي.

وكل ذلك للتأكيد على دور الدولة في تحقيق التوزيع العادل "JusticeDistributive" لأفراد المجتمع وَلِضمان تحقيق المنافسة الكاملة، وَبِالتّالي هاجم "والراس" مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة" Laissez Faire" وَسعى إلى التّوفيق بيْن اللّيبرالية الممثّلة في الكلاسيك والنيوكالسيك – الفلسفة الفردية "Individualisme"وَالاشتراكية مُمثّلةً في الماركسيين – الفلسفة الجماعية "Collectivisme".

2-2-2:"ألفريد مارشال""Marshall Alfred"(1842-1924) يُعدُّ"مارشال" مِن أبرز الاقتصاديين النّيوكلاسيك. وَفي كتابه المعروف"**Economics of Principles**"سنة 1920، ناقش مسألة النّموّ الاقتصاديّ وَكانت له نظرة تفاؤلية، فعملية التنمية في رأيه مستمرة بالقضاء على أية ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد ومتجددة بسبب التقدم التكنولوجي، الذي يكون كفيل الطبيعية وقد يترتب على ذلك بطالة مؤقتة لبعض العمال، غير أن الأثر الصافي هو زيادة الطلب الإجمالي على العمل وليس خفضه، كما اعتقد الكلاسيك و"ماركس،حيث قام "مارشال"بتقديم فكرة الوفورات الخارجية "External Economies"،

[1]- عبد الحليم شاهين،**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، 2020، ص: 11.

فَكُلّ نُموٍّ في صناعة مهما كانت صغيرة تؤدى إلى سلسلة من ردود الأفعال، التي تؤثر بدورها على عديد من الصناعات الأخرى، حيث يؤدى النمو الاقتصادي في قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وبالتالي فإن النمو في رأيه هو عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل،وبإلقاء نظرة عامة يلاحظ أن معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك اتفقوا مع الكلاسيك في التأكيد على أهمية التراكم الرأسمالي والتركيز على تقسيم العمل وحرية التجارة في عملية النمو، إلا أنهم اختلفوا معهم في أمور كثيرة، يذكر منها، أنهم لم يفسروا التغيرات السكانية كجزء من تحليل عملية التنمية ، كما أقر الكلاسيك إلا أنهم رأوا أنه ليس بالضرورة أن يكون المدخر هو المستثمر ،فرجال الأعمال يستطيعوا الحصول على السلع الإنتاجية عن طريق الاقتراض، وأفراد المجتمع يمكنهم الادخار عن طريق شراء السندات، حيث أن معدل الفائدة يعتبر عاملا في تحديد الاستثمار، والتي عرفت فيما بعد عدة انتقادات ،وقد برز في هذه المدرسة العالم الانجليزي "جون مينارد كينز"[1] الذي استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفرات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة بحيث افترض أن هناك منتجا واحدا يمكن أن ينتج لغرضين فقط هما الاستهلاك أو الادخار وأن عناصر الإنتاج تكمن في كل من الأرض والعمل ورأس المال، إضافة إلى عامل الزمن، إهتم" كينز"بالاقتصاد الكلي،فبين أهم الشروط الضرورية لعملية النمو الاقتصادي،إذ إعتبر أن الطلب الفعال هو جزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم،فأوجد علاقةً بيْن زيادة الاستثمارات وَنُموّ الدّخل الوطنيّ، كما استعان "كينز" بفكرة المضاعف "Multiplier"وَالمعجل "Accelerator"في شرح آليات نُموّ الدخل القومي،وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظيف، ويستمر رجال الأعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنّه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حثّ الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم

[1]- عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**،المرجع السابق، ص: 74.

على الدولة أن تتدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب، كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، على غير النيوكالسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة ثُمّ الدخل ثانيا، ويمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك كما يلي:$M=1/1-mpc=1/mps$

حيث: mpc الميل الحدي للاستهلاك

Mps الميل الحدي للادخار

الشّكل التّوضيحيّ رقم (04): دور الدّولة في التّأثير على الطّلب الكلّيّ الفعّال وَتحريك الغرض الكليّ

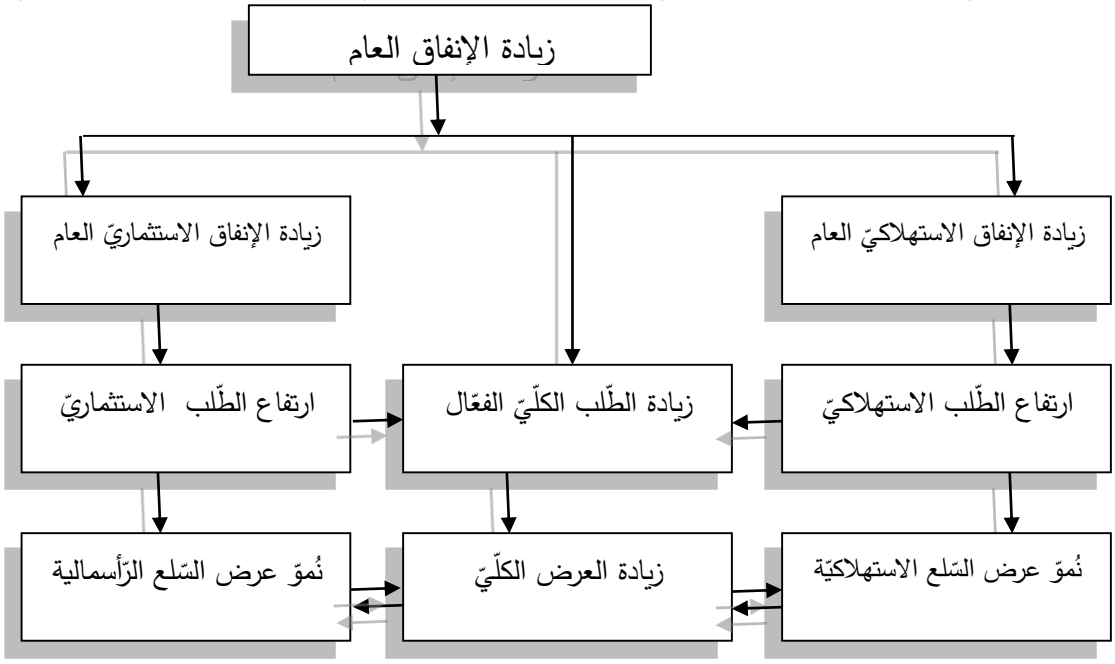

المصدر: صالح صالحي،**تأثير البرامج الاستثمارية العامّة على النّموّ الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و استراتيجية النمو الغير المتوازن الفترة 2001الى 2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص: 07.

2-2-3: "نموذج هارود":نشر الاقتصادي البريطاني "هارود""Harrod. F Roy" في عام 1939 مَقالةً بِعُنوان (Dynamic in Essay An Theory) الّذي طوّر فيه التّحليل الكينزيّفيما تعلّق بِالنّموّ والتي تم التأكيد عليها من الاقتصادي الأمريكي"دومار" "DomarEvsey"في مقالةٍ له بِعُنوان(Domar and Expansion Employment) سنة 1947، وَلذلك فَ"هارودي" يربط ذلك النّموذج بإسم الاقتصادي "دومار" والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو الاقتصادي ، حيث أن الاستثمار يولد الدخل –

أثر الطلب – ويعزز الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال**– أثر العرض –** كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، وذلك في ظل افتراض غياب الحكومة، وبالتالي لكي يحدث النمو يجب أن يتم ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي واعتبر نموذج "هارود – دومار" من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي إستخدم على نطاق واسع في الدول الأوربية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لدراسات عمليات النمو الاقتصادي ، منذ ثالثة عقود على الأقل،"وقد عاب (Thirlwall,") سنة 2000على ذلك النّموذج لِكون أنّها تفترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية بحكم أن ذلك النموذج افتراض التوظيف الكامل، وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، والاقتصاد في ض عدم التعامل مع الخارج ، وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية عن طريق تجاهل أثر البرامج الحكومية على النمو الاقتصادي،وغيرها من الافتراضات التي تجعل من عملية التنمية أقرب إلى التجريد النظري منها إلى الواقع في تلك الدول.

2- بعض النماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو الذاتي[1]:

نموذج, Rebelo" سنة 1991 إنّ المشكل المطروح مِن خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو، هو استبعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة) فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نُموٍّ مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.

إن الشكل المبسط لنموذج المعطى من **طرفRebelo** يكون كما يلي:

[1]-ضيف أحمد،**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال 1989 إلى 2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015ص: 86.

$Y = AK$..... .....(1)

باعتبار أن حجم السكان ثابت ، وأن تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

$K = sY - \delta K$.....(2

بحيث:أنY الإنتاج، Kرأس المال، sنسبة الادخار، Aثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A.

الفرع الثّاني: النمو الاقتصادي (طرق قياس، الأنواع، المراحل)

1- **طرق تحديد معدلات النمو الاقتصادي** :يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر يعكس مستويات الأداء الكلي للاقتصاد ، حيث ترجع هذه الأهمية في كونه يعتبر المحدد الأساسي لمعرفة مدخلات ومخرجات الاقتصاد ولهذا وجب على الدولة قياسه دوريا لتقييم الوضع السائد في البلاد [1].

1-1:الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطية التي تكون أداة لصناعة سلع أخرى ، وهو يأخذ في الحسبان إنتاج الأفراد المقيمين للسلع والخدمات إضافة إلى إنتاج الأفراد الغير المقيمين، حيث يعتبر هذا المنهاج الأكثر شيوعا من اجل معرفة مستوى الدخل الذي يعتمد باختصار على عوامل الإنتاج ذات الجنسية المحلية والخارجية لفراد الوطن الواحد

إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج، ويعرف أيضا على أنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات

[1]- عدة أسماء،**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران،2015-2016، ص: 61.

النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، بإستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة[1].

1-2:الناتج الداخلي الخام :يتمثل هذا الأخير في إدراج جميع الإنتاج داخل البلاد سواءا كان من طرف المواطنين المحللين أو الأجانب بحيث يساعد هذا الأخير في حساب نصيب الفرد من الناتج أو ما يعرف بالدخل الفردي[2]. .

الناتج الداخلي الخام الحقيقي والاسمي:

يعتمد الناتج الداخلي الخام الاسمي على استعمال الناتج بالأسعار التي تم تدوينها عند حساب الدخل الكلي ، بحيث يعتبر من الإحصائيات المغالطة للوضعية الحقيقية للدولة كونه لا يمكن التركيز عليه في فهم مسار النمو الاقتصادي كون أن هناك دلائل ومتغيرات ليس لها علاقة بالناتج الداخلي الخام الاسمي وتعطي تفسيرات للوضع الحقيقي للاقتصاد الدولة .

وفي المقابل فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة وبالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس وباعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:[3]

أ- المعدلات النقدية للنمو:هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية

[1]- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 02، 2005، ص: 77.
[2]- Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L .Lindauer ,**économie du développement** ,3ème édition ,édition de Boeck ,Belgique , 2008, p: 53.
[3]- ضيف أحمد،**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال 1989 إلى 2012**، المرجع السّابق، ص: 12.

المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات ، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ الدول عند إجراء التقديرات الخاصة، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

ب/- **المعدلات العينية للنمو:**مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، حيث أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط

نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاته بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة.

ج/- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

2- أنواع النمو الاقتصادي:

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد وأدوات متعددة ،ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين وعين من النمو وهما[1]:

[1]- مليك محمودي، يوسف بركان، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،الجزائر،العدد07،2016، ص: 03.

2-1: النمو الشامل (Croissance extensive): يقوم النّمو التّوسّعيّ على نُمو العوامل التّقليدية، وَهو يعني زيادة جميع العوامل المشاركة في عملية الإنتاج ،بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع إستعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة مامقارنة بالناتج الوطني الحقيقي،حيث أن الحكومة قد تحقق نموا اقتصاديا حتى في ضل عدم زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني.

2-2: النمو المكثف(Croissance intensive): يرتكز النمو المكثف على نمو الإنتاجية والتي تكون عن طريق تنظيم أفضل لِلعمل، وَبِمعنى آخر إن التطوير المستمر لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد،أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه فقيام الدولة بزيادة نفقات البحث والتطوير سيؤثر مباشر على جودة المنتوج والابتكار فيه وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، مع زيادة أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، وَيُمكن أنْ يتحقّق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

3- مراحل النّموّ الاقتصاديّ:

منذ عام1950 وَحتّى أواخر عام 1960 ظهر بعض الاقتصاديين الّذين رأوا أنّ عملية التّغيير الاقتصاديّ تمرّ بِمراحلٍ عديدةٍ،وَلعلّ أشهرهم الاقتصادي الأمريكي "روستوا" "walt .w. rostow" (1916-2003)في كتابه المعروف"the stage of economicgrowt"الذي تصور أن عملية النمو هي

عملية تدريجية تمر بخمسة مراحل[1]؛ مراحل متسلسلة فيما بينها حيث تجهز كل مرحلة لما بعدها وقد وضح أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة مراحل النمو الاقتصادي وهي[2]:

3-1: مرحلة المجتمع التقليدي (traditionasocity): هو مُجتمعٌ بدائيٌّ بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل،ويلعب فيه نظام الأسرة دورا رئيسيا في تنظيم الاجتماعي وبالتالي فهو مجتمع يسوده إنتاج منخفض جدا للفرد بسبب التخلف التكنولوجي السائد،وهذه المرحلة عادة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

3-2: مرحلة التمهيد للانطلاق (prcondition for take): تستحدث خلالها تغيّرات مُهمّة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث تظهر نخبة جديدة يدخرون ويتحملون المخاطر الابتكارية ويزداد معدل التكون الرأسمالي، وتزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي بما يؤدي إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي، بيد أن هذه التغيرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء،وذلك بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية.

3-3: مرحلة الانطلاق (takeoff): وَهي المرحلة الحاسمة وَالحرجة في عملية النّموّ،حيث تتميز هذه المرحلة بحدوث الثورة السياسية،وَالثّورة الصّناعية تنطوي على التّغيّرات الجذرية في وسائل الإنتاج كَاستخدام التّكنولوجيا الحديثة وتظهر الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفرات الحجم،كما يزيد مُعدّل لاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10% وَتُغطّي تلك المرحلة حوالي عقدين أو ثلاثة.

3-4: مرحلة الاندفاع أو الاتجاه نحو النضوج (Drive to maturity): تنتشر القطاعات الرّائدة في كُلّ القطاعات الرّئيسية في الاقتصاد القومي،كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والاليكترونية

[1]- w.wrostrow, **the stage of economic growth**, the syndics of the cambridge university press, 1960, p: 4.
[2]- عبد الحليم شهين،**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، مجلة دراسات تنموية الصّادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، 2021، ص: 18.

والكيميائية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات النمو الدخل القومي الذي يكون بدوره يفوق معدل نمو السكان وتدوم تلك المرحة لأربعة عقود تقريبا.

3-5: مرحلة الاستهلاك الوفير (High mass consumption): وَهي تُمثّل أرقى مراحل النمو،حيث تتجه القطاعات الرائدة خلال هذه المرحلة نحو إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية والكمالية،وتزداد مستويات الدخول بدرجة كبيرة،كما تزداد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتنخفض ساعات العمل المتوسطة وتزداد الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

الفرع الثّالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ونماذجه

1- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

تراكم رأسالمال: يتمثل تراكم رأس المال في كل من الاستثمارات الجديدة سواءا كانت بشرية او مادية ،بحث ينشا نتيجة تراكم للدخل الحالي الذي يتم استثماره فيما بعد وبتلاي خلق حلقة للنمو وازدهار الدخل الأول عن طريق الاستثمار ، حيث نجد ن التطورات التي تشهده المصانع منشئات الإنتاج تقوم تدريجيا بزيادة معدلات الإنتاج لديها عن طريق زيادة تعداد العمال والآلات والتكنلوجيا وهذا ما يعرف بالسياسة التوسعية في الاستثمار مما يجعل معدلات نمو الدخل تزداد تدريجيا[1]،

إذ يمكن إبراز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كالتالي:[2]

PMK: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

ΔK: التغير في مخزون رأس المال.

[1]- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة :محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر،الرياض، 2009،ص: 168.

[2]-بورجة صارة، **محدّدات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2019، ص: 24.

وعليه فإن الزيادة في مخزون رأس المال بمقدار ΔK يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار

$$(\Delta K * PMK)$$

إذا واكب عملية الإنتاج تغير كلا عاملي الإنتاج، العمل ورأس المال، نجد:

$$\Delta Y = (PML * \Delta L) + (PMK * \Delta K) \dots \dots (1.1)$$

أي أن تغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع المساهمة في عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال في الناتج،و بقسمة المعادلة السابقة على نجد:

$$\frac{\Delta y}{\gamma} = \frac{(PML * \Delta L)}{\gamma} + \frac{(PMK * \Delta K)}{\gamma}$$

$$\frac{\Delta y}{\gamma} = \frac{(PML * \Delta L)}{\gamma} * \frac{L}{L} + \frac{(PMK * \Delta K)}{\gamma} * \frac{K}{K}$$

$$\frac{\Delta y}{\gamma} = \frac{(PML * L)}{\gamma} * \frac{\Delta L}{L} + \frac{(PMK * K)}{\gamma} * \frac{\Delta K}{K}$$

- $\frac{\Delta y}{y}$ هو مجموع التغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال
- $\frac{\Delta L}{L}$ معدل التغير في عنصر العمل.
- $\frac{(PML * L)}{Y}$:نسبة إنتاجية عنصر العمل PML*L إلى حجم الناتج Y
- $\frac{(PMK * K)}{Y}$: نسبة إنتاجية عنصر رأس المال PMK*K إلى حجم الناتج Y

<u>إذا كانت:</u>

α: نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج .

1−α:نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج.

$$\frac{\Delta y}{y} = \boldsymbol{\alpha} \frac{\Delta K}{K} + \boldsymbol{(1-\alpha)} \frac{\Delta L}{L}$$

وإضافة إلى تطور رأس المال المادي لابد من تطور رأس المال البشري والذي تعددت تعاريفه إذ يعرفه"theodorschultz" "شولتز" بِأنّه مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مُجمل الموارد الاقتصادية وَيرى "بيكر""becher" في كتاب الرّأس المال البشريّالّذي تمّ نشره عام 1964م أنّ رأس المال البشريّ مُماثلٌ للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع وَالآلات، وَيستطيع الفرد الاستثمار في رِأس المال البشريّ مِن خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر.

كما أعطى "كيندريك" تعريفا أكثر لرأس المال البشري غير المادي الذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث التدريبية بهدف زيادة كفاءة الموارد المسقبلية الفكرة الرئيسية لرأس المال البشري هي أن البشر هم رأس المال الملموس مثل حسابات الأرصدة البنكية، فالبشر هم مستودع المعرفة والمهارة والنوعية وقد ناقش "بيكر" في عام 1975 الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والعناية بالصحة[1]، ومن التعريفات الواسعة للانتشار تعريف منظمة اليونسيف بأن رأس المال البشري هو مخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء والمتعلمين، الأكفاء والمنتجين الذي يعد عاملا رئيسيا في تقرير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية.

الإمكانيات التكنولوجية: تختلف الدول فيما بينها من حيث قدرتها على استخدام وتطوير وتحسين الابتكارات والأساليب التكنولوجية الحديثة، وكذلك في قدرة الدولة على توطين التكنولوجية الحديثة داخل السلع والمنتجات والعمليات الإنتاجية المختلفة داخل القطاعات الاقتصادية وعلى الأداء التجاري للدولة في السواق الدولية وكذلك على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل[2].

---

[1]- سهى سيف الدين نور الدائم أحمد، يوسف سعيد احمد أمين، **علاقة الاستثمار في رأس المال البشري بالنمو في الاقتصاد السوداني**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 04، العدد 07، ص: 93.

[2]- عيسى محمد الغزالي، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسور التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 25، 2010، ص:04.

ويمكن تعريف الإمكانيات التكنولوجية عل أنها القدرة على استخدام والتكامل الفعال للمعارف التكنولوجية، وهي تشمل كل المهارات التي تتوافر لدى رأس المال البشري، وحجم ونوعية رأس المال المادي المتاح بالاقتصاد وحجم ونوعية رأس المال المادي المتاح بالاقتصاد وكذلك النظم التكنولوجية السائدة لدى الدولة عند نقطة زمنية معينة وبالتالي فإن الإمكانيات التكنولوجية للدولة لا تساوي بالضرورة مع مجموع الإمكانيات التكنولوجية الخاصة بالشركات الإنتاجية كل على حدة، كما أنها تختلف من دولة لأخرى بحسب مسارات التكنولوجية والأساليب التحديث التكنولوجي المتراكمة خلال الفترات الزمنية السابقة.

حيث يمكن التمييز بين نوعين من التكنلوجيا الحديثة والقديمة منها بحيث تعتمد التكنلوجيا الحديثة على العلو م الحديثة مثل علوم النانو فيزياء وفيزياء الكم وطرق الاتصال الحديثة اللاسلكية والتي تعتمد على تكنولوجيات جد دقيقة كالألياف البصرية بحث أصبح الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الحاسب هو المسيطر على هذه التكنلوجيا مما جعل الإنسان يتدخل بصفات جد ضئيلة ليحل محله الروبوت على غرار التكنولوجيا التقليدية التي انحصرت على بعض العلوم كالكيمياء والصناعات التحويلية والصناعات البتروكيميائية وصناعة النسيج.

حيث يمكن ان تتأثر معظم التكنولوجيات داخل الدول بعدة عوامل أهمها:

- حجم الموارد المتاحة داخل الاقتصاد ودرجة الكفاءة الاقتصادية في استخدام تلك الموارد، ودرجة الارتباط فيما بينها، وتشمل تلك الموارد كل من حجم رأس المال المادي داخل الصناعات المختلفة، ومدى توطن التكنولوجيا الحديثة داخل المعدات وآلات المستخدمة في الصناعة، بالإضافة إلى رأس المال البشري والمهارات والخبرات المكتسبة نتيجة عملية التعليم والتدريب وجودة كل منها.
- حجم التشابكات الأمامية والخلفية للقطاع الاقتصادي الذي يحدث به التقدم التكنولوجي، وما يرتب علي ذلك من سرعة انتشار للتقدم التكنولوجي داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- حجم القيود الاقتصادية على الاقتصاد، والتي تتمثل في حجم التنافسية داخل الاقتصاد، وكفاءة النظم المالية، ومستوى رأس المال البشري، والنظم المحفزة للأنشطة الابتكارية داخل الاقتصاد، ونوعية المؤسسات السائدة وخصائصها، يضاف إلى ذلك القيود الدولية الخاصة بقدرة على التجارة في السلع والخدمات، وحجم هذه التجارة ونوعيتها، ومدى قُدرة الدّولة على الاندماج في الاقتصاديات العالمية.

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن هناك اختلاف في درجة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والآليات المرتبطة به داخل كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وكذلك اختلاف عوامل الاقتصادية الأخرى للدول النامية يمكن تلخيص الاختلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): يُوضّح الاختلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي	تحقيق الريادة التكنولوجية وزيادة معدلات النمو	تلبية حاجياتالأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة

سبل تحقيق التقدم التكنولوجي	القيم بالابتكارات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير في المجالات العلمية والتطبيقية معا	عن طريق أوتقليدالتكنولوجية الواردة من الدول المتقدمة وتوطينها داخل الدولة
مصادر التقدم التكنولوجي للدولة	الشركات والمؤسسات الكبرى التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير المختلفة	المؤسسات التكنولوجية القادرة على استيراد وتقليد التكنولوجية من الدول المتقدمة
توافر المواد المادية اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي	ارتفاع حجم الموارد المادي والبشرية التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي	انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية الأزمة لتحقيق التقدم التكنولوجي وارتباطها بالوضع الاقتصادي والسياسات المتبعة داخل كل دولة
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي	تتوافر نظم قوية وحماية عملية الابتكارات التكنولوجية	تفتقر معظمها إلى النظم والمؤسسات المحفزة للابتكارات

المصدر: الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار عل النمو الاقتصادي في الجزائر منذ1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص:115.

الموارد الطّبيعية: تُعدُّ الموارد الطبيعيّة أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحدّدة لِلنّظرية الاقتصادية الكلّية (الأرض، العمل، رأس المال وَالتّنظيم) وَقد اصطلح على تسميتها بِعُنصر الأرض وَما عليها وَما تحتها وَما يُحيط بها، وَتشمل الأراضي الزّراعية، مياه الشّرب، المراعي الطّبيعية، الغابات المصايد الثّروات المعدنية، مصادر الطّاقة الحفرية، وَكذا مصادر الطّبيعة المتجدّدة مثل: الشّمس وَالرّيح، كذلك يتّسع مفهوم الموارد الطّبيعية لِيشمل الموقع الجغرافيّ المتميّز وَالمناخ المعتدل، وِبذلك تُشكّل الموارد الطّبيعية كُلُّ ما يدخل في العملية الإنتاجية بِحيث يُدّر منفعة، وَيكون لِلطّبيعة الدّور الحاسم في تفعيل وُجود لا إنسان في هبات أودعها الخالق، وَيُعرّف"joseph stiglitz"(1979) المورد الطّبيعيّ بِأنّه المورد الموجود

في الطّبيعة وَلم ينتج مِن قبل الإنسان[1]، وَتُعرّف أيْضًا على أنّها ما يقوم الإنسان به بِإدراك وَتقييم المنفعة مِن البيئة وَإعداده لِلدّخول في دائرة الاستغلال الاقتصاديّ بِغرض إشباع حاجة مُعيّنةٍ أَوْ تلبية مطلبٍ مُعيّنٍ.

وَمِن المفارقات العجيبة أنّه في مُعظم الأحيان تتغلّب الدّول الفقيرة مِن الموارد الطّبيعية على الدّول الغنية في الموارد الطّبيعية وَتُحقّق مستوياتٍ جيّدةٍ مِن النّموّ الاقتصاديّ ممّا يدلّ على أنّ نوعية وَاتّجاهات التّسيير تُعتبر مِن أهمّ المحدّدات الأساسية في ظلّ توفّر الموارد الطّبيعية مِن أجل تحقيق النّموّ الاقتصاديّ[2].

وَالجدول رقم (09): الموالي يُبيّن نسب تطوّر مصادر النّموّ الاقتصاديّ خلال السنوات 1960إلى 2003.

المنطقة	معدل النمو السنوي	مساهمة بالنسبة المئوية			
		توظيف	رأس المال المادي	رأس المال البشري	انتاجية العامل
الدول الصناعية	3.4	5.3	29.4	8.8	29.4
شرق آسيا	6.5	41.5	33.8	7.8	15.4
أمريكا الجنوبية	3.7	73.0	13.5	10.8	2.7
جنوب آسيا	23.9	6.5	23.9	45.7	4.6
جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا	3.1-	9.4	12.5	81.3	3.2
العالم	23.7	7.9	26.3	39.5	3.8

SOURCE: Hyun H. Son Human Capital Development ADB Economics Working Paper Series No. 225 P :13.

2- نماذج النّموّ الاقتصاديّ:

يرى معظم الاقتصاديين أن نموذج "هارود- دومار هو توسعة للتحليلات التي قام بها كينز بحيث اهتمت بمعرة دور الاستثمار في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي عن طريق معرفة الأثر الذي

[1]- بن رمضان أنيسة،**الموارد الطبيعية لنابضة وأثرها على النمو الاقتصادي،دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014، ص: 295.

[2]- Jeffrey d. Sachs and Andrew m. Warner, **natural resource abundance and economic growth**, center for international development and Harvard institute for international development Cambridge, November, 1997, p: 2.

يحققه التوسع في الإنفاق الاستثماري والذي يزيد من الطاقة الإنتاجية مما يخلق فرصا للعمل داخل المجتمع ويكون له تأثير كبير على مستويات العرض الذي بدوره متعلق بالطلب والمستويات الأسعار، وَقد وضع كُلٌّ منهما نموذجه على حدى بناءً على مجموعةٍ من الفرضياتٍ، وَفيما يلي سيتمّ تناولها[1].

1-2: نموذج هارود

قدم هارود نموذجا جديدي للشروط التنمية الاقتصادية بعد دراسات دامت لسنوات خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي مستعينا لما وصل إليه كينز في تحليله فيما يخص النمو الاقتصادي حيث فنذ ذلك بإصداره لمقال في مجلة بعنوان بحث في النظرية الحركية سنة 1939 ، والتي أكد من خلاله على الدور الذي يلعبه زيادة الاستثمار أو ما يعرف بالاستثمار الإضافي وزيادة في معدلات الإنتاجية لرأس المال هما المصدران الوحيدان لزيادة معدلات الإنتاج والمداخل حيث وضع عدة فرضيات يقوم عليها نموذجه تمثلت في:

- الادخار يعتبر جزءا لا يتجزأ من الدخل ، اذ يعرف بالادخار الفعلي ويساوي الاستثمار الفعلي في حالات التوازن.
- للزيادة في الناتج خلال الفترات السابقة أثر على الدخل المستمر الحالي، وبالتالي فإن الاستثمار يتأثر بالزيادة في دالة الدخل في السابق، وهذا في ضل تساوي العرض والطلب.

وقد بين هارود في نموذجه ثلاث أصناف لمعدل النمو:

الشّكل الأوّل: معدل النمو الفعلي G: وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، أي G=S/C حيث S حجم الادخار الكلي C: معامل رأس المال ويعادل $\frac{1}{\Delta Y}$ حيث اتمثل نسبة الاستثمارات الفعلية و Δy تمثل التغير في الدخل خلال فترة معينة .

[1]- الوليد قسوم ميساوي،**أثر ترقية الاستثمار عل النمو الاقتصادي في الجزائرمنذ1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص:115.

الشّكل الثّاني: معدل النمو المضمونGW: وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن G= S/CR حيث أن CR معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون

الشّكل الثّالث: معدل النمو الطبيعي GN:يعتبر العتبة القصوى التي تضمن على معدلات للنمو وهذا في ضل التطورات الفنية وزيادة حجم السكان والتراكم الرأس مالي ، إضافة إلى توجه الأفراد العاملين إلى التفضيل بين وقت الفراغ وساعات العمل وهذا مع افتراض توفر عمالة كاملة ذ توصل هارود إلى عدة حالات التي يمكن للاقتصاد ا يكون عليها والتي تمثلت في :

- إذا كان G<GW فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.
- إذا كان GW=G فإن الاقتصاد متوازن في نموه.
- إذا كان G<GW وGn>GW فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال بسبب وجود فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على استثمارات جديدة.
- إذا كان G<GW وGn<GW فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال بسبب وجود عجز في السلع الرأسمالية مما يجعل الاستثمارات الجديدة المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

المبحث الثّاني: أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي

إن التذبذبات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي ماهي إلا نتائج لتغيرات قد حصلت على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث أن الجميع المتغيرات الاقتصادية مترابطة فيما بينها وأي خلل في أحدها يؤثر على المتغيرات الأخرى بنسب متفاوتة وعليه تسعى الدول جاهدة إلى تحقيق التنمية

المستدامة في جميع الميادين وهذا للوصول إلى معدلات نمو متجانسة ومتناسقة فيما بينها، حيث أنّه من خلال دراستنا لموضوع أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي توصلنا إلىأنّه هناك علاقة بين الاقتصاد الموازي وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي لها أثر على معدلات النمو الاقتصادي مما خلق أثر غير مباشر اثر ناتج عن علاقة تعددية ناهيك عن الأثر المباشر.

المطلب الأول: الأثر المباشر للاقتصاد الموازي عل النمو الاقتصادي

لا تخلص الدراسات النظرية والتجريبية إلى تفسير قاطع لكيفية تأثر النمو الاقتصادي بزيادة حجم اقتصاد الظل أو القطاع الرسمي، وطبقا لبعض الدراسات يؤدي اقتصاد الظل إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي، وتدفع هذه الدراسات بأن انكماش اقتصاد الظل سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، مما سيحدث زيادة الإنفاق العام وخصوصا على البنية التحتية والخدمات التي تعزز التوسع في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي والرأي المضاد هو أن قطاع الغير الرسمي يتفوق على القطاع الرسمي في كافأته وقدرته على المنافسة، وبالتالي فإن أي زيادة في اقتصاد الظل سوف تؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي ومن المؤكد أن الدراسات التجريبية قد أظهرت أن مالا يقل عن ثلثي الدخل المكتسب في اقتصاد الظل يتم إنفاقه بسرعة في الاقتصاد الرسمي، ففي كل من ألمانيا والنمسا، تبيّن أن ثلثي القيمة المضافة التي تتحقق في اقتصاد الظل ما كان لها أن لا تتحقق لولا وجوده، وفي المملكة المتحدة ساعدت الإيرادات التي حققها اقتصاد الظل خلال فترة 1960-1984على تحقيق زيادة كبيرة في الاتفاق الاستهلاكي، وخصوصا على السلع المعمرة والخدمات، ومن المؤكد أن الآثار الإيجابية لهذا الإنفاق على النمو الاقتصادي وعلى الإيرادات الضرائب غير المباشرة هي آثار تستحق أن تؤخذ في الحسبان[1].

[1]- فريدريكشنايدر، دومينيك أنستي، **الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي قضايا اقتصادية**، صندوق النقد الدولي، 2002، ص: 10.

المطلب الثاني: التأثير غير المباشرة للاقتصاد الموازي عل النمو الاقتصادي

إن للاقتصاد الموازي تأثير مزدوجا على النمو الاقتصادي فكما ذكرنا سابقا، وَإضافة إلى أنه يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية التي تلعب الدور الوسيط في التأثير على النمو الاقتصادي والتي يمكن إيجازها وإيجاز تأثيرها على النمو الاقتصاد موازي يؤثر بصفة مباشرة على النمو الاقتصادي ولكن إلى مستويات معينة بينما يؤثر على النمو الاقتصادي بصفة غير مباشرة بمستويات كبيرة كونه له علاقة مع عدة معايير ومحددات للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن يلخصها الشكل الموالي:

الشّكل رقم (05): التأثير غير المباشر للاقتصاد الموازي على النّمو الاقتصادي

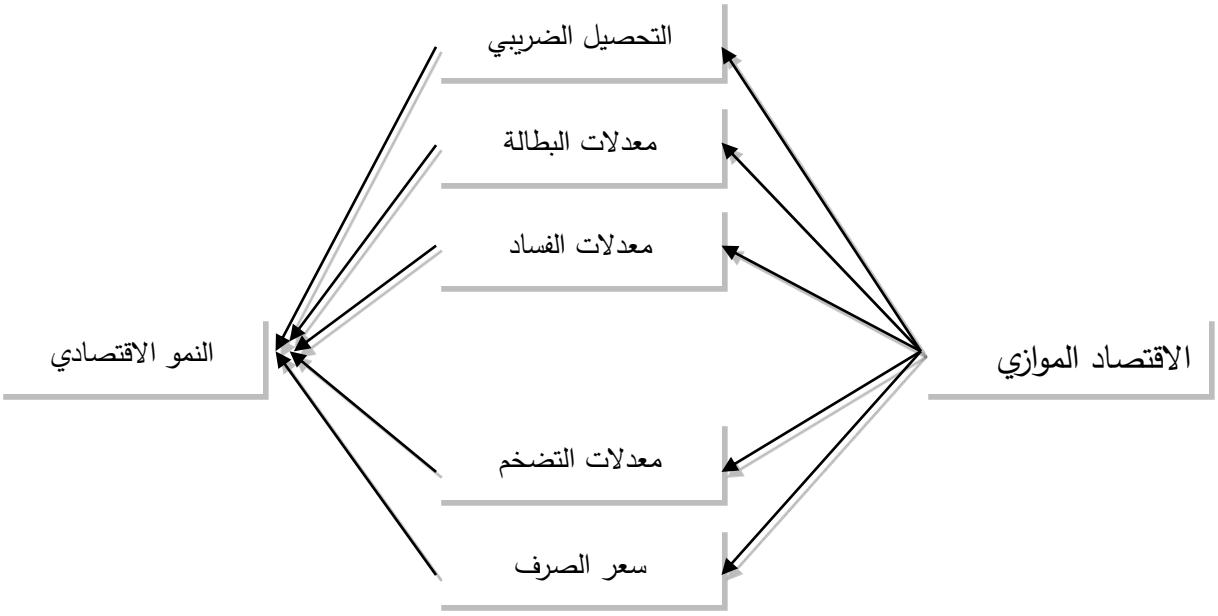

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الأول : تأثيرات السياسة الضريبة على النمو الاقتصادي نموذج "سكاليscully":

إن تزايد الاهتمام بالاتجاه نحو اقتصاد السوق لا يلغي أبدا احتفاظ الحكومة بحد أدنى من التدخل عن طريق أدواتها السياسية المتمثلة في الضرائب،إلا أن الجانب السلبي للتواجد الحكومي يظهر في أثر

هذه الضرائب على حوافز الاستثمار، وكذا عدالة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، بينما يرتكز الجانب الايجابي للتواجد الحكومي في فرض الأمن، وسن القوانين، والاحتفاظ بالنظام العام. وانطلاقًا من هذا وضع (سكالي) نموذجه النظري لتحديد الحجم الأمثل للتدخل الحكومي ومعدل الضريبة المعظم لنمو.

فإذا كان الناتج الوطني عند الزمن (t)هو (y) دالة في كل من نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج (G/Y) ونسبة الدخول المواطنين بعد الضريبة $1-t$حيث t هو معدل الضريبة.

فيعبر عن ذالك بالعلاقة التالية:

$$Y=\partial(G/Y)(1-t).....(1)$$

وبإدخال لوغاريتم الطرفين تصبح المعادلة (1) كما يلي :

$$\mathbf{LnY=Ln}\partial+b\mathbf{Ln}\ (G/Y)+c\mathbf{Ln}(1-t).....(2)$$

تشير المعادلة (2) إلى أن معدل النمو الناتج (lny) دالة في نسبة الإنفاق الحكومي وكذالك معدل البطالة وتظهر المشتقة الأولى للتفاضل معدل النمو بالنسبة للإنفاق الحكومي ذات إشارة موجبة، مما يعني التأثير الايجابي للإنفاق الحكومي على النمو.

$$\partial \mathbf{Lny}/\partial\ \mathbf{G} =\{[\partial \mathbf{ny}\ /\partial\ \mathbf{n\ G/y}\ ][\ \partial \mathbf{Ln\ G/y}\ /\ \mathbf{G/y}][\ \partial\ \mathbf{G/y}\ /\ \partial\ \mathbf{G}]\}$$

$$=\mathbf{bG-1}$$

$$=\mathbf{b(y/G)(1/y).....(3)}$$

ولكن يكون هذا الأثر بمعدل متناقص نظرا لأن المشتقة الثانية مسبوقة بإشارة سالبة:

$$\partial^2 Lny\ \partial/G = -bG-2.....(4)$$

فما يتعلق بأثر الضريبة على النمو فيمكن إيضاحه من خلال إيجاد المشتقة الأولى والثانية لمعدل النمو lny بالنسبة لمعدل الضريبة حيث تظهر المعادلتين (5)و(6) هذا الأثر كما يلي:

$$\partial Lny/\partial t =\{[\partial Lny/\partial\ Ln\ -t\ ][\ \partial Ln\ -t\ /\ \partial(1-t)\ ]\ [\partial\ -t\ \partial t]\}$$

$$\partial Lny/\partial t=-c(1-t)-1.....5$$

$$\partial^2 Lny/\partial t2 = -c\ (1-t)^{-2} \ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

غير أنه للتوصل إلى معدل الضريبة الذي يعظم النمو نقوم بما يلي:

حيث أنه من التعريف فان G=Ytأي أن الإنفاق الحكومي يساوي الدخل الحكومي وبالتعويض عن ذلك في المعادلة رقم (2).

نجد أن:

$$Lny = Lna + blnt + c\ Ln\ (1-t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 7)$$

بالاستعانة بمعدل النمو بالنسبة لمعدل الضريبة ومساواة ذلك بالصفر نحصل على:

$$Lny/\partial t = b/t - c/(1-t) = 0$$

لتصبح العلاقة :

$$T^* = -b/(b+c) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث تظهر المعادلة رقم 8 معدل الضريبة Tالذي يجعل معدل النمو عند قيمة ممكنة زمن خلال ما تقدم فإن منحنى سكالس يوضح العلاقة بين معدل النمو والضريبة يمكن إبرازه في الشكل التالي:

الشكل رقم (06):يوضح العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي نموذج سكالي

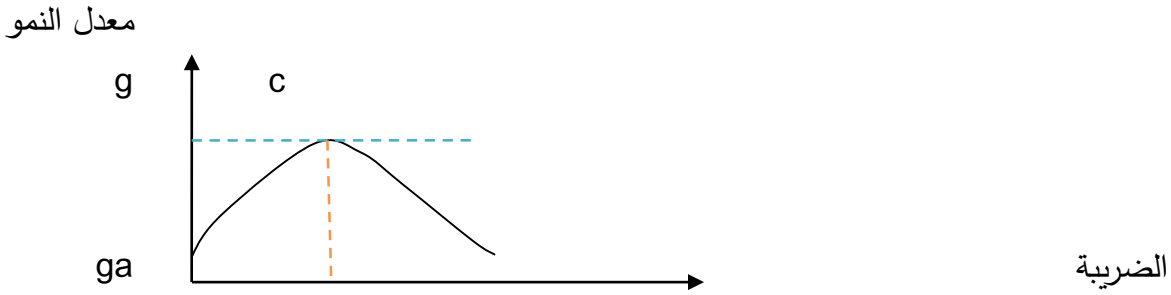

المصدر: هواري سفيان،نقال فاطمة ،أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر مجلة إستراتيجية والتنمية المجلد 11، العدد04، 2021 ، ص87.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/276/11/4/161864 شوهد بتاريخ 2021/12/19

ومن خلال هذا الشكل يتضح مايلي[1]:

- عندما ينعدم التواجد الحكومي كلية ، بحيث يكون معدل الضريبة مساويا للصفر، يكون معدل النمو عند مستوى (ga)المعتمد كلية على القطاع الخاص.

[1]- ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الجديد في ضل الدور الجديد للدولة**، رسالة مقدمة لنيلشهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص: 39.

- مع تزايد معدل الضريبة يرتفع معدل النمو بمعدل متناقص **(قانون تناقص الغلة بالنسبة لهذه المرحلة)**.
- عندما يصل معدل الضريبة إلى*t يبلغ معدل النمو أقصاه عند مستوى *gويسمى هذا المعدل معدل الضريبة المعظم للنمو.
- يؤدى ارتفاع معدل الضريبة عن *t إلى انخفاض النمو بمعدل متزايد وذلك لأن زيادة الضريبة على القطاع الخاص تساعد على استمرار تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام.
- والملاحظ أن الجزء الأول من منحنى سكالس يعبر عن علاقة طردية بين الضريبة ومعدل النمو وقد اعتبر النموذج الأمثل في الاقتصاديات المخططة مركزيا، حيث تمكن الحكومات من خلال الاستثمارات الكبيرة المخططة تحقيق معدلات نمو كبيرة.

الفرع الثاني:أثر الاقتصاد الموازي على التضخم والنمو الاقتصادي: يتميز الاقتصاد الموازي بتأثيره المباشر والكبير عل الأسعار مما يجعلها مشوهة بحيث نجد أن الأسعار به منخفضة على عكس الاقتصاد الرسمي كون أن المتعاملين في هذ القطاع لا يتأثرون بأي اقتطاعات أو غرامات فهم يعملون في الضلل مما يتيح لهم فرص أكثر لتعظيم أرباحهم على عكس المتعاملين في الاقتصاد الرسمي إلا انه في الدول النامية نجد أن الأسعار في الاقتصاد الموازي مرتفعة عنها في الاقتصاد الرسمي وهذا راجع إلى أن الدولة تقوم بدعم الأسعار مما يجعل المتعاملين في الاقتصاد الموازي يتوجهون إلى الحصول على أرباح جراء توفير هذه المواد بأسعارها الحقيقية مما يجعل معدلات التضخم تزيد تصل إلى أرقام قاسية إلا أنها لا تحسب في تحديد معدلات التضخم الحقيقية لغياب الإحصائيات الأمر الذي يظهر معدلات التضخم منخفضة عن قيمتها الحقيقة خاصة في الدول النامية

ويعد التضخم خطر من بين الأخطار التي تهدد الاقتصاد في العديد من مراحل نموه[1]، لذلك نجد العديد من الباحثين الاقتصاديين يفضلون مثلا وجود بطالة بدلا من وجود التضخم نظرا للآثار السلبية التي يخلقها على الاقتصاد، وحتى البنوك أصبحت تشدد على ضرورة مراقبة المستوى العام للأسعار ومن أجل ذلك فإن السلطة النقدية يجب أن تعدل سياستها حسبما يقتضي الوضع الاقتصادي بهدف تحديد مستوى منخفض للتضخم ومحاولة الإبقاء عليه مستقرا ،وهذه الأهمية التي أولاها خبراء البنوك المركزية مفادها أن التضخم مكلف، لأنه في حالة وجود تضخم عالي فإن مستوى أداء الوكلاء الاقتصاديين ينخفض ويصبح متغير الممكن توقع تصرفاتهم ومن الأعمال النظرية التي تبين آثار التضخم السلبية هي أعمال التي قام بها "Briault" سنة1995،حيث قدم فرضية تقضي بأن التضخم هو فكرة سيئة وأن نتائجه ضارة بالاقتصاد إلى درجة كبيرة، غير أنه في الاقتصاد فإن التسليم بالفكرة يجب أن تكون مدروسة نظريا ومدعمة بدراسة تطبيقية، وهذا ماتم القيام به عبر مجموعة من الدول فكانت النتائج المتوصل إليها تبين وجود علاقة سلبية بين التضخم ونمو الناتج موافقا للأعمال النظرية ففي حالة ارتفاع معدل التضخم10% مثلا سيؤدي ذلك إلى تراجع معدلا لنمو بـ 0.3 %كما أن النتائج المتحصل بينت أن أثر معدلات التضخم الضعيفة على النمو الاقتصادي بشكل دقيق، لكن الأمر الوارد أنه في حالة معدلات تضخم ضعيفة لا يعيب الضرورة أن التأثير على النمو الاقتصادي سيكون صغيرا، كما أفادت بعض الدراسات أن التضخم هو متغير داخلي،أي أنه يمكن أن يستجيب للتغيرات التي تحدث في النمو أو بتغيرات تحدث في متغيرات لها علاقة بالنمو، وهذه العلاقة العكسية التي تحدث فإنه يجب معالجتها من طرف السلطات النقدية، والتي عادة ما تكون متمثلة في البنك المركزي،حيث أنه كلما كانت درجة استقلالية البنك المركزي أكبر كلما كان هناك استقرار نقدي أكبر

[1]- العوادي ساعد، **دراسة قياسية لتأثير عرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014**مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 09، ص:255.

أي معدل تضخم أقل،وهذه الفكرة مفادها أن استقلالية البنك تمنح له القدرة على مراقبة المستوى العام للأسعار والتحكم فيها، وهذا ما يؤدي إلى توليد معدل تضخم منخفض ومستقر، وهذه الفكرة يحبذها خبراء البنك المركزي ويضعونها هدفهم الأساسي ما يعطي له قدرة تفسيرية جوهرية للتضخم.

الفرع الثالث:أثر السوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي

حاولت الكثير من الدراسات النظرية تفسير أثر تغيرات أسعار الصرف على النشاط الاقتصادي وقد لخصت جل هذه الدراسات إلى انتقال أثر تقلبات أسعار الصرف إلى النشاط الاقتصادي لأي دولة يكون من خلال قناتين رئيسيتين تتمثلان في[1]:

قناة الطلب: قد يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية أو تخفيض قيمة العملة المحلية إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الأولية في أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعة المحلية، بالإضافة إلى تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية وقد بيّن "Guitian 1976" بأن نجاح انخفاض قيمة العملة في تعزيز الميزان التجاري يعتمد إلى حد كبير على تحويل الطلب في الاتجاه الصحيح،فضلا عن قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الطلب الإضافي من خلال زيادة عرض السلع.

وعلى الرغم من أن العديد من البحوث الاقتصادية أشارت إلى دور انخفاض قيمة العملة في تحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن بعض البحوث الأخرى أشارت إلى إمكانية حدوث أثار انكماشية في الاقتصاد نتيجة انخفاض قيمة العملة وقد رأى "Meade 1951"أن تدهور قيمة العملة في حالة عدم مرونة الطلب على الواردات،بالإضافة إلى عدم مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات قد يتسبب في حدوث أثار انكماشية في حين أشار"hirschman 1949"إلى أن إنخفاض قيمة العملة سيتسبب في عجز الميزان التجاري في

[1]- محمد بن شاعة، خيرة شريفي، أثر **تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 15، العدد 01، جوان 2018، ص: 92.

البداية مما يخفض الدخل الحقيقي وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي كما قدم "Diaz alejendro" دليلا على أن إنخفاض قيمة العملة سيؤدي إلى إعادة توجيه الدخل نحو المدخرين، مما قد ينتج عنه تقليص في الاستهلاك وبالتالي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

قناة العرض: يرى "wijnbergen, 1986" أن إنتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى النشاط الاقتصادي من خلال هذه القناة أكثر تعقيدا، ولذلك فقد افترضأن انخفاض قيمة العملة في الدول النامية التي تعتمد على مدخلات المستوردة في إنتاج نظرا لصعوبة أو استحالة إنتاجها محليا، سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في المؤسسات بعد تدهور قيمة العملة، وهذا ما قد نتج عنه تأثير سلبي على مستوى الإنتاج الحقيقي والأسعار.

باختصار يمكن القول بأن انخفاض قيمة العملة قد يؤدي إلى زيادة صافي الصادرات بالإضافة إلى زيادة تكلفة الإنتاج وبعبارة أخرى فإن الطلب والعرض هما من يحدد آثار تقلبات أسعار الصرف على الإنتاج الحقيقي ومستوى الأسعار.

الفرع الرابع: أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

لا شك أن هناك علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي وهي علاقة غير مباشرة، حيث تشير بعض النظريات الاقتصادية أن الفساد يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وقد ذكر الباحث "كليتجارد" في كتابه "**التحكم في الفساد**"أن العلاقة تكمن في أن الفساد يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والتوصل إلى أن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة من خلال عدة قنوات[1]،حيث يمكن تلخيص مدى تأثير هذا في النقاط التالية:

[1]- كناي نور الدين،**آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص: 39.

- **الحد من فعالية الاستثمار الأجنبي والمحلي:** إن الفساد يضعف النمو الاقتصادي لأنه يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع، فحين ينتشر الفساد، يلجا الموظفون المرتشون إلى طلب رشاوى لتسهيل الإجراءات أمام طالبي الاستثمار فيصبح الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبصورة خاصة معوقة للاستثمار، ومع تزايد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناتجة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يرفع تكلفة المشروعات وينخفض العائد على الاستثمار حيث أن انخفاض مستوى الفساد في الدولة يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي لها لأن فرص الفساد تكون محدودة اعتبارا لفعالية الأجهزة الرقابية.
- **مستوى جودة المنشآت:** حين ينتشر الفساد تمنح الأشغال من خلال إرساء الصفقات على المؤسسات لا تملك القدرة ولا الأهلية لإنجازها وفق المعايير المحددة لها في دفاتر الشروط ويتم التغاضي على كل ذلك من خلال تقديم عمولات ورشاوى للمكلفين بالصفقة ولمراقبي الأشغال، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نوعية الطرق وقنوات المياه والسكنات وصيانة المنشآت العمومية.
- **عرقلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة:** إذا كانت تنشط في إطار قانوني منظم يبتعد عن آليات الفساد ودواليبه مقابل المؤسسات الأخرى التي تنخرط في مساعي الفساد، سواء من خلال العمولات والرشاوى، وبالتالي يصعب على المؤسسات الصغيرة أن تبقى على قيد الوجود في إطار البيئات الفاسدة مما يلحق الضرر بالنسبة لنمو الاقتصاد لأن المؤسسات الصغيرة هي محرك النمو في معظم الاقتصاديات، وفي أحيان أخرى تكون المؤسسات الفاسدة مجرد واجهة تخفي عمليات تبييض الأموال عن طريق استحداث مثل هذه النشاطات للتمويه عن نشاطها الإجرامي ولذلك لا يهمها احترام القواعد التجارية والمنافسة فتقوم بإغراق السوق ورفع الأسعار ولنا أن نتصور حجم الضرر الذي يلحق بالمؤسسات النزيهة.

الفرع الخامس:أثر عملية غسيل الأموال على النمو الاقتصادي

تعتبر عمليات الغسيل الأموال كتشويش لراسمي السياسات القومية كونها تقوم بإخفاء حقيقة الواقع الاقتصادي عن طريق ضخ الأموال غير المشروعة في الاقتصاد القومي من أجل تبيضها وإلهام الرأي أنها مشروعة في بادئ الأمر إلى أنه وبعد مدة زمنية يتم ضخها مرة أخرى في الاقتصاد الموازي من أجل تحقيق عوائد كبيرة بصور غير مشروعة فهي أموال يشترك فيها كلا الاقتصاد الغير الرسمي والاقتصاد الرسمي ليتم بعدها تحويلها إلى المصارف الأجنبية بالخارج مما يؤثر على الدخل القومي كون هذه العوائد كان من الممكن الحصول على عوائد أخرى ايجابية لو تم تشغيلها في الاقتصاد المحلي فهي تؤدي إلى انخفاض الموارد المتاحة لتمويل البرامج الاقتصادية بالإضافة إلى عدم معرفة الحقيقية للمؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي والبطالة حيث يمكن إنجاز نتائج عملية غسيل الأموال في ما يلي[1]:

- **زيادة الدخول الغير المشروعة:** ومن ثم حصول الأفراد على دخول لا يستحقونها في الوقت الذي يحصل فيه أصحاب الدخول الغير المشروعة على زيادة مناظرة هذا يؤدي إلى اختلاف توزيع الدخل القومي وما يتبعه من مشكلات إجتماعية واسعة تتمثل في سوء توزيع العبء الضريبي واختلاف توزيع الدخل القومي.
- **الحد من فعالية السياسات الاقتصادية:** حيث تتسبب الأنشطة الغير المشروعة في حصول المسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها فيصنع هذه السياسات مثل معدل النمو الاقتصادي معدل البطالة، معدل التضخم، إحصائيات ميزان المدفوعات...إلخ، وهذا لأن جزءا كبيرا من الأنشطة الاقتصادية غير مسجل في الحسابات القومية للدولة.

[1]-الطيف عائشة، **ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على اقتصاديات دول العالم العربي (حالة الجزائر)**، رسالة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 74.

وتؤثر عمليات غسيل الأموال تأثيرا سلبيا على توزيع الدخل القومي وهذا لأن مصدر هذه الأموال هو غير مشروع، هذا يعني حصول فئة من المجتمع على دخل دون وجه حق، اذ أن هذا الدخل يتم انتزاعه من الفئات المنتجة في المجتمع وقد أثبتت الدراسات أن أكثر الأموال التي يتم غسلها ترتبط بالتهرب الضريبي أي أنها لا تدخل خزانة الدولة التي يعتمد عليها في تمويل الخدمات الاجتماعية وخاصة الطبقات الفقيرة أي أن عمليات غسيل الأموال تحد من قدرة الدولة على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل من خلال نظام الضريبي، ففي ظل ما يحققه القائمون بالاقتصاد السري من مكاسب يحدث تحول في تخصيص الموارد نتيجة لتلك الأنشطة الأكثر ربحا هذا يؤدي إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية حيث يتجه إلى العمل في مجالات غير مشروعة لأنها أكثر ربحا بدلا من مجالات يحتاجها المجتمع أكثر.

الفرع السادس:أثر معدلات البطالة على النمو الاقتصادي

يشكل حل مشكل البطالة أكبر التحديات التنموية التي تواجهها الدول العربية، وذلك لكون معدلات البطالة فيها هي الأعلى في العالم ولأن قوة العمل العربية تنموا أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لمشكل البطالة في الدول العربية خاصة وأن البطالة ترتكز بين الشباب والباحثين عن العمل لأول مرة وما يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية حيث أنه من الجانب النظري، تفسر البطالة أو نقص التشغيل بنقص في النمو والاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل وعلى هذا الأساس فإن مشكل البطالة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو والاستثمار[1]، واتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستداما، كما يتطلب حل مشكلة البطالة إصلاحات أخرى على مستوى السياسات السكانية وعلى المنظومة التعليمية والحاجات العصرية لأسواق

[1]- صندوق النقد العربي، تقرير حول تفعيل برنامج التشغيل في الدول العربية، ص: 187، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ 2019/06/12، على السّاعة: 20:00 على الموقع التالي:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports

العمل ومتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصاديات العربية والدولية، لكن هذه الحلول بعيدة المدى وبطيئة الآثار ويتطلب إيجاد انتهاج سياسات مكملة في المدى القصير لاسيما السياسات التي تستهدف التدخل في سوق العمل، والتي تعتمد على تنفيذ ما يسمى ببرامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة العالية وخاصة لدى فئة الشباب لاسيما من خلال إدراج مكونات من التعليم المعني ضمن التعليم العام والعمل على مساهمة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتمويل برامج التدريب المهني وتقوية الارتباط بين مهارات المكتسبة والتوظيف خاصة في القطاع الخاص، حيث هناك ضرورة للتنسيق بين هذه المكونات لتلاقي بعض الآثار السلبية الممكنة من الحوافز وسلوكيات الباحثين عن العمل وأرباب العمل وتجنب التداخل بين أهداف وادوار المؤسسات القائمة على تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التشغيل إذ تعتبر الضغوطات على أسواق العمل العربية من جراء تراكمات الفجوة بين معدلات نمو حجم قوة العمل من ناحية ومعدلات التوظيف من ناحية أخرى أهم المحددات الرئيسية لخلق سياسات وبرامج تشغيل سليمة وذات كفاءة حيث من المقدر أن تحتاج المنطقة إلى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية سنة 2020 للقضاء على البطالة مما يعني مضاعفة المستوى الحالي للتشغيل،كما تحتاج سنويا توفير أكثر من 4 مليون وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة في مستوياتها الحالية ويتطلب ذلك تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط بين 6 و7%سنويا وهو ما يفوق متوسط معدلات النمو المحققة في العديد من الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية.

الشكل رقم (07): معدل البطالة حسب الأقاليم لسنة 2004

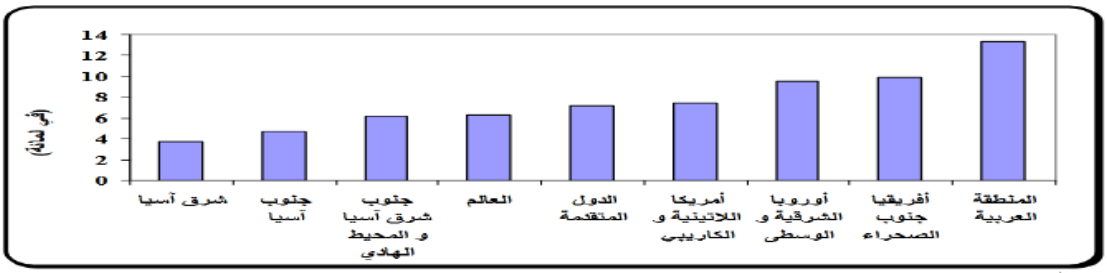

المصدر: International Labor Organization-ILO, (2006) : GlobadEmployment Trends Brief :
Arab LaborOrganization-ALO, (2005) : Statistical Bulletin of Employment and HumanDevelopment in the Arab Countries for 2004.

وكما ذكرنا سابقا فإن معدلات النمو لها اثر على المعدلات البطالة وبدورها فإن لمعدلات البطالة أثر آخر عكسيا على معدلات النمو الاقتصادي والتي يمكن إيجازها في الشكل الموالي:

الشّكل رقم (08): يُمثّل التّأثير المتبادل بين البطالة وَ مُعدّلات النّموّ الاقتصاديّ

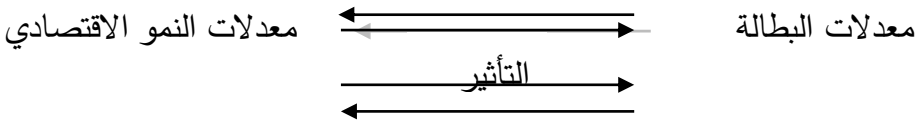

المصدر:من إعداد الباحث

وهذا ما يؤكده قانون (OKUN)[1]، الذي يبين أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغيير في معدل النمو "الناتج المحلي الإجمالي" والتغير في معدل البطالة، نجد أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة إذ بين هذا القانون أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة 1%فإن ذالك يكون راجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة3%والعكس صحيح كما بين أنه عند الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتحقق زيادة في العمالة (التشغيل).

وقد طور (OKUN 1962) نموذجين لقياس العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها في المعادلات التالية:

نموذج الفجوة:

$$Y_t - y_t^* = -B(U_T - U_t^*) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي

Y_t^*الناتج المحلي الإجمالي الممكن

B: معامل okun

[1]- طالب سمية شهيناز، دلبيقة محمد البشير،**أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2012/1990**، المرجع السابق، ص: 112.

U_t: المعدل الفعلي للبطالة

U_t*:المعدل الطبيعي للبطالة

نموذج الفرق :

$$\Delta y_t = b_0 - b_1 \Delta U_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta U_t = (b_0 - b_1) / \Delta y_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

e_t: معدل الخطأ

تستخدم المعادلة رقم (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حاولت العديد مِن الدّراسات التّطرّق إلى موضوع الاقتصاد الموازي على المستوى الوطنيّ وَالمستوى العالميّ، إذ ركّزت مُعظمها على معرفة حجم الاقتصاد الموازي وَأهمّ الأسباب لانتشار الظّاهرة، وَالّتي تمحورت على أنّ مُعظمها أسباب داخلية النّاتجة عن اختلالات في السّياسات العامّة للدّولة أوْ نُقص النّظم وَالقوانين الّتي تُؤطّر السّوق الموازي.

المطلب الأول : الدراسات المحلية والأجنبية :

لقد تعدد الدراسات هذا المجال وخاصة في الآونة الأخيرة نظرا لتشعب ظاهرة الاقتصاد الموازي والتذبذبات التي أصبحت تعاني منها معدلات النمو الاقتصادي سواءا في الدول المتقدمة او الدول السائرة في طريقها إلى النمو إذ يمكن ايجاز اهمها في ما يلي :

1: الدراسات المحلية

يتطرق هذا المطلب للدراسات السابقة المحلية،أو التي تخص الاقتصاد الجزائري:

1-1- دراسة "قوري يحيى عبد الله"[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 -2016 وذلك بإستعمال نموذج القياسي المتمثل في الانحدار الخطي للفجوات الموزعة (ardl) autoregressivedistributedlag، حيث أنه من خلال الدراسة تم التطرق إلى واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وأهم الأسباب استفحال الظاهرة.

وتكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر حجم الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام الذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي والتي بدورها تساعد في بناء استراتيجيات وسياسات اقتصادية من شأنها التحكم الصحيح في حجم ظاهرة الاقتصاد الموازي وتناميه،حيث تفترض الدراسة على أن حجم الاقتصاد الموازي يؤثر بشكل معنوي سالب على الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الاقتصاد الموازي والناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، حيث أن الارتفاع الاقتصاد الموازي بـ 1%بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة تقدر بـ0.8% في الأجل الطويل؛

[1]- قوري يحيى عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016 مرجع سابق ذكره.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الاقتصاد الموازي والناتج الداخلي الخام في الأجل القصير ،حيث كلما ارتفع الاقتصاد الموازي بـ1%فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بحوالي 0.4% في الأجل القصير؛
- وجوب التعامل الحذر من طرف الحكومة مع ظاهرة الاقتصاد الموازي كونها لها أثر ايجابي سواءً على المدى الطويل الأجل أو المدى القصير الأجل.

2-1 دراسة بورعد حورية (2014-2015)[1]:

تمحورت إشكالية البحث حول الدوافع المؤدية إلى ظهور الاقتصاد الموازي والآثار الايجابية والسلبية الناجمة عن هذه الظاهرة والأفاق المستقبلية الخاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (حالة الجزائر) حيث تم التطرق إلى نشأة القطاع غير الرسمي على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني وأهم سماته إضافة إلى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استفحال هذه الظاهرة في الجزائر وهذا من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الاقتصاد غير الرسمي يقوم على توفير مناصب الشغل للشباب البطال وهذا في ضل الشح الذي يعانيه القطاع الرسمي؛
- عدم نجاعة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل محاربة وتقليص ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومكافحة الجريمة المنظمة سواءً داخل البلاد ما بين الحدود الإقليمية للدول (الجريمة العابرة للقارات)؛

[1]-بورعد حورية،**الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015/2014.

- أن مظاهر الرشوة والفساد هما أساس انتشار الاقتصاد غير الرسمي ويعرقلان القضاء على الظاهرة ، كونهما من الظواهر المتعلقة بالضمير والخلق المهني؛
- نظرا لعدم تحرير الحكومة لسعر الصرف الدينار الجزائري تبقى أسواق الصرف الموازي مصدرا أساسيا لتوفير العملة الصعبة في ضل غياب مكاتب الصرف الرسمية المعتمدة من طرف الدولة ولهذا يضل السوق وسيلة جيدة لتبييض الأموال الغير المشروعة؛
- وجوب تضافر الجهود الحكومية والنقابية ومؤسسات مجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل معالجة وتنظيم الاقتصاد غير الرسمي وهذا تفاديا لتفاقم الأوضاع التي يمكن أن تسوء أكثر في ضل غياب الأطر المطوقة للاقتصاد الغير الرسمي.

1-3 دراسة أحمد محمد السيد محمد سالم،سلام خالد أبو القاسم عثمان سليم وآخرون [1]، حيث تمثلت إشكالية هذه الورقة في معرفة مدى تأثير حجم الاقتصاد الموازي على نمو الاقتصاد المصري وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1991 إلى عام 2015، حيث تناول الباحثون من خلال هذه الورقة البحثية إلى أهم العوامل التي ساعدت على إنتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في مصر، و ما هي المحددات المرتبطة بهذه الظاهرة،وأهم الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة في مصر وأهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة المصرية من أجل كبح التأثير السلبي لظاهرة الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي ، حيث تم التأكيد على العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي عن طريق القيام بدراسة قياسية تبلورت نتائجها على النقاط التالية :

[1] أحمد محمد السيد محمد سالم،سلام خالد أبو القاسم عثمان سليم وآخرون ورقة بحثية بعنوان **اثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في مصر** دراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 1991الى 2015 المركز الديمقرطي العربي2022 ، https://democraticac.de/?p=83851 اطلع عليه بتاريخ 2021/04/15 على الساعة 14:00

- وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي في مصر بمعنى أ ن أي زيادة في الاقتصاد الموازي سوف تؤدي إلى انخفاض في حجم النمو الاقتصادي والعكس صحيح؛
- الاقتصاد الموازي يساهم في خفض الإيرادات الضريبية؛
- يقوم الاقتصاد الموازي بتشويه الإحصائيات، مما يجعل تقدير الناتج المحلي الاجمالي بأقل من قيمته الحقيقية؛
- الاقتصاد الموازي ظاهرة ذو طبيعة معقدة ومختلفة يصعب قياسها والتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحصل فيه في المستقبل .

2: الدراسات الأجنبية

2-1- دراسة "**François Roubaud**"[1]بعنوان: (L'économieinformelleest-elle un frein au développement et à la croissanceéconomiques ?):

تناول الباحث من خلال دراسته المكانة التي أصبح عليها الاقتصاد الموازي وأهمية دراسته وتتبعه، حيث يرى الباحث أن الاقتصاد الموازي خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية لسنة2008 كان واحدا من آليات التعديل الرئيسية (امتصاص معدلات البطالة) إذ تكمن الإشكالية العامة للبحث في تحديد دور الاقتصاد الموازي وتأثيره على النمو الاقتصادي كمحرك له أو فرامل إضافة إلى التطرق إلى طرق قياسه.

حيث توصلت الدراسة إلى:

[1]- François Roubaud, **L'économie informelle est-elle un frein au développement et à la croissance économiques,** revue :Regards croisés sur l'économie, 2013/2, n° 14.

- أنه يجب على الحكومات الالتزام والجدية في دراسة هذه الظاهرة، وذلك عن طريق القيام بمسوحات إحصائية دورية لجميع أسباب ومظاهر الظاهرة لتجميع أكبر قدر من البيانات عن الاقتصاد الموازي لتسهيل عملية دراسته ومراقبته.
- تكييف القوانين واللوائح العمل وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي خاصة للشركات والمؤسسات .
- تصميم نظام يستهدف عددا كبيرا من العمال من أجل التكفل الجيد بهم في كلا القطاعين الرسمي والغير الرسمي.

2-2 دراسة "**SukantaSark**ar"[1]بعنوان:

:(the parallel economy in india: causes, impactsand government initiatives)

هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم الصورة العامة للاقتصاد الموازي في الهند من خلال إشكالية عامة تمثلت في **ما هي أسباب انتشار الاقتصاد الموازي وأثاره في الهند وكيفية القضاء عليه؟**

حيث تم التطرق إلى الأسباب التي ساعدت في انتشاره إضافة إلى الآثار المترتبة عن الاقتصاد الموازي في الهند وأهم المبادرات التي اتخذتها الحكومة من أجل الحد من ارتفاع انتشار الاقتصاد الموازي أو تقليص وتيرة انتشاره التي تميزت بسرعة كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة و أهم النتائج المتوصل إليها في ضل التحوط من هذه الظاهرة.

حيث توصلت الدراسة إلى:

- أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للهند عن طريق التقليل من الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- Sukanta Sarkar, **the parallel economy in india: causes, impacts and government initiatives,**.11 & 12 No. 1-2 (2010).

- أنّه أهم الأسباب انتشاره السياسات الخاطئة التي تتبعها الحكومة في الهند والمتمثلة في ارتفاع معدلات الضرائب والا مساواة في توزيع الدخل والتضخم.
- إضافة إلى عدم وجود نظم وقوانين رقابية صارمة عليه وجب على الحكومة تقديم خطط ذات مدى متوسط وبعيد من أجل القضاء على هذا القطاع.

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها ، نجد أن كل باحث تناول طريقة معينة لمعالجة موضوع الاقتصاد الموازي وأثره على النمو الاقتصادي وذلك عن طريق تحديد اتجاه معين في اختيار المتغيرات محل الدراسة، وهذا راجع إلى اختلاف أفكار وتصورات الباحثين حول أسباب الحقيقة لتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي هذا من جهة ومن جهة أخرى اختلاف بيئات محل الدراسة ، إذ يمكن اختصار أهم أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي :

تؤكد جميع الدراسات والدراسة الحالية التي بين أيدينا أن ظاهرة الاقتصاد الموازي ظاهرة لها تأثيرات على الاقتصاد ككل عن طريق تأثيرها في مؤشراته سواء كان هذا التأثير ايجابيا آو سلبيا هذا من جهة ومن جهة أخرى وجوب حصر هذه الظاهرة والتحكم فيها بما يخدم الاقتصاد الرسمي.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف ببين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيمكن اجازها في أن الدراسة التي بين أيدينا تناولت العلاقة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي في الجزائر من زاويتين الزاوية الأولى وهي الأثر المباشر والزاوية الثانية الأثر الغير المباشر عن طريق علاقات التعدي على عكس الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زاوية واحدة فقط إضافة إلى الاختلاف في تحديد متغيرات الدراسة والطرق القياسية المستعملة في هذا الشأن

خلاصة الفصل الأوّل:

تقدم الدول على بدل جميع الجهود من أجل القضاء على ظاهرة الاقتصاد الموازي كونه له أثر كبير على البرامج التنموية، حيث تكمن أهم صعوبات في تحديد وتقدير حجم الاقتصاد الموازي ومراقبته خاصة في دول العالم الثالث التي تنعدم فيها النظم والقوانين التي تؤطر حركية رؤوس الأموال والعمالة.

إذ نجد من خلال الفصل الأول أن ظاهرة الاقتصاد الموازي ظاهرة متأصلة في الاقتصاديات كونها لها تأثير كبير على عدة متغيرات أخرى،والتي تعتبر همزة وصل بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي، مما يجعل الموضوع أكثر تعقيدا، وأكثر صعوبة من خلال عدم توفر المعلومات الحقيقية عن هذا القطاع الذي أصبح مثل المرض الذي ينخر الجسم ظاهرة أثاره، ولكن لا يمكن تشخيصه.

الفصل الثّاني:الاقتصاد الموازيّ في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي

تمهيد:

تسعى جميع الدول وخاصة الدول العالم الثالث إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع المجالات من أجل النهوض باقتصادياتها وتحقيق مستويات معيشية جيدة، وفي سبيل ذلك تركز وفق سياساتها الكلية على بعض الاستراتيجيات التنموية من أجل الوصول إلى مستويات نمو اقتصادي عالية، إلا أنّه وفي ضل تعدد المناهج لم تحقق هذا الأخيرة الأهداف المرجوة من سياستها وهذا راجع إلى عدة مثبطات ومؤثرات خارجية وداخلية، وجب دراستها من أجل إعادة تنظيمها أو تفاديها.

إذ تحاول الجزائر في ضل معدلات النمو الناتجة عن إيرادات المحروقات إيجاد حلول حقيقية من أجل القيام بعملية الإقلاع الاقتصادي الذي يهدف إلى خلق موارد جديدة للدخل والحد من الآثار الجانبية لجميع معوقات النمو الاقتصادي والتي نذكر من بينها الاقتصاد الموازي الذي شهد معدلات لا بأس بها خصوصا مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، حيث تحاول معظم الدراسات إيجاد النسب الحقيقية لهذا القطاع وأهم محدداته وأسبابه وهذا من أجل وضعه في حيز يمكن من التحكم فيه والاستفادة منه أو القضاء عليه .

المبحث الأوّل: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر:

تُقرّ الحكومة الجزائرية بِاستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي خاصّةً بعد تحول النظام الاقتصادي من الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بداية التسعينيات من القرن الماضي أين قدّمت تسهيلاتٍ لِلخواص من أجل ممارسة نشاطاتهم وهذا في ضل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث بدأت هذه الظّاهرة في الانتشار بِقُوّةٍ ابتداء من عمليات غسيل الأموال خلال العشرية السوداء أينما انتشر النهب والسرقة إلى التجارة المخدرات والأسلحة آنذاك ومع تطور القطاع الخاص ونقص اليد العاملة المؤهلة وتدني نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وكثرة البطالة زادت هذه الظاهرة في الانتشار مما جعل الدولة تحاول جاهدة دمج هذا الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي ولو بنسب معتبرة كونها لا تستطيع القضاء عليه نهائيًّا.

المطلب الأوّل: نشأة الاقتصاد الخفيّ في الجزائر

اعتمدت الجزائر غداة حُصولها على الاستقلال النّظام الاشتراكيّ أين ركّزت على امتلاك الدّولة لِجميع المؤسسات والمزارع، إلا أنّه بِالرّغم من ضخامة المؤسسات لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة منها رغم اتخاذ عدة مخططات من أجل إعادة هيكلة هاته الأخيرة الّتي لم تكن تستطيع حتّى توفير الطّلب المحلّيّ ممّا زاد مِن ندرة السلع الاستهلاكية في الأسواق الرّسمية هذا كُلّه جعل الأفراد يتوجهون إلى السوق السوداء لتحقيق رغباتهم أين كانت البداية الحقيقيّة لِلاقتصاد الموازي، حيث آنذاك ونتيجة لتخصيص النقد الأجنبي زاد الفرق بين السعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السائد في السوق الموازية ممّا كان له أثرٌ كبيرٌ في تفعيلها.

وفي ظلّ الأزمة النّفطية سنة 1986 بدأت الأوضاع الاقتصادية الكلّية تتدهور تدريجيًّا إذ قامت الجزائر بِإمضاء اتّفاقيات مع صُندوق النّقد الدوليّ الأولى سنة1988وَالّتي تمحورت على رفع التدعيم لعدة مواد،

والثانية سنة 1991 كان أهم أهدافها تخفيض قيمة العملة الوطنية وتخصيص الشركات ومنه يمكن أن نقول أن الاقتصاد الموازي في الجزائر قد مر بثلاثة مراحل مقسمة على النحو التالي:

الفرع الأوّل: المرحلة الأولى (من الاستقلال إلى بداية منتصف الثمانينات)

تميّزت هذه المرحلة بِالاستقرار وثبوث الاقتصاد الموازي في العتبات الدّنيا، نتيجةً لِلتّدخل الكُلّيّ للدولة في جميع القطاعات في ضل النظام الاشتراكي إلى غاية سنة 1974 حيث تميزت بالاستثمارات الكبير حوالي 50% من الدخل الوطني والذي تميز بالتأخّر في إنجاز المشاريع بسبب عُقود التّصنيع[1]،إضافة إلى عدم التّحكّم في التّكنولوجيا المستوردة وَهو ما انعكس على الإنتاج الوطنيّ كمًّا وَنوعًا فَتمّ اللّجوء إلى الاستيراد وَبِالتّالي نقص في المتاحات السّلعية في السّوق الرّسمية، ممّا أتاح العرض السّلعي في السّوق الموازية، حيث تمّ سنة 1980 المصادقة مِن طرف البرلمان لمحاولة تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الصناعية والزراعية وهو ما عرف ببرنامج ضد الندرة، والذي كان من نتائجه ميل قويّ لدى المجتمع بِاتّجاه التّخزين وَهذا الفعل كان متعمدا من الأطراف الفاعلة في المجتمع وَالّذي أدّى إلى ظُهور تُجّار الاحتكار"المضاربة"، إذ طفت السّوق الموازية مِن جديد نتيجة نفاذ المخزونات الإستراتيجية بِسبب المضاربين السّابقين وَالّذين استفادوا مِن السّلع المعروضة سابقا.

[1]- نجاة مشمش، **الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1980-2014**، مرجع السّابق ذكره ص:277.

الجدول رقم (10): تطوّر الدّخل الخفيّ وَنسبة الدّخل الخفيّ خلال الفترة الممتدة مِن 1970 إلى 1990:

السنوات	الدخل الخفي	نسبة الدخل الخفي PIB
1970	6829.009	% 28
1972	8883.809	%29
1974	12857.955	%23
1976	17571.724	%24
1978	28242.444	%27
1980	44604.417	%27
1982	50079.934	%24
1984	55833.673	%21
1986	79636.704	%27
1988	98356.680	%28
1990	132802.176	%24

المصدر: بُودلال علي، **تقييم كُلّي لِلاقتصاد غير الرّسمي في الجزائر "مُقاربة نقدية لِلاقتصاد الخفيّ**، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان2007/2006،ص (332-333).

وَقد زادت الظّاهرة حدّةً مع ظُهور أزمة النّفط سنة 1986 نتيجةً لاتّخاذ الدّولة لِسياسة التّقشفية وَمُحاولة تسديد الدّيون الخارجية الّتي أرهقت مُعدلات فائدتها الحكومة الجزائرية إذ أنّالشكل الموالي يُبيّن حجم المديونية الخارجية آنذاك:

الشّكل رقم (09): يُبيّن تطور المديونية في الجزائر من سنة 1980الى سنة 1990

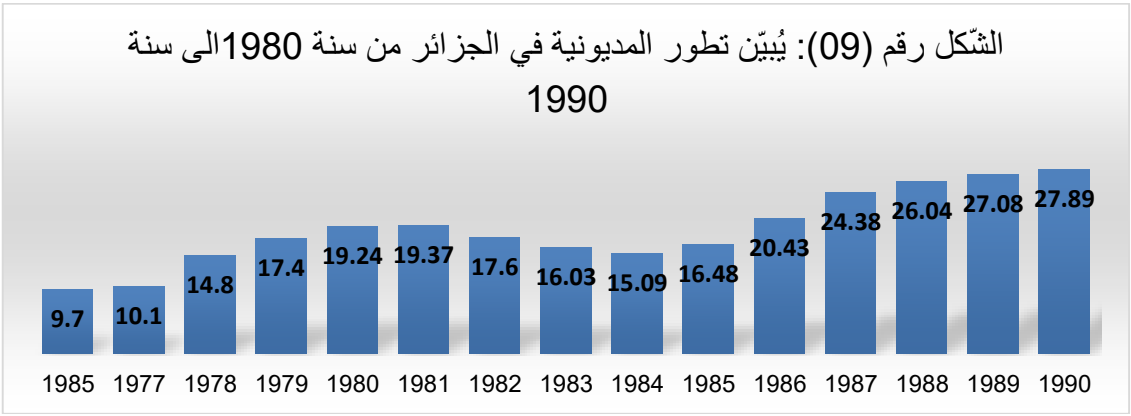

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الجزائري

/https://www.bank-of-algeria.dz

الفرع الثّاني: المرحلة الثّانية (مِن مُنتصف الثّمانينات إلى غاية 2000)

تميّزت هذه الفترة منذ سنة 1986 بِأزمةٍ مالية وَاضطراباتٍ سياسيةٍ وَاقتصادية، إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النّقد الدولي في 1989-1991-1994 وَالّتي كان لها أثار كبيرة على الاقتصاد الوطني إضافة إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994. كما تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية وَتراجع القطاع العام وَتسريح العمّال، أمّا فترة ما بعد 1998 فَقد عرفت بداية الاستقرار على مُستوى الاقتصاد الكلّيّ وَاسترجاع التّوازنات الدّاخلية وَالخارجية، إلاّ أنّ النشاط الموازي شهد ارتفاعًا ملحوظًا بِالرّغم مِن السّياسات الموضوعية لمكافحة النشاط الموازي وتحفيز الأفراد في دخول دائرة العمل الرسمي[1].

الفرع الثّالث: المرحلة الثالثة من(2000 إلى 2016)

شهدت هذه المرحلة تحوّلاً كبيرا في نمطية الاقتصاد الموازي فَإنتشرت مظاهر الفساد وَالّتهرّب الضّريبيّ بِصُورٍ كبيرةٍ نتيجة ضُعف الأجهزة الرّقابية وَغياب الشّفافية وَالوضوح، وَعدم فعّالية الجهاز القضائيّ وَغيرها وَهذا رغم الجهود المبذولة مِن طرف الدّولة.

المطلب الثّاني: أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر

كما تطرقّنا في الفصل الأوّل مِن الدّراسة فَإنّ أسباب انتشار الاقتصاد الموازي مُتعدّدة،وَقد بيّنت مُعظم الدّراسات أنّ هذه الأسباب تنتشر في الدّول النّامية بِكثرةٍ على غرار الدّول المتقدّمة وَالّتي يُمكن تلخيصها على المستوى الوطنيّ في النّقاط التّالية:

الفرع الأوّل: الضّغط الضّريبيّ

[1]- نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم الأسباب والنتائج**، مجلّة الدّراسات المالية وَالمحاسبية والإدارية العدد 06، ديسمبر 2016، ص: 296.

تُعتبر ظاهر التّهرب الضّريبيّ مِن أهمّ الظّواهر السّلبية الّتي يتميّز بها الاقتصاد الوطنيّ، حيث تُشير الإحصائيات إلى أنّ نسبة التّهرّب الضّريبيّ في الجزائر قاربت 11ألف مليار سنتيم كَجباية غير مُحصّلة، تراكمت على مدار سنوات، وَتُقرّ مصالح الجمارك على أنّها تقوم بِتحصيل ما يُقارب 4500 مليار سنتيم فقط، قابلة لِلتّحصيل مِن بين 11ألف مليار سنتيم، وَقد تفقد الخزينة العمومية 6500 مليار غير قابلة لِلتّحصيل نتيجةً لِلغشّ الضّريبيّ وَعدّة عوامل أُخرى إذ أنّ مِن أهمّ أسباب تفشّي الظاهرة واتساع رقعتها هو ضعف إدارة الضرائب وفقدانها لميكانزيمات وآليات كفيلة بدعم عمل فرقها الميدانية مما جعل أداءها هزيلا لتسجل أرقام تحصيل هزيلة تراوحت ب 11% هذا من جهة ومن جهة أخرى تزايد معدلات الضرائب المباشرة والغير المباشرة سنة تلوا أخرى خاصة مع تدني أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

الشّكل رقم (10): يُمثّل تطوّر مُعدّلات الضّرائب المباشرة وَغير المباشرة خلال الفترة الممتدّة مِن 1990 إلى 2016

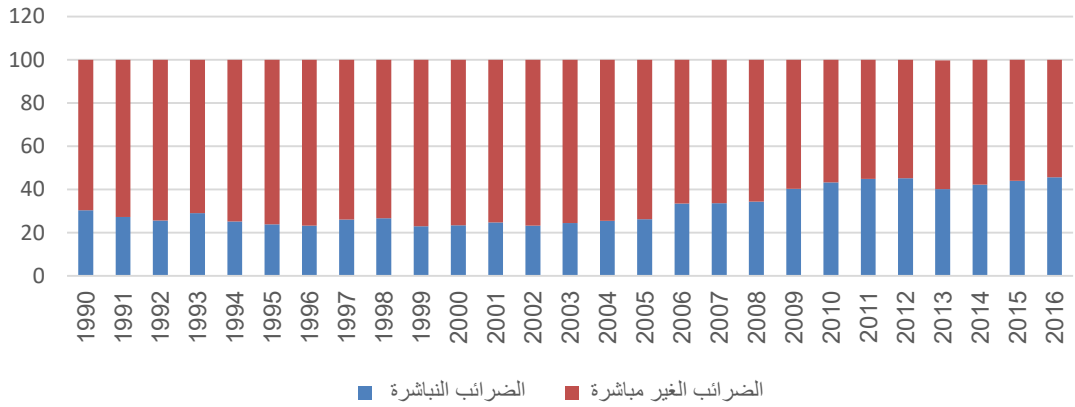

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie

مِن خلال الشّكل نُلاحظ أنّ الاتّجاه العامّ لِلضّرائب المباشرة يتّجه نحو الارتفاع بِوتيرةٍ بطيئةٍ، بينما تتّجه الضّرائب غير المباشرة خلال نفس الفترة نحو الانخفاض تدريجيًا.

وَمِن أهمّها الرّسم على القيمة المضافة الّذي له تأثيرٌ مُباشرٌ على المستهلك، حيث أنّ الجدول الموالي يُوضّح تطوّر مُعدّلات الرّسم على القيمة المضافة وَالّذي يعتبر أحد الضرائب غير المباشرة والتي ظهرت في قانون المالية لسنة1991.

الجدول رقم (11):يُبيّن تطوّر مُعدّلات الرّسم على القيمة المضافة

سنوات لتعديل	قانون المالية 1992	قانون المالية 2001	قانون المالية2017
المعدل المخفض	13	07	09
المعدل العادي	21	17	19

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- قانون المالية لسنة 1992 المواد (21-22-23-24).
- قانون المالية لسنة 2001 المواد (21-23).
- قانون المالية لِسنة 2017.

وَمِن جهةٍ أُخرى نجد أنّ نسبة الضّرائب المباشرة تحسّنت في الآونة الأخيرة نتيجة زيادة في الضّرائب على أرباح الشّركات وَضرائب على الدّخل الإجمالي،إذ قُدّر مُتوسّط نسبة الضّرائب المباشرة بـ31.65 خلال 26 سنة الأخيرة(1990-2016)، وَهي نسبة تُعتبر ضئيلةً مُقارنة بِالدّول المتقدّمة وَهذا نتيجةً لِلتّهرّب الضّريبيّ الّذي يخلقه زيادة الضّغط الضّريبيّ، إذ أصبح الملاذ الوحيد لِلحكومة هو تعويض العجز في الميزانية العامّة عن طريق زيادة الضّرائب خارج قطاع المحروقات وَهذا ما يُوضّحه الجدول الموالي الّذي يُبيّن تطوّر مُعدّلات الضّغط الضّريبيّ في الجزائر خارج قطاع المحروقات مِن سنة 1990إلى سنة 2016.

الجدول رقم(12): تطوّر مُعدّل الضّغط الضّريبيّ خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(1990 إلى 2016).

السّنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الضّغط الجبائيّ خارج المحروقات	16.31	13.02	15.22	14.15	12.72	16.27	16.78	17.32	15.86
السّنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007

الضّغط الجبائيّ خارج المحروقات	16.35	16.98	14.78	14.41	14.07	13.89	14.17	13.19	12.71
السّنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الضّغط الجبائيّ خارج المحروقات	12.48	13.43	13.68	14.17	14.95	15.68	20.97	21.40	16,84

المصدر: مِن إعداد الطّالب اعتمادًا على:

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapports: (2002-2016)
- تقارير الديوان الوطني لإحصائيات.
- عزوز علي ، مجلة شمال افريقيا ، المجلد 14 ، العدد 19 ، 2018، ص:2015

الفرع الثّاني: مُعدّلات البطالة المرتفعة

لعبت الدّولة الدّور الأساسيّ من خلال سياساتها المتبعة في ضل الإصلاحات المتكررة ، حيث كان لِهذه السّياسات إيجابيات كبيرة في تقليص مُعدّلات البطالة، إذ وضعت جميع الآمال على الصّناعات المصنّعة كونها المحرّك الأساسيّ لِعجلة التّنمية وَأنّ العمل حقّ لِجميع المواطنين بِغضّ النّظر عن مُستوى التّأهيل، إلاّ أنّها وَمع أوّل انهيارٍ لأسعار البترول بدأت عُيوبها تظهر بِصُورةٍ واضحةٍ على النّشاط الاقتصاديّ خاصّةً في مجال التّشغيل وَبدأت مُعدّلات البطالة تزداد تدريجيًّا، إضافةً إلى تدهور مُستويات الأجور وَما زاد الوضع حدّةً التّحول مِن النّظام الاشتراكيّ إلى النّظام الرّأسماليّ الّذي كان مِن أهم خصائصه خصخصة المؤسسات،إضافة إلى عدم وجود النظم الإحصائية الدورية في الجزائر الذي تمكن من خلق معلومات صحيحة ودقيقة مفاده ضبط معدلات الحقيقية للبطالة في البلاد وإحصاء جميع العاملين سواء في الاقتصاد الرسمي أو الغير الرسمي، حيث تُشير الإحصائيات إلى تواجد حوالي 200000 تاجرٍ غير شرعيٍّ لا يملكون سجلاّت تجارية أَوْ رُخصًا إداريةً[1]، وَحوالي 700 سوق غير مُنظمّة وَعشوائية تنشط خارج الأطر القانونية، ينشط في هذا السوق الموازي الباعة المتجولون وكذا

[1]- بورعد حورية، رفيق ايسعد دريس، **واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة منه**، مجلة المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد11، العدد 01، 2017، ص: 82.

المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الضريبية، ولا تصرح بعمالها، وهذا بسبب ارتفاع تكاليف التصريح أو التسجيل القانوني، ما يدفع إلى العمل في الاقتصاد الخفي.

إنّ هذه الأسواق الموازية خاصّة تلك الأسواق الأسبوعية الّتي تُنظمّها البلديات في كافّة أنحاء الوطن، يتمّ تزويدها بِسلعٍ وَالخدمات مِن خلال مُؤسّسات أُسرية حرفية وَمُؤسّسات عائلية خاصّة وَهي مُؤسّسات تنشط بِطُرقٍ غير رسميّة، وَتُوفّر إنتاجًا منزليًّا وَأعمالاً حرفيةً تقليديةً، يتمّ تسويق منتوجاتها في السّوق الموازي، وَلقد بلغت نسبة المؤسّسات الأسرية حوالي 90,75 %أيْ18 000.90عائلةً جزائرية حرفية، أمّا المؤسّسات العائلية الخاصّة فَبلغت نسبتها 5,21 %أيْ 25570 مُؤسّسةً خاصّةً، وَورشاتٍ بسيطةٍ أَوْ مُؤسّساتٍ صغيرةٍ غير خاضعةٍ لِلضّرائب، تقوم بِإنتاج سلعٍ وَخدماتٍ تجاريةٍ خاليةٍ مِن معايير الإنتاج وَالأمن وَرداءة النّوعية، لأنّها تستعمل تكنولوجيا بسيطةً، وَلكن سعرها تنافسيّ في السّوق، وَتجدر الإشارة إلى أنّه يُمكن دراسة مُعدّلات البطالة في الجزائر وِفق ثلاثةِ مراحلوَالّتي يُمكن تلخيصها مِن خلال الأشكال الثّلاثة التّالية:

المرحلة الأولى: من سنة 1980إلى سنة 1986:أعطت الدولة أهمية بالغة للتشغيل وذلك ضمن البنود التي كانت تحتويها المخططات التنموية لهذه الفترة وخاصة المخطط الرباعي والمخطط الخماسي الأول (1980-1984).

الشّكل رقم (11): تطوّر مُعدّلات البطالة خلال الفترة الممتدّة مِن 1980 إلى 1986

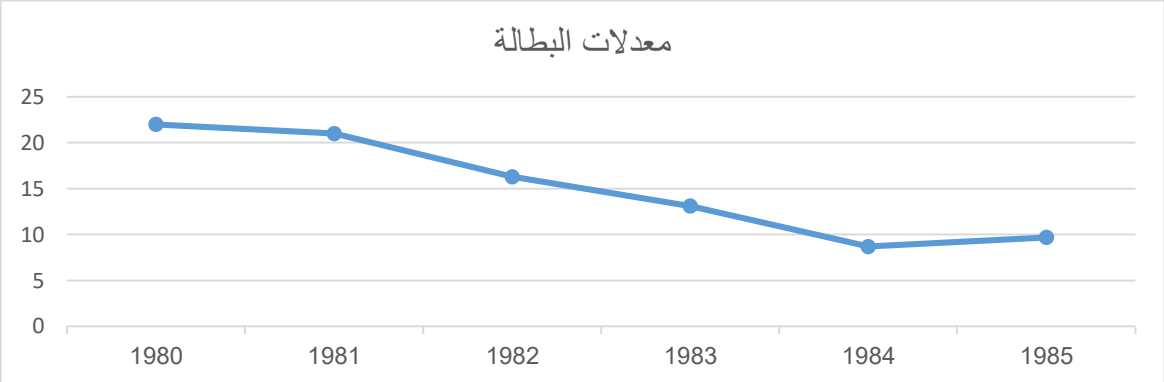

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

اطلع عليه بتاريخ 2021/03/12على الساعة 15:30.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات البطالة تميزت بالانخفاض وهذا نتيجة إقرار الحكومة نظام الاقتصاد المخطط والتركيز على الاستثمار في المركبات الصناعية الكبرى والتي تمكن من خلق مناصب شغل كبيرة، حيث استحوذت هذه الأخيرة على 51.95% من إجمالي الاستثمارات والتي من خلالها تم توظيف أزيد من 122000 موظف خلال الفترة الممتدة من 1978 إلى 1985مما كان له أثر على معدلات البطالة التي وصلت سنة 1985 إلى 9.7 بعدما كانت تقارب 22% سنة 1977.

المرحلة الثانية: من 1986 إلى غاية سنة 1999: شهدت هذا المرحلة تحولا جوهريا في سياسة التشغيل كون أن الاقتصاد الوطني عرف أزمة خانقة زادت من حدة المديونية والتي كان لها آثأر وخيمة مع مطلع التسعينيات في سياق التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وإعطاء مرونة لسياسة التشغيل مع خفض الأجور.

الشكل رقم (12): تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من(1986 إلى 1999)

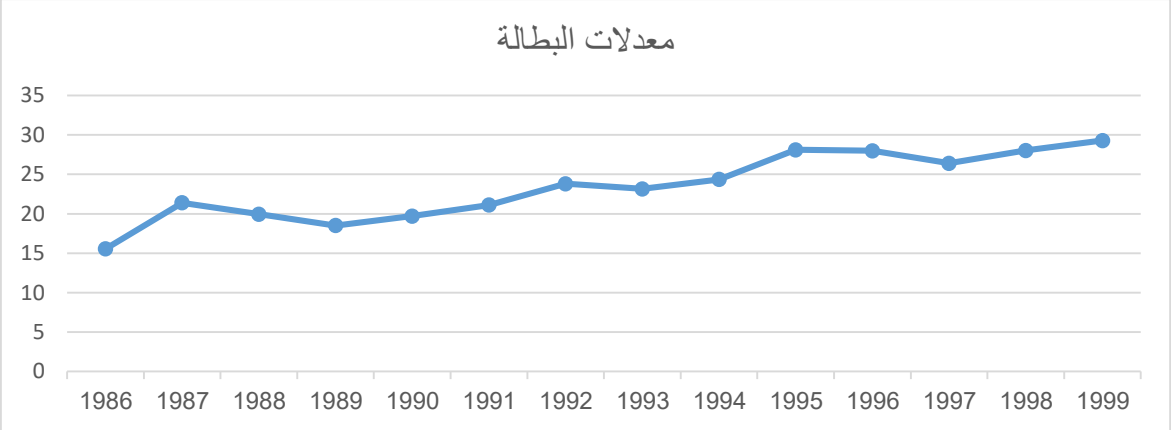

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

اطلع عليه بتاريخ 2021/03/12 على الساعة 15:35

حيث عرفت خلالها معدات البطالة ارتفاعا غير مسبوق نتيجة اعتماد الدولة على تحقيق الأهداف الاجتماعية في ضل النظام الاشتراكي مع عدم وجود خطط تنموية حقيقية إضافة إلى الأزمة البترولية والتي من خلالها شهدت معدلات التصدير انخفاضا كبيرا ما جعل المؤسسات الوطنية عاجزة عن تحقيق

الاستقرار المالي الأمر الذي نتج عنه تصريح العمال تدريجيا[1]، مما جعل معدلات البطالة تشهد ارتفاعا، وهذا نتيجة للتوجه إلى اقتصاد السوق في ضل برنامج التعديل الهيكلي وهذا ما يوضحه الشكل السابق.

المرحلة الثالثة: 2000إلى غاية 2016:

الشكل رقم (13): تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016

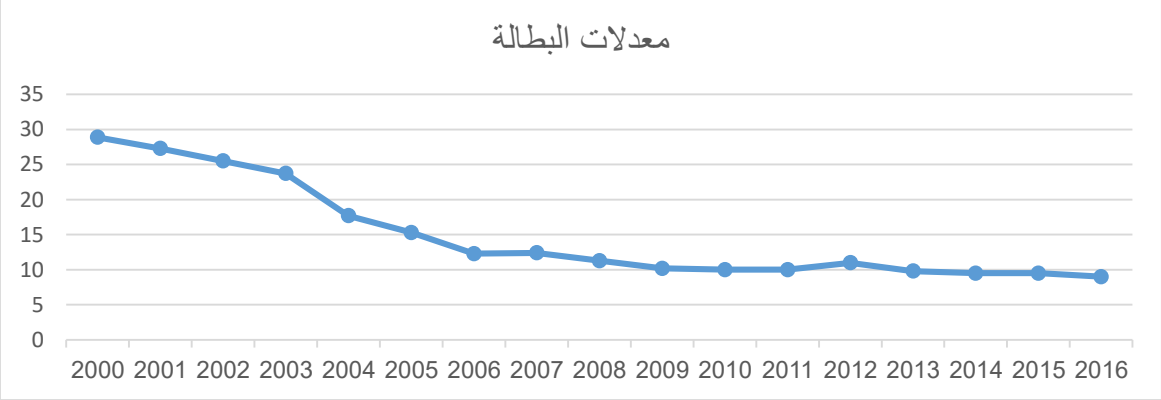

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ
اطلع عليه بتاريخ 2021/03/12 على الساعة 15:30

بدأت معدلات البطالة تنخفض تدريجيا مع مطلع الألفية الجديدة، وهذا ناتج للآليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعددة والمتنوعة، ومختلفة المناهج والطرق، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمرية، مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط، وحتى بالنسبة لمن هم دون تأهيل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة، على أساس أن هذه الشريحة تشكل الإشكالية المعقدة لسياسة التشغيل في الجزائر، حيث تعني جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج

[1]-دادن عبد الله، بن طاجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2008**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص: 179.

البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت واحد من البرامج التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب– ANSEJ.
- جهاز الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة – CNAC.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM.
- برنامج عقود ما قبل التشغيلCPE.
- برنامج الشبكة الاجتماعية.
- جهاز الإدماج المهنيDAIS.

ولما كانت لسياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام السائد، يمكن التمييز سياستين للتشغيل هما[1]:

- **سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الرأسمالي:** التي تركز على اعتبار قوة العمل سلعة يتحدد ثمنها انطلاقا من قانون العرض والطلب في سوق العمل، وبهذا فهي تعارض فكرة التدخل المباشر للدولة في توفير فرص العمل لأفراد القوى العاملة.
- **سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الاشتراكي:** يعتبر العمل مصدرا لكل القيم وحقا لكل مواطن، بل إنه واجب عليه، ويجب على الدولة التدخل في توفير مناصب الشغل.

الفرع الثّالث: سوق الصرف الموازي

يتميز سوق الصرف الأجنبي في الدول النامية بعدم الكفاءة نتيجة لكثرة القواعد والشروط المنظمة للصرف الأجنبي كقيود لتدفق رؤوس الأموال من الخارج إضافة إلى تغطية الدولة لقيمة العملة نتيجة

[1]- عجاس سهام، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 02، العدد 06، ص: 239.

لعدم الطلب الكبير على عملات تلك الدول هذا لضعف إنتاجها، مما يفرض على البنك المركزي وضع قيود احترازية بغية الحفاظ على قيمة العملة ومنعها من الانهيار تفاديا للسلبيات التي يمكن أن تحصل في الاقتصاد كالتضخم الجامح وتدني المستوى المعيشي، والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريقها إلى النمو تتخذ نفس النهج الذي يتميز بالاحترازية في إدارة سعر الصرف من أجل التحوط من مخاطر الصرف والحفاظ على المستويات المثلى لقيمة العملة، حيث تتمثل الصفة المشتركة لأنظمة أسعار الصرف في كل الدول النامية ذات رقابة على الصرف الأجنبي في تواجد سعر صرف موازي جنبا إلى سعر الصرف رسمي، يتم تحديد سعر الصرف الرسمي من طرف السلطات النقدية في حين يحدد سعر الصرف الموازي بقوى السوق[1]،يعمل السعران بالتوازي بوجود فجوة معتبرة بينهما لذالك يلجأ الأفراد في هذه الدول إلى تعديل محافظة ثرواتهم بإحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية عندما يتوقعون تدهورا في معدل الصرف الأجنبي، بحيث يجد هذا التعديل مكانا له في السوق السوداء.

1- **تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر:** مع إدخال نضام التعويم الصرف على مستوى الدولي وإلغاء نضام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلسلة تتكون من 14 عملة دولية[2]، وعلى أساس معاملات الترجيح مرتبطة بالواردات وفي ضل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات فإن سعر الصرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذا ما جعل

[1]- بوثلجة عبد الناصر، **سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر**، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير العدد01، 2015، ص: 77.

[2]- سي محمد فايزة، بوثلجة عبد الناصر، **أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية**، مجلة التكامل الاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص: 24.

بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيا فشيئًا كما أدى إرتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة، فمع بداية الثمانينات تدهورت قيمة الدينار الجزائري وشاع انتشار سوق الصرف السوداء الجزائرية حيث كانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى مع أن حق الصرف بالنسبة لمواطنين السياح كان متكفل به،إلا أن نظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوربية وفقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانيات من القرن العشرين جعل الطلب يتزايد على الصرف، فبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة1990ومع دخول في مرحلة الاتفاق مع المؤسسات النقدية الدولية خاصة أيام الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي أدت إلى الانسداد الرهيب في الاقتصاد الوطني والذي يعود سببه آلية تزاوج أزمتين ذات منشأ خارجي والمتمثلة في تدهور المتواصل في أسعار المحروقات والتي تعتبر مصدر العملات الصعبة بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق الصرف العالمية، علما أن تقويم الإيرادات والصادرات هي بدلالة الدولار الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ونقدية بهدف تحقيق التوازن على المستوى الكلي ومن أجل بلوغ هذا الهدف قامت الجزائر باستهداف سعر الصرف وانتهجت الإجراءات التالية[1]:

انزلاق التدريجي(1986 إلى 1998): يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992 ،وقد تم

[1]- بورحلي خالد، علاوي محمد لحسن، **تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 1990إلى 2012**، مجلة آفاق للبحوث والدّراسات، العدد 03، 2019، ص: 30.

تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبي المتاحة من العملات الصعبة وتعود أسباب اللجوء إلى عملية الانزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف الأجنبية وزيادة ثقل خدمة الديون، حيث إنتقل سعر الصرف من 4.936 دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار لكل دولار نهاية سنة 1989 لتعرف بعد ذالك عملية الانزلاق تسريعا بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي، لينتقل سعر صرف الدينار إلى 12.1191 دينار لكل دولار واستمر هذا الانزلاق إلى غاية بداية 1991 حيث وصل إلى 17.7665 دينار لكل دولار، واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى على طيلة الستة أشهر الموالية.

التخفيض الصريح: قرر مجلس النقد والقرض في أيلول 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22%ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية مارس 1994، حيث هدفت سياسة التخفيض إلى[1]:

- تحقيق توازن ميزان التجاري الذي كان مختلا، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وبالتالي يساهم ذلك في استغلال الطاقة الإنتاجية واستغلال المزيد من اليد العاملة.
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية.

2- أسباب تنامي قيمة العملة الصعبة خارج القطاع الرسمي:

مصدر العملة الصعبة:

[1]- عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990إلى 2013**، المجلة الجزائرية للدراسات المحابية والمالية، العدد 03، ديسمبر 2016، ص: 10.

بحيث يقوم المتعاملون الاقتصاديين بالتوجه إلى سوق الصرف الموازي في الحالات التالية:

الحالة الأولى: من أجل تحويل أموالهم المكتسبة عن طريق عمليات غسيل الأموال إلى العملات الأجنبية من أجل استعمالها في التجارة الخارجية الغير المشروعة كتهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود وبين الدول.

الحالة الثانية: كسب فوائد نتيجة عمليات التحويل العملات المصرح بها تحت غطاء التجارة الخارجية وهذا عندما تكون سعر الصرف الحقيقي أكبر بكثير من سعر الصرف المتعامل به في البنوك الوطنية ومنه يلجا المتعاملين الاقتصاديين إلى تضخيم فواتير الاستيراد من أجل الحصول على مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية التي يعاد صرفها في الجزائر في سوق الصرف الموازي وتحقيق الأرباح من خلالها أو الاحتفاظ بجزء منها أو كلها في الخارج، وهذا ما يمكن أن نسميه بتهريب العملة الأجنبية بطرق قانونية نحو الخارج.

الحالة الثالثة: وضع قيود من طرف الدولة تعتبر قيود احترازية من أجل المحافظة على قيمة العملة تجعل الأفراد يتوجهون إلى السوق الصرف الموازي من أجل الحصول على كميات لا بأس بها من الصرف الأجنبي من أجل تلبية احتياجاتهم في خارج البلاد في إطار السياحة أو العمرة أو الحج.

الحالة الرابعة: اكتناز العملة الصعبة كونها عملات متوازنة على عكس قيمة الدينار التي تتميز بالتدهور تدريجيا أو تحقيق أرباح في المستقبل نتيجة إعادة تحويل العملة (التجارة في العملات).

الفرع الرّابع: ظاهرة غسيل الأموال

لقد ارتضى مؤشر بازل 3 لعام 2017،الخاص مكافحة غسيل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب، تصنيف الجزائر في الصف 54 في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، من ضمن 146 دولة حول

العالم، وهو ما يثير استفهامات الجملة[1]، بعدما أعد التقرير العالمي حول مكافحة تبييض الأموال والمخدرات الصادر عن الخارجة الأمريكية، حصيلة إيجابية حول الجزائر، ووصف حجم عملات تبيض الأموال في الجزائر حجم الضئيل ومنح مؤشر بازل 3 "السويسري6.48 نقطة للجزائر من حصيلة10 في مكافحتها لغسيل الأموال، وهو معدل متوسط بالنسبة للمجهودات المبذولة في مكافحة غسيل الأموال، حيث يتألف مؤشر "بازل" – الذي أصدره معهد بازل للحكومة على عشرة نقاط، وشمل 149 دولة،حيث مثل الصفر الأقل خطرا والدرجة العاشرة لأكثر خطورة.

ويتم إعداد المؤشر بإشراف عالمي من قبل "لجنة بازل المصرفة الدولية بسويسرا"، ويرصد كل الجرائم المالية التي تقع في 146 دولة حول العالم والتشريعات والقوانين المحلية المعتمدة لمواجهتها ومدى تطبيق البنوك المركزية للتعليمات الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤسساتها بخصوص مكافحة هذه النوعية من الجرائم التي تمثل خطرا على السلم والأمن العالميين،حيث تعتبر لبنان والسودان واليمن والجزائر من بين أسوء الدول يليها المغرب وتونس والإمارات والبحرين ومصر والكويت والسعودية وقطر ثم الأردن التي يعتبر الأحسن عربيا حيث قطعت الجزائر شوطا هاما في محاربة ظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكشفت وزارة الداخلية عن مخطط يشمل 55 ضابطا في جهاز الأمن خضعوا إلى تكوين متخصص يمكنهم من تفكيك مغاليق الملفات ذات العلاقة بالجرائم الاقتصادية والمالية وأخرى متعلقة لإبرام الصفقات عمومية مشبوهة ما يساعد على قصور التحري في قضايا التسيير المالي العام. حيث ثم وضع قانون خاص يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وَتمويل الإرهاب وَمُكافحتها وَالموسوم القانون رقم 05-01 المؤرّخ في 27 ذي الحجّة عام 1425 الموافق لِـ6 فبراير سنة 2005 الّذي يُعتبر عملية تبييض الأموال كُلّ من[2]:

[1]- أحمد عازب الشيخ، عبد الجليل هويدي، **مخاطر غسيل الأموال على الأمن الاقتصادي الجزائري**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص: 55.

[2]- المادة الثانية من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ6 فبراير سنة 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

أ- تحويلات الممتلكات أَوْ نقلها مع علم الفاعل بِأنّها عائدات إجرامية، يغرض إخفاء أو تمويه المصدر الغير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في الجريمة الأصلية التي تحصلت منها الممتلكات، على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.

ب-إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها، أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية.

ت-اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدمها مع علم الشخص القائم بذالك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية.

ث-المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا للمادة الثانية من قانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ6 فبراير سنة 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، أو التواطؤ أو التآمر على إرتكابها أو محاولة ارتكابها أو المساعدة في ارتكابها أو التسهيل فيها وإسداء المشورة بشأنها.

نشاطات غسيل الأموال:

أولا: تجارة المخدرات:

تشكل تجارة المخدرات هاجس أمني لمنظومة الأمن الوطني الجزائري، تهديدا لمكوناته، نظرا للانكشاف الجغرافي للجزائر، وعجز بناء الدولة وعدم الاستقرار في الساحل الإفريقي، الأمر الذي يخلق بيئة مناسبة لزيادة نشاط شبكات تجارة المخدرات في هذه المنطقة، وممَا يزيد الأمر تعقيدا بالنسبة للجزائر هو ارتباط تجارة المخدرات بأشكال الجريمة المنظمة والإرهاب وغسيل الأموال والفساد هذا من جهة، من جهة أخرى جوار الجزائر لدولة منتجة للمخدرات ألا وهي المغرب[1]، والتي أصبحت تعتبر شبكات تهريب

[1]- جرمون نوال، **إستراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر- نموذجا**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع التّالي:https://www.politics-dz.com/شوهد بتاريخ 2021/06/12 على الساعة 13:05

المخدرات بها الجزائر سوقا للترويج لمنتوجها من القنب الهندي، مما يسهل عملية تهريب المخدرات نحو الجزائر، ففي ظل هذه الأوضاع يصعب التحكم في الظاهرة ويزيد من تعرض الجزائر لمخاطرها.

والجدول رقم (13): يبين الكميات المحجوزة من أنواع المخدرات المحجوزة خلال المدة الممتدة من 2016 إلى 2017.

المجموع العام لِلكمّيات المحجوزة					
التّصنيف حسب نوع المخدرات		الكمّيات المحجوزة خلال سنة 2016	الكمّيات المحجوزة خلال سنة 2017	التّغيير	(%)
القنب	راتجالقنب	109089.130كلغ	52609.907 كلغ	56479.223 −	51.77 −
	حشيش القنب	--	28.841 كلغ	28.841 +	100 +
	بُذور القنب	642.5غ	113.5 غ	471 +	73.31 +
	نبات القنب	507 نبتة	3707 نبتة	3200 +	631.16 +
الكوكايين		59099.411 غ	6279.407 غ	52820.004 −	89.37 −
الكراك		23 غ	631.2 غ	608.2 +	2644.35+
الهيروين		1403.823 غ	2120.965 غ	717.142 +	51.08 +
الأفيون	خشخاش الأفيون	--	--	--	--
	بُذور الأفيون	554.380 غ	--	554.380 −	100 −
	نبات الأفيون	1060 نبتة	--	1060 −	100 −
المؤثّرات العقلية		1072394 قُرص 741 قارورة 32 كبسولة --	1201792 قُرص 284 قارورة 355 كبسولة 12 عُلبة	129398 + 457 − 323 + 12 +	12.07 + 61.67 − 1009.38 100 +

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدراتوإدمانها على الموقع التّالي:
https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2017].pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم المخدرات ومؤثرات العقلية التي تم حجزها متفاوت من نوعيه إلى أخرى، حيث يمكن أن نلخص هذا التغيير في كمية المحجوزة للتطور السريع في صناعه المخدرات حجما وكيفا، إذ تعتبر طرق الاستعمال والآثار جانبية من أهم محددات التعاطي لنوعيه المخدرات، ويوضح الجدول أن الطلب على المؤثرات العقلية في تزايد كبير بنسب فاقت 1009.38%كون أن معظمها مصنع محليا ويتم حيازته بطرق قانونية في شكل وصفات طبية موجهة لأشخاص يعانون من اضطرابات عقلية ونفسية إلا أن استعمالها يأخذ منحى آخر وتحول لبيع.

ثانيا: عمليات التهريب

تشتهر الجزائر بعمليات التهريب التي تقوم بها جماعات عابرة للحدود ومن أكثر السلع تهريبا في الاقتصاد الجزائري تهريب السجائر الأجنبية[1]، فخلال الفترة بين 1 جانفي وآخر جوان 2004 تم حجز أكثر من 1.5 مليون علبة من مختلف الأنواع من طرف مصالح الدرك الوطني على الحدود الجنوبية، وحسب ذات المصدر فإن صحراء ورقلة أضحت تعرف أكثر من غيرها نشاط شبكات التهريب المختصة في تجارة السجائر والإقبال عليها ونجد أيضا تهريب المرجان نحو تونس وهذا رغم حضر نشاط استخراج المرجان من البحر سنة 2001،إذ تؤكد المصادر أن النهب متواصل بسرية بعرض البحر وهناك العديد من المواد المهربة أهمها مواد البناء، الملابس قطع الغيار للسيارات المشروبات الكحولية...، كما تنهي إدارة الإعلام والعلاقات العامة لمديرية الأمن الوطني عن معالجة فرقة الحدود الجوية شهر جانفي 2015 لستة قضايا متعلقة بمحاولة تهريب السجائر خارج الوطن أسفرت عن حجز 2760 علبة سجائر من مختلف العلامات إضافة إلى تهريب الوقود الذي وصل إلى مستويات جد خطيرة لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني، إذ صرح رئيس الحكومة الأسبق"أحمد أويحي" إلى أن ما يقارب ملياري دولار

[1]- عطية حليمة، محمد لمين علون، **ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة التنوير، العدد 03، 2017، ص: 3.

تعتبر خسارة للاقتصاد الوطني نتيجة تهرب هذه المادة إلى الخارج بنسبة تقدر بـ60 بالمائة إلى المغرب وثلاثون بالمائة إلى تونس بينما الباقي فيتم تهريبها نحو الحدود الجنوبية نحو المالي بصفة خاصة[1]، حيث أكدت لجنه التحقيق البرلمانية المشكلة من أعضاء في مجلس الأمة مشرفا على تسيير شؤون المناطق الحدودية والجنوبية على أن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء المضاربة في المواد الغذائية المدعمة والتي لا تندرج في إطار المقايضة كما هو معروف وإنما عبر التهريب مما يتطلب حسب اللجنة تحركا سريعا للجهات المعنية للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تنخر الاقتصاد الوطني[2]، والجدول الموالي يبين أهم المواد الغذائية التي يمسها الدعم وهي معرضة للتهريب:

[1]-أحمد أويحيى، **تهريب الوقود إلى تونس والمغرب يكلف ميزانية الجزائر حوالي ملياري دولار**، على الموقع التّالي:https://www.france24.com/ar/20160106.شوهد بتاريخ 2020/05/03.

[2]- مقال بدون ناشر موسوم بعنوان **خطة لإحباط تهريب 30% من قوت الجزائريين**، على الموقع التّالي:https://www.echoroukonline.com.شوهد بتاريخ 06/10/9 201

جدول رقم(14): يبن أهم المواد الغذائية المدعمة والمعرضة لتهريب

قائمة المواد الغذائية لمدعمة	السعر	النصوص التنظيمية
الزيت والسكر	125دج للتر الواحد 80دج للكلغ الواحد	مرسوم تنفيذي رقم 87-16 مؤرخ في أول مارس سنة 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.(ج.ر 13 المؤرخة في 2 مارس 2016).
سميد القمح الصلب:	سعر الخروج من المصنع = 3.250 دج/قنطار هامش الربح بالجملة = 150 دج/قنطار أي كيس 25 كيلوغرام = 900 دج/قنطار	مرسوم تنفيذي رقم 20-242 مؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1428 الموافق 25 ديسمبر سنة 2007
الحليب المبستر والموضب في الأكياس:	25دج لكيس يسع لواحد لتر	-مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع). ج.ر 90 المؤرخة في 17 فبراير 2016.
الدقيق العادي:	سعر البيع للخبازين: 2000,00 دج/قنطار	مرسوم تنفيذي رقم 20-241 مؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 25 ذي

	سعر البيع لتجار التجزئة: 2080,00 دج/قنطار	القعدة عام 1416 الموافق 13 أبريل سنة 1996 والمتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع (ج.ررقم 52 المؤرخة في 2 سبتمبر 2020).

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على موقع وزارة التجارة الوطنية
https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation-des-prix-des-biens-et-services

الفرع الخامس: الفساد الإداري والرشوة

يعتبر مؤشّر مدركات الفساد هو مؤشّر عالمي رائد في تحديد نسب الفساد في القطاع العام عبر العالم، تصدره كل سنة منظمة الشفافية الدولية وفروعها منذ 1995، وتعني درجة صفر في هذا المؤشر بالنسبة لدولة ما أعلى مستوى من مدركات الفساد، بينما درجة 10 تعني المستوى الأدنى لمدركات الفساد، ومنه من خلال مراقبة موقع الجزائر نلاحظ أنها مؤشرات الفساد تزيد سنة بعد سنة في ترتيبها بين الدول ابتداء من سنة 2000 وهذا راجع إلى تعافي أسعار البترول في السوق العالمية والاستقرار السياسي، مما جعل الدولة تقدم على برامج تنموية كبيرة وتقوم بتحرير التجارة الخارجية ورفع القيود من أجل تحسين مناخ الاستثمار إلا أنه في ضل عدم وجود الرقابة الإدارية اغتنم رجال الأعمال الخواص هذه الميزة وبذات عمليات النهب والاختلاس وتبييض الأموال تزيد تدريجيا وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

والجدول رقم (15): يبيّن تطور مؤشرات الفساد في الجزائر من (2003 إلى غاية2016)

السّنوات	ترتيب الجزائر	عدد الدّول	المؤشّر
2003	88	133	2.6
2004	97	146	2.7
2005	97	159	2.8
2006	84	163	3.1
2007	92	179	3.0
2008	99	180	3.2
2009	111	180	2.8
2010	105	178	2.9
2011	112	176	2.9
2012	105	177	3.4
2013	94	177	3.6
2014	100	177	3.6

2015	88	167	3.5
2016	108	176	3.2

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على موقع منظمة الشفافية الدولية
https://www.transparency.org/en/countries/algria2021 /10/12 شوهد بتاريخ

أشكال الفساد المنتشرة في الاقتصاد الجزائري[1]:

1 **الرشوة: وهي** أخذ موظف قدر من المال مقابل تقديم خدمات للآخرين بدون وجه حق وتعد الرشوة من بين الأشكال الصريحة لجريمة الفساد في الجزائر.

2 **السرقة والاختلاس:** سواءً للمال أو لبعض الأدوات المعينة الخاصة بالبنوك إذ تقدر المبالغ المختلسة سنويا من البنوك الجزائرية بأكثر من 500 مليار سنتيم.

3 **العمولات:** وتنتشر هذه الظاهرة في البنوك الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالحصول على القروض البنكية.

4 **القبول والهدايا:** وتتمثل في قبول الهدايا والإكراميات بدون وجه حق وتندرج هذه الهدايا والإكراميات حسب أهمية الخدمة ومركز الموظف بدأ من بعض المقتنيات البسيطة كالأقلام والساعات وانتهاء بالسيارات والفيلات والمساكن والرحلات...الخ.

5 **بيع الوظائف والترقيات:** يحدث في كثير من القطاعات المالية مثل التأمينات والبنوك أن يتم بيع الوظائف مقابل مبالغ مالية، باعتبار أن هذه القطاعات مهمة وحساسات في الاقتصاد الجزائري.

6 **الحصول على قروض من جهات عامة:** والمماطلة في دفعها إلى أن تصبح ديون يصعب تحصيلها وفي بعض الأحيان يتم استخراج أمر من بعض الجهات ببطلانها أو إعفاء من دفعها.

[1]- كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي في الجزائر وأساليب مكافحته**، مدخلة بالمؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري جامعة قاصدي مرباح 2006، التّالي:https://manifest.univ-ouargla.dz/ شوهد بتاريخ 2020/10/12على الساعة 10:11

7 **استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة:** مثل الحصول على بعض المواقع المهمة بالشراء أو التأجير مقابل رسوم شكلية ضئيلة ومن ثم بيعها أو تأجيره

8 اللآخرين مقابل مبالغ مالية كبيرة.

9 **بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات:** تستوجب الإجراءات الإدارية للحصول على بعض الخدمات لصق طوابع بريدية على بعض الوثائق الرسمية وتزدهر في الدول النامية سوق سوداء لبيع هذه الطوابع وتزويرها أو بيعها بأقل من السعر غير الرسمي وكل هذا يؤدي إلى إهدار المال العام.

10 **ببيع بعض الأوراق الرسمية:** تنتشر هذه الظاهرة كثيرا في الدول النامية وفي مختلف المصالح المالية مثل مصلحة الضرائب حيث يتفق بعض الموظفين الفاسدين مع بعض المكتبات الذين يملكون آلات نسخ على إعطاء نسخة للمتاجرة بها، بحيث أن المواطن لن يستطيع استخراج هذه الوثائق إلا بشرائها من المكتبة أو شخص معين ومسبقا يقوم الموظف بالاتفاق مع صاخب المكتبة على نسبة معينة يدفعها مقابل كل نسخة يبيعها.

11 **المساعدة في التهرب من الضرائب والتزوير في التقديرات الضريبية:** وهنا يقصد التلاعب في الحصيلة الضريبية أو إلغائها بدون وجه حق مقابل الحصول على منافع لها صفة مادية أو معنوية.

12 **انتهاك الأنظمة واللوائح:** انتهاك اللوائح من خلال تفسيرها بطريقة مزاجية لخدمة الأهواء والأغراض الشخصية وتعقيد الإجراءات والتمسك بحرفية القانون.

13 **استغلال أجهزة المكتب لأغراض شخصية:** يتوفر لبعض الموظفين في مكاتبهم الأجهزة من هاتف وفاكس وأجهزة الكمبيوتر وأنظمة المعلومات والاتصال مثل الإنترنت وغيرها، فإستغلال

الموظف هذه الأجهزة والخدمات في خارج إطار العمل ولمصلحتهم الشخصية بدون وجه حق يعتبر نوع من الفساد ويكلف الإدارة خسائر كبيرة.

الفرع السّادس: انخفاض الدخول للمواطنين

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن معدل الدخل الفردي يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تعكس معدلات النمو الاقتصادي للدولة، كما أثبتت تجارب الدول النامية إلى أن جميع استراتيجياتها الاقتصادية تسعى إلى تحسين المستويات المعيشة لديها من أجل حياه رغدة للأفراد.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت تذبذبات في معدلات الدخل لأفراد نتيجة التغيرات العديدة في السياسة الاقتصادية التي كانت نتيجة لعدة متغيرات داخلية وخارجية إذ يمكن توضيح هذا التذبذب من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (14): يبين النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي(%) سنويًا خلال الفترة الممتدة من(1990 إلى 2016).

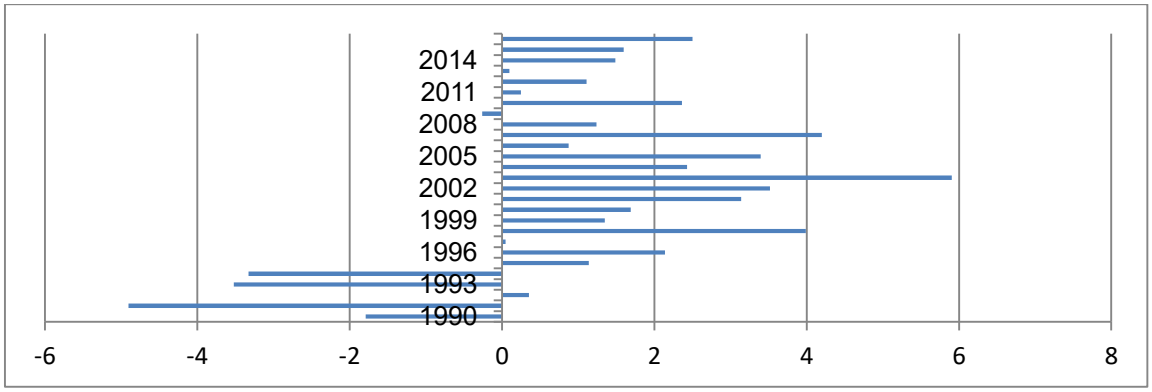

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي تشهد تذبذبات كبيرة في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2016 ويرجع هذا الأمر إلى أن الاقتصاد الجزائري

اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على مداخيل البترول التي تعتبر المحدد الأساسي لمعظم المؤشرات الاقتصادية في الوطن، حيث مع انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية تسعى الدولة إلى إتخاض سياسة حمائية من أجل المحافظة على كمية النقد الأجنبي المحتفظ بها، ما ينتج عنه وضع قيود للواردات والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع أسعار السلع في الأسواق الوطنية نتيجة نقص العرض وزيادة الطلب عليها، ما يجعل نصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الدخل القومي ينخفض وهذا رغم جميع الإجراءات المسايرة لإجراءات الحمائية والمتمثلة في تدعيم معظم السلع الأساسية والتي يتم التلاعب بها، مما يجعل هذا الدعم والمتمثل في إعانات للأسر المحدودة الدخل لا يصل إليها وخير مثال على ذلك توجيه المنتجات الزراعية كالقمح والشعير إلى المضاربة كشكل من أشكال الاقتصاد الموازي بالرغم من أن اقتناءها ودعم أسعارها كان بغرض توفيرها لمواطنين مما ينتج عنه أرباح خيالية للمضاربين وخسارة فادحة للدولة، إضافة إلى سعي الدولة أيضا لرفع الحد الأدنى للأجور الذي شهد عدة تغيرات حيث كان يقدر بـ1000 دج سنة 1990 ،ثم تحول سنة 1994 إلى 4000 دج وهذا ناتج عن إرتفاع أسعار السلع ونقصها في الأسواق نتيجة ضعف الحركية الاقتصادية آنذاك والتي كانت نتيجة الحالة السياسية التي كانت تمر بها البلاد والتي تواصلت إلى غاية مطلع القرن الحالي حيث أصبح الحد الأدنى للأجور يقارب 10000 دج سنة 2004 ليصل إلى 12000 دج سنة 2007 نتيجة جملة من الإصلاحات والتي تمثلت في إعادة صياغة الشبكة الاستدلالية للأجور وفق مرسوم رئاسي رقم 304/07 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428هـ لـ29 سبتمبر 2007، أصبحت فيما بعد تعادل 18000 وهذا راجع إلى حالة الرخاء التي أصبحت تعيشها البلاد والناتجة عن تحقيق فائض في الميزان المدفوعات والراجع إلى مداخيل البترول.

ومما سبق نجد أن مستويات الدخل تتحسن تدريجيا خاصة خلال سنوات البحبوحة المالية إلا أن المؤشرات الأخرى مثل مؤشر الاستهلاك لها دلائل أخرى.

الجدول رقم (16): يوضح مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2016).

السنة	1990	1994	2001	2004	2007	2010	2013	2014	2016
مؤشر أسعار المستهلك	15.51	40.01	73.41	80.70	86.79	100	117.52	120.94	134.84

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستويات أسعار المستهلك إرتفعت إلى مستويات خيالية سنة 2016 بنسبة قدرها 134.84 بينما كانت تقدر سنة 1990 بـ 15.51 وسنة 2007 بـ 86.79 أي بنسبة قدرها 869.37%خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 مما يدل على معدلات تضخم كبيرة لم تواكبها معدلات الزيادة في الأجور الأمر الذي كان له تأثير على مستويات المعيشة في البلاد وزيادة معدلات الفقر خاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي والتي بدأت تنقص تدريجيا مع الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في هذا المجال وزيادة الإنفاق الحكومي، فحسب تقرير البنك الدولي فإن نحو 0.5% فحسب من سكان الجزائر (أو نحو 170 ألف نسمة) يعيشون في الفقر المدقع وهذا باحتساب أن المواطن العادي ينفق في المتوسط 262.86 دج أو ما يعادل 8.14 دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011 تتركز في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية.

شكل رقم (15):معدلات الفقر الدولية في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام خطي الفقر 3.1 دولار و1.9 دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011

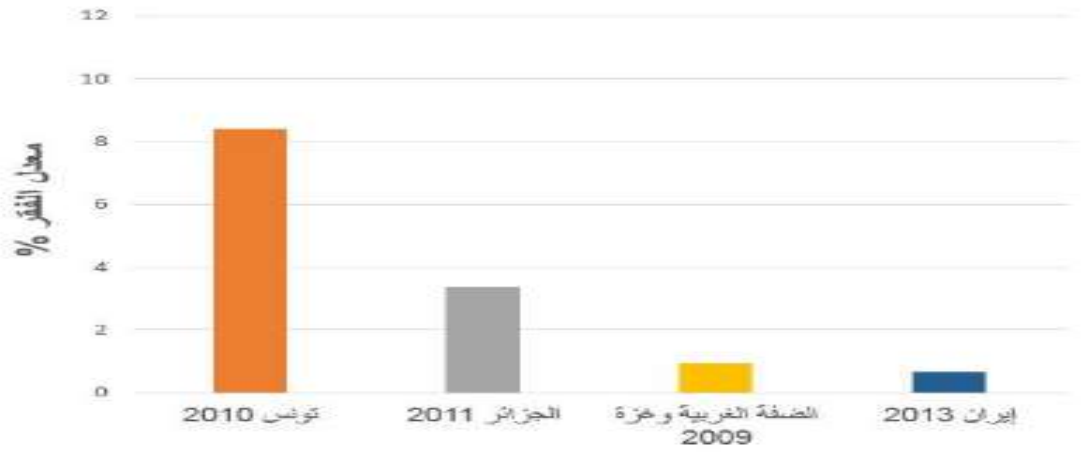

المصدر :GABRIEL LARA IBARRA، عزيز أتامانوف الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم –حالة الجزائر مدونات البنك الدولي ص04 تم الاطلاع عليها في 20 افريل 2020على الساعة 14:55.
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria

كل هذه التقارير لها دلالة واحدة ألا وهي أنه حقيقة هناك زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل ولكن هذه الزيادات لا تتناسب مع الزيادات في الأسعار للسلع مما ينتج عنه إنخفاض القدرة الشرائية والتي ينتج عنها توجه المواطنين سواء الموظفين الذين تم منعهم من مزاولة نشاطات أخرى رسمية وفق المادة 43 من الأمر رقم 03-06 مؤرّخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 المتضمن القانون العام من الوظيفة العمومي والموظفين في قطاعات أخرى إلى التوجه إلى القطاع غير الرسمي من أجل اكتساب دخول أخرى.

المطلب الثالث: الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة من أجل مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

حاولت الدولة الجزائرية جاهدة محاربة ظاهرة الاقتصاد الموازي عن طريق البحث في معالجة أهم مسبباته حيث يمكن إيجاز هذه التدخلات في النقاط التالية:

الفرع الأوّل: معالجة ظاهرة التهرب الضريبي

بعد الاستقلال السياسي لم تكن الجزائر تتوفر على الكفاءات القادرة على وضع التشريعات القانونية عموما والجبائية خصوصا، وهو الأمر الذي جعلها تبقى بعد استقلالها تتعامل بالأنظمة

الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، لذا فقد كان لنظامها الضريبي في الفترة الستينات والسبعينات نفس التقسيم الجغرافي مقارنة بالنظام الفرنسي، كما كانت أنظمة التقديرات مماثلة للأنظمة الفرنسية، وكمن الفرق فقط في مستوى المعدلات التنموية في الجزائر.

لقد كان النظام الضريبي الجزائري انعكاس للتغيرات الإيديولوجية التي عاصرها منذ نشأته الحديثة في الستينات حيث أن النظام الضريبي القائم هو نتيجة لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولقد تدهورت الإيرادات الضريبية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32.10%سنة 1985 إلى 25%سنة 1986، ثم 23 %سنة1988.

ويمكن القول أن النظام الجبائي الجزائري إلى غاية 1991 قد اتسم بالظرفية[1]، ففي سنة 1979 تم إلغاء الضريبة الفلاحية، عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971، وإحياء هذه الضريبة سنة1984 ،كما سجل الرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50%لسنة 1986 إلى % 55سنة1987 لتعويض النقص المسجل في الجباية لبترولية بانتقالها من46.786 مليون دينار جزائري سنة1985، لتصل إلى 21.439 مليون دينار جزائري سنة 1986نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 26.50 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 13.5 دولار سنة 1986 ومنه جاءت الإصلاحات بداية من سنة 1992 حيث تم تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

الفرع الثّاني: مكافحة ظاهرة الفساد وجريمة تبييض الأموال

[1]- شلالي عبد القادر وَآخرون، **أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري**، الملتقى الوطني حول النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، يومي 18-19-أفريل 2018، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة.

تهدف الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى القضاء على ظاهرة الفساد وعمليات تبييض الأموال كونهما تعتبران من أهم معوقات التنمية في جميع المجالات وهذا عن طريق خلق ميكانيزمات وقوانين هادفة ردعية تمثلت أهمها في:

- قانون رقم 05-01 المؤرخ في ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 06 فبراير 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والذي تضمن جميع الأطر والطرق القانونية التي يجب اتخاذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية من أجل تسيير الأموال ومراقبتها عن طريق تعيين هيئات مختصة من أجل ذالك[1].
- قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والذي يهدف وفق المادة الأولى منه إلى التدابير الخاصة بالوقاية من الفساد وسبل مكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى وضع التدابير الرامية إلى تعزيز العلاقات والتعاون الدولي من أجل القضاء والوقاية من الفساد والتي تؤكده الاتفاقية الأممية الخاصة بمكافحة الفساد الصادرة سنة 2003.
- إنشاء هيئات رقابية تعمل على مراقبة الفساد ومحاربته تمثلت في مجلس المحاسبة الذي أنشأ بموجب المادة 190 من دستور 1976 ونصت عليه المواد 160 من دستور 1989 و170 من دستور1996، حيث يتولى مجلس المحاسبة مهمة الرقابة البعدية على الأموال العمومية وقد كرس الدستور الجديد لسنة 2016 في مادته 192 استقلالية المؤسسة وعزز دورها في مجال الرقابة على الأموال العمومية وخولها مهمة المساهمة في تطوير الحكم الراشد للمال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومي[2].

[1]- المادة07-11- 12 من قانون رقم 05-01 المؤرخ في27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 06 فبراير 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

[2]- https://www.ccomptes.dz/ar/.اطلع عليه بتاريخ 2020/07/10 على الساعة 10:15.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائري

اتخذت الجزائر مناهج مختلفة في النظام الاقتصادي ومتمثلة في النظام الاشتراكي ثم خيار الليبرالية الاقتصادية، حيث تعتبر الدولة هي المسطر الوحيد للسياسة العامة للبلد، إلا أن الاقتصاد الوطني في جميع مراحله يرتكز على مدا خيل المحروقات أي اقتصادي ريعي بالدرجة الأولى، إذ تسعى الدولة جاهدة من أجل التوجه إلى اقتصاد السوق عن طريق تطبيق إصلاحات واسعة مفادها التحول إلى اقتصاد إنتاجي،والذي بدوره يصب في زيادة إيرادات الدولة والتحوط من الأزمات الاقتصادية خاصة الناتجة عن انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية.

المطلب الأول: مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: أهم التطورات التي شهدتها معدلات النمو للقطاعات الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016.

تعتبر بداية التسعينيات من القرن الماضي من أهم نقاط التحول في الاقتصاد الوطني كونها احتوت التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي في ضل مرافقة الهيئات المالية الدولية وفق برنامج مسطر الذي كانت له أثار جد سلبية على الاقتصاد والمجتمع الجزائري في تلك الفترة، حيث تدنت مستويات النمو الاقتصادي وزادت معدلات البطالة ومعدلات التضخم والانحراف السياسي للبلاد الذي نتج عنه العشرية السوداء حيث بلغت معدلات النمو الاقتصادي سنة 1990 معدل 0.8% ليحقق

مستويات سالبة فيما بعد خاصة سنة 1993 أين وصلت مُعدلات النمو إلى -2.2% وهذا نتيجة لانهيار أسعار البترول والأزمة الأمنية للبلاد والتركيز على إعادة ضبط التوازنات والسياسات الكلية للبلاد ليحقق معدل النمو مستوى 5.1% سنة 1998 كأعلى مستوى خلال عشر سنوات من فترة التسعينيات، وهذا راجع إلى التفاتة الحكومة إلى القيام ببرامج إصلاح مفادها النهوض بجميع القطاعات وخاصة قطاع المحروقات عن طريق زيادة حجم الإنتاج واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. بعدها بدأت البلاد تشهد معدلات نمو لا بأس بها والتي كانت نتيجة زيادة معدلات الإنفاق الحكومي الاستثماري من جراء نمو مستويات احتياطات الصرف الأجنبي لتصل سنة 2003 إلى معدل قدره 6.9% ثمّ بدأت تتذبذب في حدود 3.6%و3.8% خلال الفترة الممتدة من 2010إلى غاية 2016 أين عرف الاقتصاد الوطني استقرار على جميع المستويات.

ومن أجل القيام بدراسة تحليلية للنمو الاقتصادي في الجزائر وجب علينا تحليل أهم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي كونه يعتبر أهم مؤشر له دلالة على مستوى النمو الاقتصادي،وعليه سوف نتطرق إلى الشكل الموالي الذي يلخص جميع التغيرات التي شهدتها معدات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016:

الشكل رقم (16): يوضح نسب الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة (1990 إلى 2016).

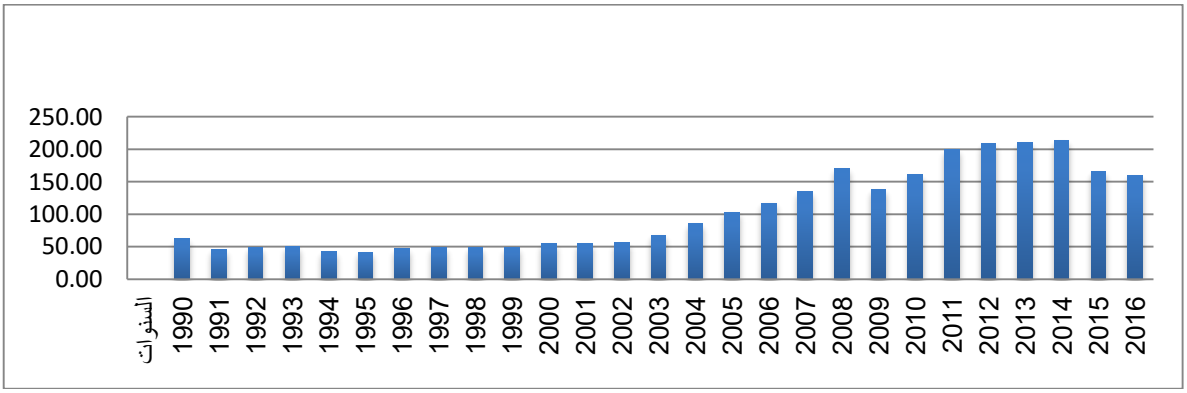

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن تذبذب في نسب الناتج الداخلي الخام والتي تراوحت بين62.04 مليار دولار سنة 1990 لتنخفض بعد ذلك سنة1991 إلى 45.91 مليار دولار وهذا راجع إلى الأزمة

السياسية آنذاك والتي تسببت في إتلاف العديد من المنشئات القاعدية نتيجة المشادات بين الأطراف السياسية إضافة إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتعدى قيمة 48.64 إلى غاية سنة 2000 حيث بدأ الاقتصاد الوطني يشهد تحسن مما نتج عنه تحسن في الناتج الداخلي الخام وهذا راجع إلى تعافي أسعار البترول حيث قدر قيمة الناتج الداخلي الخام حسب إحصائيات البنك الدولي 56.76 مليار دولار سنة 2002 لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ الاستقلال سنة2008 إلى 171 مليار دولار نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد

الفرع الثاني: تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر

لقد كان لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر المرتفعة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الهيكلية الناتجة عن توفر مدخرات من إحتياطات الصرف الأجنبي نتائج إيجابية على جميع الميادين الاقتصادية بنسب متفاوتة حسب توجه كل برنامج خلال حقبة زمنية معينة ،حيث يمكن إيجازها في الجدول الموالي:

جدول رقم (17): يبين تطور القيمة المضافة حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2010.

Milliards de DA مليار دج						
	1990	1995	2000	2005	2010	
Agriculture	62.7	196.6	346.2	581.6	1015.2	الفلاحة
Hydrocarbures	125.2	505.6	1616.3	3352.9	4180.4	المحروقات
Industrie	66.9	193.9	290.7	418.3	597.9	الصّناعة
BTRHYC STTP	66.9	193.9	290.7	418.3	1257.4	البناء
Services marchands	112.7	459.6	842.7	1518.9	2638.7	خدمات سُوقية
Services non marchands	81.6	261.4	424.8	631.8	1620.8	خدمات غير سُوقية
Somme des valeurs ajoutées	510.9	1830.2	3855.7	7068.0	11310.4	مجموع القيم المضافة

الضريبة حول القيم المضافة	739.1	494.0	267.8	174.8	43.5	TVA + DYM
النّاتج المحلّي الخام	12049.5	7562.0	4123.5	2005.0	554.4	Le PIB

المصدر: حميد زيدوني، **ضبط الحسابات لتحسّن الحاضر الفرق من أجل مستقبل أكثر إشراقا** اليوم الإفريقي للإحصاء ،يوم 21 نوفمبر 2011، ص: 19 . تاريخ الاطلاع: 2021/08/12.
https://www.ons.dz/IMG/pdf/Journee_Africaine_de_la_statistique-def-2

إذ نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجميع القطاعات شهدت تحسن فقد شهد قطاع الفلاحة تحسنا كبيرا حيث سجل قيمة مضافة قدرت بـ 346.2 مليار دج سنة 2000 لتصل سنة 2005 إلى ما يقارب 581.6 مليار دج، أي ما يعادل زيادة قدرها 59% وهذا نتيجة البرنامج التنموي لقطاع الفلاحة والمتمثل في الدعم الريفي المباشر للفلاحين إضافة إلى نمو قطاع البناء نتيجة عمليات الإصلاحات الكبيرة والمتمثلة في إنشاء المنشئات القاعدية كالطرقات والمباني السكنية والموانئ والمطارات، بينما كان النصيب الأوفر في تحقيق معدلات فائقة للقيمة المضافة في الاقتصاد الوطني إلى قطاع المحروقات الذي بلغت قيمته سنة 2010 ما يقارب 4180.4مليار دج بينما كانت تساوي سنة 1616.30مليار دج سنة 2000 أي بمعدل فاق 258% خلال عشرة سنوات فقط.

وقد شهدت مستويات الناتج الداخلي الخام انخفاضا نتيجة الركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية التي نشأت في الاقتصاد الأمريكي والتي كان لها أثر مباشر على أسعار البترول في الأسواق العالمية لتصل إلى 137.21 مليار دولار سنة 2009 وليحصل بعد ذلك تعافي من جديد أين قفزت مستويات الناتج الداخلي الخام إلى 213.81 مليار دولار سنة 2014 كأعلى مستوى لها لتشهد بعد ذلك تراجع من جديد لتصل إلى مستوى 160.03 مليار دولار.

المطلب الثاني:الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الهيكلة في الجزائر

شهدت الجزائر عدة إصلاحات على المستوى الاقتصادي،حيث كان أهمها إصلاحات مرتبطة بالهيئات الدولية وإصلاحات مرتبطة بقانون النقد والقرض 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 الذي تضمن إصلاحات عميقة متعلقة بتحرير المصرفي ومنح الاستقلالية بنك الجزائر وتعزيز دورة استقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

الفرع الأوّل: النمو الاقتصادي في ضل برامج الإصلاح الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي)

لقد دخلت الجزائر مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أسفرت على اتفاقيات الاستعداد الائتماني 1989-1994 ثم اتفاقية التمويل الموسع 1995-1998 وتقدم مؤسسات المالية الدولية برامج التثبيت التي يمكن تحقيقها من خلال إجراءات تمس خاصة السياسة النقدية غير أن برامج التي يقدمها البنك الدولي والصندوق النقد المدعمة بالقروض والإعانات للدول الأعضاء تحمل مجموعة من الشروط الإلزامية[1]، حيث يتعين على الدول المستفيدة من البرامج تطبيقه حتى تحصل على الدعم والمساندة بالقروض الممنوحة وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة التعددية[2]، والتي تضمن جملة من المخططات التنموية وهي على التوالي كالتالي:

التنمية في فترة التسعينيات: في فترة التسعينيات وفي سياق استمرار وتيرة الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني، وبنظرة تنموية جديدة تجدر الإشارة إلى الوضعية الصعبة التي أصبح يعرفها الاقتصاد الوطني والتي انجر عنها هشاشة في الجبهة الاجتماعية نتيجة لعدم القدرة على الوفاء بمطالبها الملحة في تحسين الإطار حياتي وفي هذا الخصوص يمكن أن نشير إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، بما يضمن الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق رغم الكلفة الاجتماعية الباهظة.

---

[1]- بن عزة إكرام، بدغم فتحي، **تقييم النمو الاقتصادي في ضل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990إلى 2017**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 02، العدد 07، 2018، ص: 214.

[2]- عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (1967 إلى 2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 04، ص: 219.

وخلال هذه المرحلة عمدت الجزائر على القيام بعلاقات التعاون مع المؤسسات المالية الدولية بغية دفع وتيرة عملية الإصلاحات التي شرعت فيها، كالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق وقد جرت محاولات هذا الانتقال وفق غليان شعبي ووضع سياسي متأجج ومتوتر، وذالك بعد صدور دستور 1989 الذي كرس التعددية الحزبية والسياسية ونظرا لهذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية اعتمدت الجزائر بداية من سنة 1988 مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي.
- إصلاح منظومة الأسعار.
- انسحاب الخزينة العمومية من التمويل.
- التدرج نحو إلغاء دعم الدولة لبعض المواد الغذائية، حيث ألغت ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية ماعدا ثلاثة منها وهي: الخبز، الحليب، الدقيق.
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتعثرة.

حيث تميزت هذه المرحلة بعدة مزايا تمثلت في:

- الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق؛
- الانتقال من نظام أحادي الحزبية إلى نظام تعددية الحزبية والسياسة؛
- وقوع الجزائر في أزمة أمنية متمثلة في العنف السياسي؛
- زيادة معدلات المديونية؛
- خوصصة فوضوية للمؤسسات العمومية؛
- التباطؤ الشديد في وتيرة التنمية؛
- حدوث أزمات البطالة، السكن، الاستثمار، بالإضافة إلى مشاكل أخرى عانت منها الخدمات العمومية.

- ومنه يعتبر عقد التسعينيات نقطة الانطلاق من أجل الإصلاحات السياسية بالتركيز على الإصلاحات في السياسة النقدية والمالية للدولة والتي ركزت على الإلغاء التدريجي لاحتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية وعمليات التجارة الخارجية.

والجدول رقم (18): يوضح شروط برامج الإصلاحات وأهم النتائج المتحصل عليها

شروط البرامج	أهم النتائج المحققة
- **تحصلت الجزائر على 200 مليون دولار أمريكي في الاتفاقية الأولى.** - **وعلى 400 مليون دولار في الاتفاقية الثانية إضافة إلى الاتفاقية الثالثة التي تحصلت الجزائر من خلالها على قروض ومساعدات مشروطة تمثلت أهم بنودها في ما يلي:** - **مراقبة توسع الكتلة النقدية.** - **الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.** - **تحرير أسعار الفائدة المحلية وجعلها موجبة.** - **وقف سقف على الائتمان المحلي.** - **منح الاستقلالية الكاملة للسلطة النقدية في تسيير وإدارة السياسة النقدية.** - **تبني استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.** - **تعزيز أدوار السلطة النقدية فيما يتعلق بالرقابة والإشراف على أعمال البنوك.**	- رفع معدل إعادة الخصم من 7.5 إلى 10.5 واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ 15في سنة 1994 بغية تأطير القروض وضبط التوسعات التضخمية. - رفع سعر الفائدة من 5% إلى 08% من أجل جذب الادخارات. - ارتفاع الكتلة النقدية m2 سنة 1989 إلى 1990 بنسبة 11.32% سنة 1990 ثم 21.3%ثم 22.66% سنة 1993. - ارتفاع معدل نمو الناتج المحل الإجمالي بـ 0.8%ثم تميز بتذبذب بنمو سلبي بنسبة 0.4%وإلى أن بلغ سنة 1995 بـ 3.8%. - ارتفاع معدل التضخم 9.3% سنة 1989 إلى 16.7% سنة 1990 ثم استمر في الارتفاع 22.8%ثم 31.2%. - تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20%. - تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان 64%سنة 1990. - التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة للقروض تحضيرا للانتقال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.
شروط التمويل الموسع	**أهم النتائج المسجلة في إطار اتفاقية التمويل الموسع**
- **نسبة اتفاقية التمويل الموسع قد حددت مبلغ الاتفاق بـ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9% من حصة الجزائر.** - **الاستقرار النقدي.** - **إرساء نظام الصرف وإنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة.** - **إنشاء مكاتب الصرف.**	- انخفاض معدل إعادة الخصم من 15%إلى 9.8% سنة 1998 نتيجة لانخفاض معدل التضخم إلى 5% سنة1998. - ارتفاع في نمو الكتلة النقدية بنسبة 19.1% سنة 1998. - ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.5% سنة 1998. - معدل السيولة 38.6% في سنة 1995 و36.6 في سنة 1996.

- **دعم تحرير التجارة الخارجية والسماح بالتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.** - **إعادة هيكلة الضريبة الجمركية.**	

المصدر: شليل عبد اللطيف، بن عزة إكرام، تقييم **أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990إلى 2017**،مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 04، العدد 02، ص: 183.

الفرع الثّاني: النمو الاقتصادي في ضل برامج الإصلاح الوطني

1- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

في جوان 2001 تم الإعلان عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية هو البرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حددت مدته ب ثلاثة سنوات بهدف إنعاش المحيط الاقتصادي، لتحقيق النمو الاقتصادي،وبالتالي فهو يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة المورثة لمناصب الشغل والحد من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشية، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل ومنشئات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة والى تخفيض تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في دفع جديد لاقتصاد واستدامة التوازنات المحققة على مستوى التوازنات الكلية وسخر لها غلاف مالي، استهلك 6.9 مليار دولار والذي اعتبر برنامجا قياسيا وذالك نظرا لاحتياطات الصرف الأجنبي المتراكم قبل إقراره والذي قدر بـ11.9 مليار دولار، ويمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية[1]، كل برنامج يخص قطاع معين،وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية بحيث أن الجدول الموالي يوضح المخططات المالية لذالك (الوحدة، مليار دينار).

[1]- د طارق قندوزوآخرون، **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001إلى 2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم**، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 07، جانفي 2017، ص: 194.

الجدول رقم (19): يُبيّن المخططات المالية حسب القطاعات خلال الفترة الممتدة من (2001 إلى 2004).

	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**524.7**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول وضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائري خلال السداسي الثاني من سنة 2021، ص: 87.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحصة الأكبر من الأموال المخصصة لبرامج التنمية قد ارتكزت على كل من أشغال كبرى وهياكل قاعدية والتنمية المحلية وبشرية قدر بـ40.1%و38.8%على التوالي وهذا من أجل إعادة التوازنات الداخلية للبلاد بعد الأزمة المالية والسياسية الخانقة التي تعرضت لها البلاد نتيجة العشرية السوداء من أجل إعادة هيكلة النسيج العمراني داخل المدن والأرياف، وخلق توازنات جهوية وتقليص والضغط الكبير الذي عانت منه الطبقة الاجتماعية وتدهور مستويات المعيشة في ضل زيادة معدلات البطالة والفقر وذالك بإنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين الخدمة العمومية، ثم يليهما قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ12.4% في محاولة للتقليل من معدلات الاستيراد خاصة في هذا الجانب وتحقيق جزء من الاكتفاء الغذائي الذاتي.

وحرصا على تطبيق هذه الإصلاحات قد خصصت نسبة 8.6% أي ما يقارب 45 مليار دينار من أجل مرافقة هذه الإصلاحات وضمانا لتنفيذه التنفيذ الصحيح بوتيرة سريعة بما يسمح بتحقيق قفزة نوعية في تطوير النشاط الاقتصادي.

الشكل (17): يُمثّل تطوّر القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2001-2004

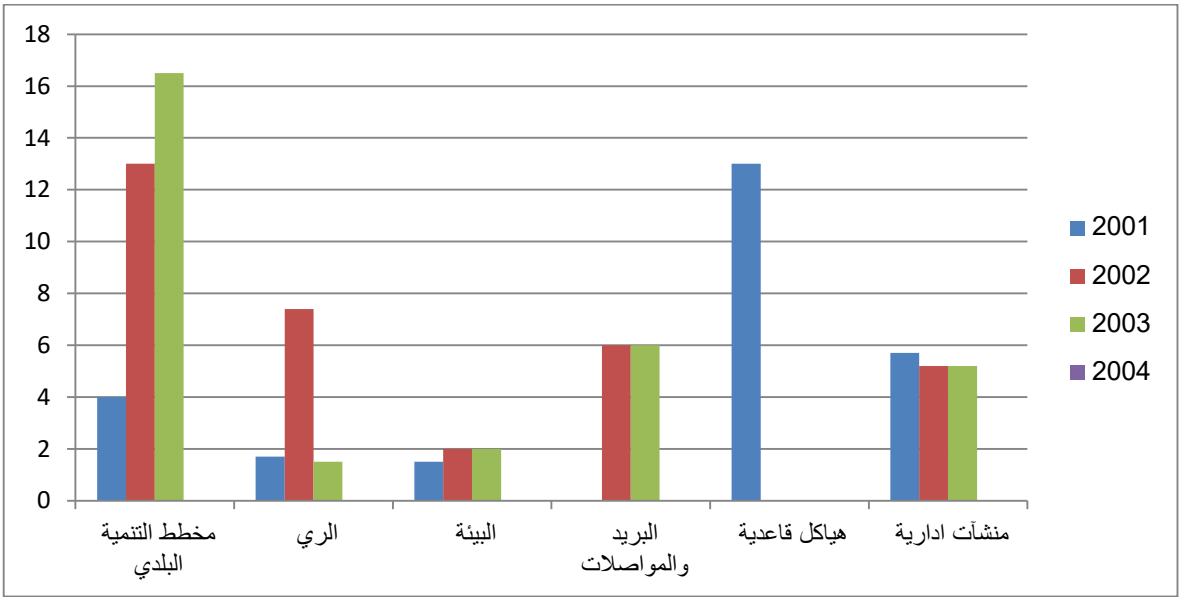

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مصالح رئاسة الجمهورية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) www.eg.gow.dz/psre/bilan-psre.

وكما ذكرنا سابقا فإنه من خلال الشكل السابق الذي يؤكد على أن توجه الدولة كان مركزا على إصلاح الهياكل القاعدية والتي تتحكم فيها كل من البلدية والولاية، حيث كان للمخططات التنمية البلدية (pcd) النصيب الأوفر من اعتمادات ميزانية الدولة والذي قدر بحوالي 4 مليون دج سنة 2001، ثم 13 مليون دينار جزائري سنة 2002 ليصل إلى 16.5 مليون دينار جزائري سنة 2003؛ أي بما يقارب 33.5 مليون دينار خلال أربعة سنوات والتي تم من خلالها إعادة شبكة الطرقات والإنارة العمومية والرواصف ومياه شبكات التطهير، بينما تم تخصيص مبالغ معتبرة من أجل قطاع الري والبريد والمواصلات والمنشآت الإدارية إضافة إلى تخصيص أموال قدر مجموعها خلال هذه الفترة ب 5.5 مليون دينار جزائري من أجل حماية البيئة والمحيط.

وقد حقق هذا البرنامج امتيازات لا بأس بها مقارنة بالوضعية الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد وهذا ما يوضحه الشكل الوالي:

الشكل رقم (18): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي(2001 إلى 2004).

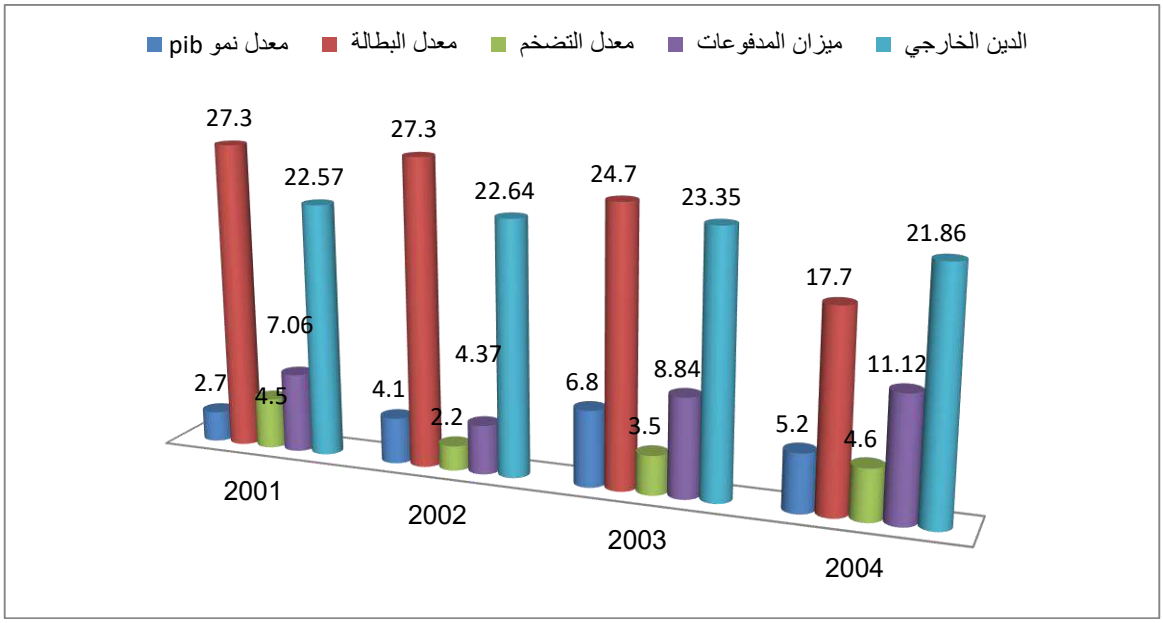

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- belletin statistique de la banque d'Algérie (2002-2003-2004-2006)
- الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن مخطط الإنعاش الاقتصادي كان له تأثير مباشر على جميع المؤشرات الاقتصادية المذكورة في الشكل، حيث حققت معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام نمو معتبرا قدر بـ2.9%خلال ثلاثة سنوات(2001إلى 2004)، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني إضافة إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة قدرت بنسبة 9.6%خلال نفس المدة والذي كان راجع إلى عدة أسباب منها انتشار الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في قطاع البناء والطرقات إضافة إلى انتهاج الدولة سياسة تشغيلية جديدة لمكافحة البطالة ونلاحظ أيضا أن الدولة حاولت تحسين القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق برامج التدعيم للمنتجات الغذائية ما كان له أثر على

معدلات التضخم والتي شهدت بدورها انخفاض حيث قدرت سنة 2001 بـ4.5%لتصل إلى 2.2%سنة 2002.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو والإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

هدف هذا البرنامج إلى تحريك العجلة الاقتصادية وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بإنعاش وازدهار الاقتصاد الوطني حيث أن هذا البرنامج يؤكد الخطة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة،إذ تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على فتح في كتابات الخزينة حسابات تخصيص الخاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، والذي يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج؛ أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصة بالفترة 2005-2009 هذان البرنامجين يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين يأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف مناطق البلاد[1].

خصائص البرنامج: يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج[2]:

- مدته محددة بدقة من بدايته إلىنهايته؛

[1]- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرنامج التنموي في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، يناير 2020، ص: 42.

[2]- بن احمد لخضر،**الاستثمارات العامة وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقيمية للفترة الممتدة من 2011الى 2010**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية ص:36 .

- يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج وتصحح الأخطاء (خمس سنوات من 2005إلى 2009)؛
- يتكامل مع البرامج المحلية والجهوية ولا ينفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة.
- يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيدا اختياريا تنموي كبرى ذات صفة أكثر عمقا وتأثيرا.
- يولي اهتماما كبيرا للحاجيات المسجلة ويترب الأولويات خاصة في مجال التشغيل، والسكن، والتزويد بالماء الشروب، والتطهير، والتوصيل بشبكات الكهرباء، والغاز الطبيعي وفك العزلة،ووسائل الاتصال والنقل إلى غير ذالك.
- جاء هذا البرنامج وقد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه، فكان عبارة عن مواصلة الأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأوليات.
- تستطيع إطارات المحلية سواء كانوا منتخبين أو وُلاّة أن يحددوا الأولويات حسب طبيعة المنطقة واقتراحهم على السلطات الوصية لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج وأهدافه الكلية وما ينتظر منه من أهداف.

إضافة إلى ما سبق فقد تم إدراج برنامجين مكملين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النموهما[1]:

أ- **برنامج تنمية جنوب الجزائر**:في15 جانفي2006 قرر مجلس الوزراء زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب خلال السنوات من2006إلى2009، ورفع ذلك التمويل من250إلى377مليار دينا، ويشمل برنامج تنمية الجنوب(10 ولايات) تمتد على أكثر من80%من أراضي الجزائر وهي كل من:أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إيليزي تندوف، الوادي

[1]- عقون شراف، بوقجان وسام، **التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرنامج التنموي 2001-2019**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الخاص، المجلد 02، أفريل 2018، ص: 203.

وغرداية، ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية منها110مليارات دينار لبناء المنازل و8مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب.

ب- برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007:حيث تضمن أيضا العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية منها سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، وهذا من خلال توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدينة الأم، إضافة إلى توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب،الكهرباء والغاز الطبيعي ومحاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء،وإنشاء المركبات الرياضية، والمسابح النصف أولمبية والنوادي الثقافية لترفيه الشباب.

أما عن نتائج برنامج دعم النمو التكميلي فقد وضع في هدفه إنجاز مليون سكن والذي سجل زيادة بـ65%لفائدة قرارات رئيس الجمهورية مخصصا له غلاف مالي يقدر بـ1 ،581مليار دينار، ووصل عدد السكنات المنجزة في الفترة (2005-2009)إلى912326 سكن أي ما يقدر بـ2.91%من البرنامج الذي وعد الرئيس من خلاله تسليم مليون وحدة سكنية سنة 2009منها 42% وحدة تدخل في إطار السكن الريفي و58%منها ضمن السكن الحضري،أما فيما يخص الهياكل القاعدية الأشغال العمومية في المرحلة 2005-2009 فقد سمح بترميم وتطوير 67369 كلم من شبكة الطرقات وبناء1250وحدة فنية. إضافة إلى ما سبق فقد تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 90.5% كأقصى قيمة لها سنة2005، كما بلغت أدنى قيمة وهي 60.1%سنة2009 ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية،كما

تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 16.4% كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها 0.35 %سنة 2009 وتراجع محسوسا لمعدلات البطالة المرتفعة،حيث انخفضت من مستوى15.30%سنة 2005 إلى حدود10.2% سنة2009 ، وارتفاع معدلات التضخم، حيث ارتفعت من مستوى 40.1% سنة 2005 إلى مستوى 90.4%سنة2008، لتتراجع إلى حدود 40.4% سنة2009.

3- برنامج دعم النمو 2010-2014:

يعتبر هذا البرنامج امتداد للبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي ركز على تجسيد برنامج الإعمار الوطني الذي انطلق سنة 2001، حيث رصد لمناطق الهضاب والجنوب مبالغ مالية معتبرة من أجل إكمال البرنامج السابق وتدارك التأخر والنقائص المسجلة واستكمال المشاريع التي قيد الإنجاز أي امتداد للبرنامج السابق، بالإضافة إلى برنامج جديد وطموحات وآفاق تدخل ضمن هاته الفترة.

فقد حققت الجزائر في هذه الفترة تقدما في مجال تنميه الاقتصادية والبشرية نتيجة طفرة قطاع المحروقات (أنشطه هيدروا كربونات)، حيث كان التركيز على مشروعات البنية التحتية دعما لنمو الاقتصادي من أجل النهوض بالاستثمار المحلي والأجنبي إضافة إلى تطبيق سياسات اجتماعيه من شانها التخفيف من حده الفقر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، إذ نجحت الجزائر في تعميم التعليم الابتدائي في المعدلات قدره 97% في عام 2015 وزيادة نسبه الشباب الملتحق بالتعليم العالي من كلا الجنسين، ويرتقب أن تحقق مؤشرات التنمية البشرية ارتفاعا في السنوات القادمة القليلة القادمة حيث جاء أداء الطلاب الجزائريين في السن 15 عاما في المرتبة 71 من بين 72 بلدا في العلوم والرياضيات والقراءة في برنامج تقييم الدولي للطلاب لعام 2015[1].

[1]- https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1
- تم الاطلاع عليه بتاريخ 14-09-2021 على الساعة 22:40

4- برنامج التوطيد النمو الاقتصادي2015-2019:

كغيره من البرامج والتي ألفت الدولة توزيعها منذ تحسن المداخيل بعد إرتفاع سعر النفط الجزائري في بداية الألفية الثالثة كبرنامج دعم النمو الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي ساهمت في تدعيم وتقوية المخططات البلدية للتنمية، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019) في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية،ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في لفترة الراهنة[1]، وأنشئ خصيصا لذالك،بحيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143 302وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019[2] ويقيد هذا الحساب في:

- **باب الإيرادات:** مخصصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.
- **باب النفقات:** النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر

تعتبر سياسات الاقتصاد الكلي والمتكونة من السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة أسعار الصرف وسياسة إدارة رأس المال في ميزان المدفوعات من أهم المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الإمكانيات المتوفرة لذالك، وعليه سوف نتطرق لكل جانب من هذه الجوانب على حدى في دراسة لمحددات النمو وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

---

[1]- نور الدين بلقليل، الهاشمي بن وضاح، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (pcd) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج المسيلة وفقا لمشاريع 2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 08، 2017، ص: 658.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 41، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2015 الموافق لـ 13 شوال 1436، ص: 17.

الفرع الأوّل: السياسة المالية

كما ذكرنا سابقا فإن الاقتصاد الجزائري مر بعيد من الإصلاحات كان أهمها التحول من الاقتصاد الاشتراكي من الاقتصاد الرأسمالي حيث نتج عن هذه الإصلاحات التحول الكبير في السياسة المالية للدولة والتي مرت لمرحلتين أساسيتين تمثلتا في:

1- سياسة المالية قبل الإصلاحات سنة 1994:

تمت في ظل المخطط الخماسي الأول الممتد من 1980 إلى 1984 والمخطط الخماسي ثاني الممتد من 1985 إلى 1989 والذين كان يهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليص حجم الدين الخارجي عن طريق الاعتماد على مصادر الدخل الأخرى متمثله في الصناعة والزراعة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، حيث تميزت هذه الفترة بالركود الاقتصادي والمستويات المتدنية للتنمية والنمو وهذا نتيجة انهيار أسعار المحروقات التي تعتبر الدخل الوحيد للدولة وزيادة خدمات الدين العام التي أصبحت ترهق الخزينة العامة.

الجدول رقم (20): يوضح تطور خدمات الدين العام خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1993(الوحدة مليار دولار).

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
خدمات الدين العام	4.12	4.91	6.44	7.91	8.98	9.58	9.26	9.43

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

وقد عرفت مرحلة ما قبل الإصلاح مرحلة التنمية المركزية والتي مرت بمخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، حيث تميزت بتطور كبير

في جانب المالية العامة والتي اعتبر كأهم أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية من اجل الوصول إلى الأهداف التالية[1]:

إعادة التوازنات العامة للاقتصاد والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل المساهمة في الإيرادات العامة والمتمثلة في الزراعة والصناعة.

التقليص من حجم الدين الخارجي وتدعيم التكامل الاقتصادي.

إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بما يسمح إدخال الفعالية على سير المؤسسات العمومية

متابعة التنمية الاقتصادية والقضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية.

2- السياسة المالية بعد الإصلاحات:

بعد ظهور أزمة المديونية سنة 1986 نتيجة عجز في الميزان المدفوعات والميزانية العامة اتجهت الجزائر إلى عدة إجراءات إصلاحية خاصة في السياسة المالية والنقدية والتي كانت بمعية برنامج صندوق النقد الدولي والتي بدأت بصورة فعلية سنة 1994، حيث طبقت الجزائر فيه الفترة برنامج الإصلاح الهيكلي والذي كان يسعى إلى إعادة التوازن الداخلي والخارجي للبلاد في جميع الميادين والذي يمكن أن نلخص نتائجه في الجدول الموالي.

[1]- ضيف أحمد،**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال 1989 إلى 2012**، المرجع السابق، ص: 122.

الجدول رقم (21):يُبيّن تطوّر الدّين العام خلال برامج التّصحيح الاقتصادي

السنوات	قبل التصحيح					أثناء التصحيح				بعد التصحيح				
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الدين الخارجي (مليار دولار)	266	271	259	315	259	315	336	312	304	282	252	225	217
خدمات الدين (مليار دولار)	89	95	93	94	45	42	43	45	51	51	45	44	42
خدمات الدين/ الصادرات (%)	664	740	763	923	847	425	292	298	466	373	195	221	217
حجم الدين / الناتج الداخلي الخام (%)	48	68.6	63.0	61.3	70	76.1	74	66.4	65	58	47	41.2	48.5
الاحتياطات الدولية / حجم الدين الشهري	209.6	215.3	299.8	307.5	297.1	240.1	201.6	208.6	306.7	227.2	122.4	118.3	119

المصدر: بن طاهر حسين،**أزمة المديونية وبرامج لتصحيح الاقتصادي**، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد31، جوان 2009، ص: 274، على الموقع التّالي:http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/746/853

حيث من خلال الجدول نجد أن الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر كان لها أثار ايجابية على الاقتصاد خاصة على مستويات الناتج الداخلي الخام الذي شهد ارتفاعا محسوسا مع انخفاض مستويات الدين العام، بحيث قدرت نسبت الدين العام على الناتج الداخلي الخام سنة 1994 بـ70% هذا ما يبين أن الدولة كانت تمر بفترة أزمة اقتصادية خانقة بحيث تعتبر عاجزة عن دفع ديونها نهائيا لتنخفض

سنة2001 في ضل الإصلاحات المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي إلى 41.2% وقد بدأت معدلات النمو الاقتصادي تسجل مستويات ايجابية ليحقق سنة 1998 أعلى مستوى له بمعدل قدر بـ5.1 %خلال هذه الفترة،وهذا نتيجة لعدة عوامل والتي يمكن أجازها في النقاط الموالية:

- الإصلاحات التي أدت إلى إعادة الجدولة، وما نتج عنها من تحسين معدلات خدمة الدين وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية[1]، مما جعلها تنخفض إلى 42 مليار دولار سنة 1995 بعدما كانت تقدر بـ95 مليار دولار سنة 1991.
- الزيادة في إنتاج البترول والتحسن لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث قدرت حصة الجزائر بـ800ألف برميل يوميا سنة 1996ما أدى إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي.
- التحسن في الإنتاج الفلاحي إذ ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام والتي قدرت بـ15% سنة 1995 إلى 21.3% سنة 1996.

2-1: الإصلاح الهيكلي لسياسة الإنفاق: نتج عن برامج الإصلاح الهيكلي انكماش النفقات العامة نتيجة الإعانات التي كانت تقدمها الدولة إلى المؤسسة العمومية إضافة إلى تخفيض كتله الأجور الراجع إلى خوصصة معظم المؤسسات الاقتصادية، وهذا من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (19): يُمثّل حجم الإنفاق العمومي خلال الفترة الممتدة من 1990الى 2016 (الوحدة مليار دولار)

[1]- محمد بوهزة، **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة(2001-2009)**،أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014،الجزء 02، جامعة سطيف، 11 مارس 2013، الهدى للنشر والتوزيع، ميلة، الجزائر، 2103، ص: 08.

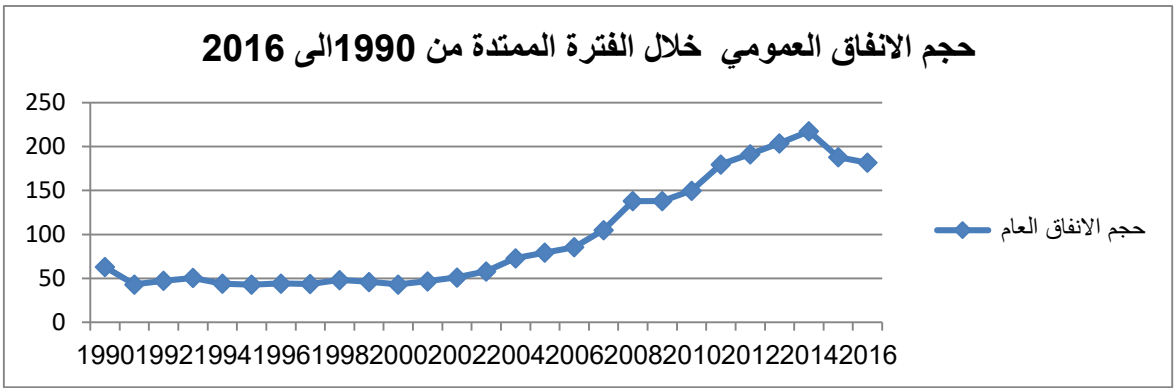

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الدولة حافظت على السياسة الانكماشية فيما يخص الإنفاق العمومي وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990إلى غاية مطلع الألفية الثالثة حيث قدر حجم الإنفاق العمومي بـ43.13 مليار دولار سنة 1999 بعدما كان يقارب 63 مليار دولار سنة 1990 والذي بدأ في التزايد تدريجيا أين بلغ سنة2004قيمة 58.10 مليار دولار ليصل إلى 138مليار دولار سنة 2008 ليشهد بعد ذالك انخفاضا بسبب الأزمة المالية التي كان لها أثر كبير على الطلب العام، ثم عاودت الدولة في إطار البرامج التنموية الزيادة من حجم الإنفاق العام والذي وصل سنة 2014 إلى 217.06 مليار دولار وهذا نتيجة لحجم الاحتياطات الصرف الأجنبي التي بدأت تتراكم من جراء ارتفاع أسواق البترول في الأسواق العالمية والشكل الموالي يبين ذالك:

الشكل رقم 20 صادرات قطاع المحروقات :

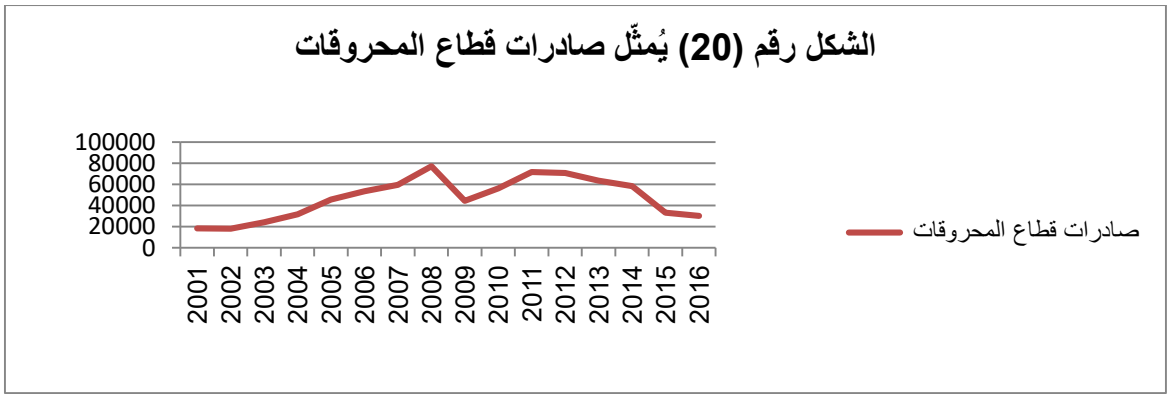

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مُعطيات البنك الجزائري

إذ نلاحظ أيضا أنه بعد سنة 2014 بدأت السياسة الإنفاق العام للبلاد تتوجه نحو الانكماش وهذا نتيجة إلى انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث بلغت نسبة الإنفاق العمومي ما يقارب 459125 مليون دج سنة 2015 فيما يخص نفقات التسيير و3154289 مليون دج لنفقات التجهيز لسنة 2015 لتصبح سنة 2016 ما يقارب و4591400 مليون دج لنفقات التسيير و2792200 مليون دج لنفقات التجهيز لنفس السنة وهذا نتيجة الامتناع عن زيادة الإنفاق الاستثماري في البلاد من خلال التعليمة الوزارية رقم 01 المتضمنة إعادة التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد والمؤرخة في 2015/11/23،وتجدر الإشارة إلى أن الدولة دائما في حالات معدلات النمو المتدنية تنقص من نفقات التجهيز بينما يتم تخفيض نفقات التسيير بصفة جد ضئيلة كونها نفقات حتمية على الدولةوهذا ما يظهر جليا من خلال الشكل الموالي الذي بين أن الصدمة الاقتصادية الناتج عن الأزمة المالية لسنة 2008 ،والتي قلصت معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوى قدر بـ: -1.3%حيث نتج عنها تقليص معدلات نمو نفقات التجهيز إلى معدل -13.7% ومعدلات النمو لنفقات التسيير،إذ قدرت بـ3.71%،بينما قدرت على التوالي خلال سنة 2007 بـ41.33%و16.41%.

الشكل رقم (21): يوضح معدلات نمو نفقات التجهيز ونفقات التسيير ومعدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من(2000 إلى 2016).

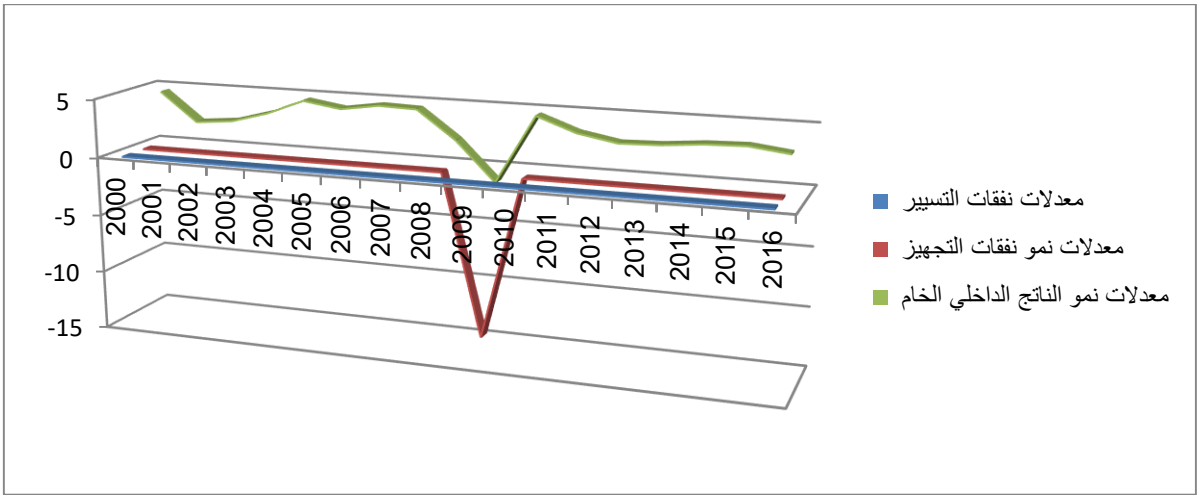

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي وبيانات البنك الدولي

وقد حولت الدولة جاهدة إلى التوصل إلى تحسين أداء وفعالية القطاع الخاص عن طريق كميات الأموال التي تم استثمارها في هذا المجال إلى أن مساهمته بقية محدودة مع هيمنة القطاع العام في المساهمة في الإيرادات العامة.

2-2: الإصلاح الهيكلي للسياسة الضريبية: شهدت السياسة الضريبية في الجزائر إصلاحا جذريا كونها كان يعول عليها من أجل تحقيق الفائض في الميزانية العامة للدولة بالإعتماد على مصادر للدخل أخرى في محاولة للتخلص من التبعية الكية لجباية البترولية التي تعد أهم مورد لإيرادات الدولة إضافة إلى عدة أسباب أخرى يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- **تعقد النظام الضريبي وغموضه:** تميز النظام الضريبي قبل فترة الإصلاحات بالتعقد والغموض نتيجة لإحتوائه على العديد من الضرائب والرسوم تميزت بعدم فهمها وصعوبة تطبيقها، إضافة إلى العديد من المعادلات الرياضية لتحيد ضريبة واحدة، حيث إحتوى الرسم الإجمالي على الإنتاج على 10 معادلات، والضريبة التكميلية على مجموع الدخل 11 معادلة والرسم الوحيد على تأدية الخدمات 08 معادلات وعدم مرونة النظام الضريبي وتشوهه زيادة معدلات الضغط الضريبي التي بلغت سنة 1986 ما يقارب 45.6%، مما أثقل كاهل المكلفين بالضريبة ما يجعل معدلات التهرب الضريبي في ازدياد.
- **ضعف الإدارة الضريبية:** حيث يعتبر الإدارة الضريبية همزة وصل بين المكلف بدفع الضريبة والنظام الضريبي، إلا أن عدم وجود موظفين أكفاء على مستوى الإدارة الضريبية نتيجة المستوى التعليمي المتدني،ما جعل تنفيذ البرامج والسياسة العامة للضريبة يفشل إضافة إلى غموض التشريعات والنصوص.

[1]- حسيبة عليوات، **السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار-دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2001-2016)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، 2019-2020، ص: 141.

- **ضعف العدالة الضريبية وثقل العبء الضريبي:**أدى تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها إلى ثقل العبء الضريبي في الجزائر فنجد معدل الضريبة على أرباح الشركات المطبق آنذاك قد بلغ 55%.
- **عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار:**تسعى الدول إلى استقطاب المستثمرين سواء في الداخل أو الخارج بوضع امتيازات أهمها الإعفاءات الضريبية، وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة.

حيث كانت الانطلاقة الأولى للإصلاحات الضريبة بعد إنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي والتي وضعت تقريرا مفصلا سنة 1989 حول الإصلاح الضريبي في الجزائر، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992 من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تجنيد إيرادات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة.
- التوزيع الفعال للموارد.
- عدالة النظام الضريبي.
- بساطة النظام الضريبي وانسجامه مع الدول الأخرى.

حيث أن هذه الإصلاحات في مجملها تمحورت خلق ضرائب حديثة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والأرباح المهنية وأرباح الشركات إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة.

أ- **الضريبة على الدخل الإجمالي:**

[1]- ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 55، العدد 02 2009، ص: 181.

تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على إنشاء ضريبةوحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة إضافة إلى الاستثناءات التالية[1]:

الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون والناجمة عن ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية وكذلك الأرباح المحققة من الأنشطة المنجمية.

الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون الذين:

- يقومون بعمليات الوساطة من أجل شراء عقارات أو محلات تجارية أو بيعها أو يشترون باسمهم نفس الممتلكات لإعادة بيعها.
- يستفيدون من وعد بالبيع من جانب واحد يتعلق بعقار، ويقومون بسعي منهم أثناء بيع هذا العقار بالتجزئة أو التقسيم، بالتنازل عن الاستفادة من الوعد بالبيع إلى شاري كل جزء أو قسم.
- يؤجرون مؤسسة تجارية أو صناعية بما فيها من أثاث أو عتاد لازم لاستغلالها سواء أكان الإيجار يشتمل على كل العناصر غير المادية للمحل التجاري أو الصناعي أو جزء منها أم لا.
- يمارسون نشاط الراسي عليه المناقصة وصاحب الامتياز ومستأجر الحقوق البلدية.
- يحققون أرباحا من أنشطة تربية الدواجن والأرانب عندما تكتسي هذه الأنشطة طابعا صناعيا.
- يحققون إيرادات من استغلال الملاحات أو البحيرات المالحة أو الممالح.
- المداخيل المحققة من قبل التجار الصيادين، الربابنة الصيادين، مجهزي السفن ومستغلي قوارب الصيد،وضع إعفاءات من أجل تطوير الاستثمار وإعطاء ديناميكية وحركية للمعاملات الاقتصادية والتي تمثلت في ثلاث أنواع من الإعفاءات:

[1]- المديرية العامة للضرائب، **الضريبة على الدخل الإجمالي، الأرباح المهنية**، اطلع عليه بتاريخ 2021/04/30على الساعة 19:16، من خلال الموقع التّالي:**https://www.mfdgi.gov.dz/**

النّوع الأوّل: يستفيد من الإعفاء الدائم

الأشخاص الذين يقل دخلهم الصافي الإجمالي أو يساوي الحد الأدنى الضريبي المحدد في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي.

المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها.

مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.

المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

النّوع الثّاني: يستفيد من الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات

جميع الأفراد اللذين يمارسون الأنشطة الحرفية.

النّوع الثّالث: يستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات

الأنشطة التي يقوم بها الشباب المقاول في إطار أنظمة "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو"الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"أو"الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، وهذا ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

تحدد مدة الإعفاء بست (6) سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها.

وتمدد هذه الفترة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.

عندما تكون الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين

على البطالة"، منشأة في منطقة تستفيد من إعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، فإن فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي تحدد بـ10 سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

إلا أنها واجهت عدة انتقادات فيما بعد تمثلت في[1]:

أولاً- محدودية القدرة على ضبط الدخل الحقيقي للمكلف: يقع الإشكال في هذه الضريبة خاصة فيما الاستثناءات التي خص بها المشرع الأشخاص الذين تفرض عليهم هذه الضريبة والذين لا يزاولون نشاطهم لدى الهيئات العمومية، حيث أنها تعتمد على تحديد المبلغ الدقيق للدخل الذي حققه المكلف استنادا إلى تصريحاته والمعلومات المتوفرة لديه حيث أن إدارة الضرائب لا تحتوي على الوسائل الضرورية لتحديد الدخل الحقيقي للمكلف والذي يكون مغالط فيه في معظم الأحيان.

ثانيًا- الإعفاءات الكبيرة لهذه الضريبة: احتوت هذه القاعدة على الكثير من الاستثناءات التي اختلفت على ما كانت مبرمج لها، حيث أصبح العديد من الأنشطة معفيون من هذه الضريبة مما جعل الأفراد يتحوطون عن طريق الدخول في حيز الاستثناءات بطرق ملتوية مما يفقد الدولة حجم لا بأس من الإيرادات المتأتية من هذه الضريبة.

ثالثًا- أزمة الدخل السنوي الصافي للمكلف: يتم تحديد الدخل الصافي بعد خصم الأعباء التي تنتج من العمليات التي يقوم بها المكلف والخاضعة لهذه الضريبة، لكن الكثير من المكلفين يستغلون هذه القاعدة لدفع أقل دخل ممكن عن طريق تزوير الفاتورات وزيادة الأعباء من أجل تخفيض الإيرادات.

ب- الضريبة على أرباح الشركات:

تتمثل الضريبة على أرباح الشركات في ضريبة نسبية مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الشركات أو الأشخاص المعنويين حيث يمكن إيجاز الوعاء الضريبي لهذه الضريبة في النقاط التالية[2]:

[1]- ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات في الجزائر**، مرجع سابق، ص: 314.
[2]- المادة 135، الباب الثاني، القسم الأول من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة.

ربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي، الذي يساوي الفرق بين الريوع المقبوضة من طرف المؤسسة والأعباء التي تتحملها، ويتم تحديد الربح الصافي حسب نتائج مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها من طرف كل مؤسسة، بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول، سواء أثناء الاستغلال أو في نهايته.

ويترتب عن ذلك أن الربح لا ينتج فقط عن الفوائد والخسائر في شكل مداخيل أو رأس مال الناشئة عن عمليات تقوم بها المؤسسة، بل أيضا من مقارنة قيم الأصول والخصوم التي تم جردها تبعا للقانون التجاري، حيث يحدد الربح الخاضع للضريبة اعتمادا على نتيجة المحاسبة،المحسوبة بإعادة الإدماج والحسومات الجبائية.

إذ حدد المشرع الجزائري معدل الضريبة على أرباح الشركات وفق المنهج التالي[1]:

19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

23%بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.

26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

ج- الرسم على القيمة المضافة:

الرسم على القيمة المضافة هو ما يفرض على الأشخاص الذين يزاولون نشاطات صناعية أو تجاري أو حرفية حيث يصنف إلى قسمين وفق الشكل الموالي:

[1]- المادة 150من القسم التاسع من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة.

الجدول رقم (22): جدول يوضح أصناف الرسم على القيمة المضافة:

أصناف الرسم على القيمة المضافة	
العمليات الخاضع لها وجوبا	**العمليات الخاضع لها اختياريا**
العمليات التي تتضمن الأملاك المنقولة:جميع العمليات الناتجة عنها في إطار البيع بالجملة للمبيعات أو عمليات الاستيراد وعمليات المتاجرة في عمليات البيع للكحول والمشروبات الأخرى المماثلة له الخاضعة لحق النقل إضافة إلى المجوهرات الثمينة المستوردة والذهب والفضة والتحف الفنية والأدوات العتيقة. **العمليات التي تتضمن الأملاك عقارية:**والمتمثلة في الأشغال العقارية والعمليات التي يقوم بها لوسطاء لشراء أو بيع الأملاك العقارية أو المحلات التجارية، عمليات البناء والتهيئة للعقارات ذات الاستعمال السكني أو المخصصة لنشاط ما. **أداء الخدمات:** كل عمليات الإيجار للأملاك المنقولة والعقارية أشغال الدراسات إضافة إلى عمليات النقل والبضائع المبيعات الموجهة للاستهلاك، الأشغال العمليات ذات طابع طبي	الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة. الأشخاص الذين يحققون عمليات التصدير. شركات البترولية. مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء.

أو شبه طبي وبيطري أشغال الهاتف والتيلكس، العروض والتسلية، عمليات البنوك والتأمينات.	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا المادة: 02و03 من القسم الأول لقانون الرسوم على رقم الأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة أعفت عدة منتوجات من الرسم على القيمة المضافة، وهذا لعدة اعتبارات حيث يمكن إيجاز هذه المنتوجات في المنتوجات التالية:

جميع عمليات بيع الخبز أوعمليات بيع المواد التي تدخل في صنع الخبز مثل الدقيق والسميد الحليب والقشدة الغير مركزين والمركزين الممزوجين أو غير ممزوجين بالسكر.

الخدمات المحققة من أجل أهداف إجتماعية مثل: المطاعم التي تقدم الأطعمة للطلب أو المحتاجين دون تحقيق أي ربح، إضافة إلى السيارات السياحية المستوردة في إطار الامتيازات الممنوحة للمجاهدين ومعطوبي جيش التحرير الوطني وأبناء الشهداء المعوقين والمصابين بأمراض مزمنة.

من خلال ما ذكرناه سابقا نجد أن السياسة المالية بشقها التحصيل الضريبي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى فهي تهدف إلى التأثير على الطلب الكلي وحجم الاستثمارات عن طريق تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة.

الشكل رقم (22): يبين تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من(2000 إلى 2016) (الوحدة مليون دج).

المصدر: من إعداد الباحث إعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

من خلال الشكل السابق نجد أن الميزانية العامة للدولة حققت عجزا في معظم الفترات رغم ارتفاع أسعار البترول ما عدا في السنوات 2001 والتي بلغت خلالها 17 مليار دينار ليصبح سنة 2002 10.5 مليار دينار وليبدأ بعدها تحقيق المستويات السلبية للميزانية العامة للدولة، حيث بلغ سنة 2844.55- مليار دج وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

انتهاج الجزائر سياسة توسعية في ضل البرامج المخطط لها مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والتي صرفت خلالها أموال طائلة كان من المفترض أن يتم تخزينها في صندوق ضبط الإيرادات من أجل مواجهة الأزمات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل القريب والمتمثلة في أزمات انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

عدم خلق وعاءات ضريبية جديدة تجعل الدولة في منئ عن الاعتماد على الجباية البترولية بصفة كبيرة في الميزانية العامة للدولة وهذا ما يبنه الشكل الموالي:

الشكل رقم (23): يبين مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة الوحدة (نسبة مئوية)

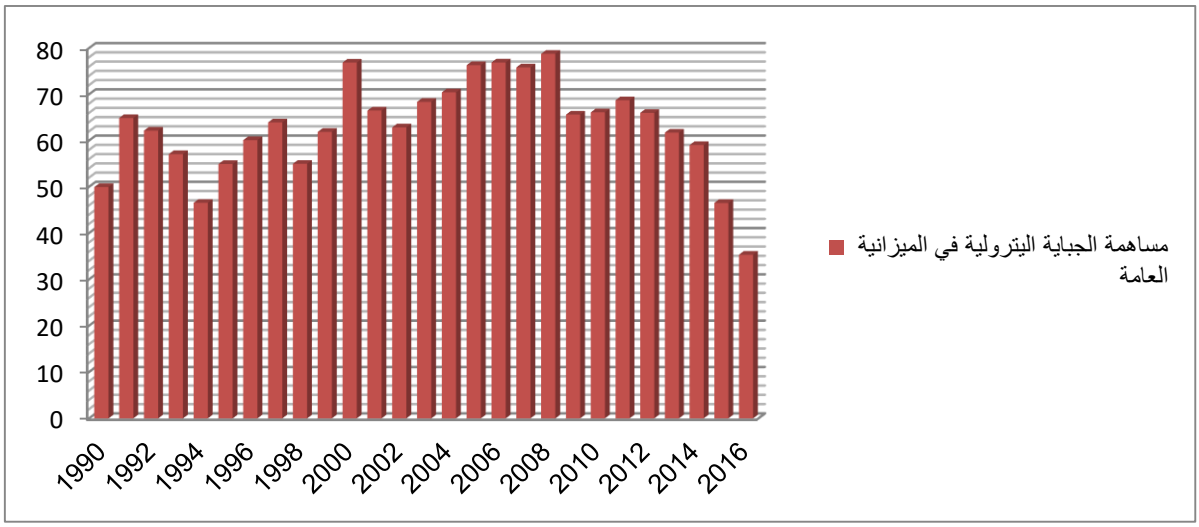

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapports: 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002

عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور إيرادات العامة في الجزائر**، مجلة أفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05، ص: 55.

حيث نجد من خلال الشكل الموالي أن أساس الإيرادات العامة للدولة يتكون من الجباية البترولية التي بلغت أعلى مستوياتها سنة 2000 بقيمة76% من إجمالي إيرادات العامة للدولة لتهبط إلى نسبة 66.12 سنة 2010 نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية من جراء أزمة الرهون العقارية لسنة 2008، ثم أصبحت سنة2015 ما يقارب 46.51% ومنه يمكن إستخلاص أن الأسعار البترول والمداخيل المتأتية منها لها صدمة مباشرة وسريعة على مستويات الاتفاق العام،وهذا ما يفسر العجز في الميزانية العامة للدولة وإهمال الدولة للجباية العادية التي لم يتم التمكن من إعادة تفعيلها في الإيرادات العامة للدولة، مما جعل عمليات التهرب والغش الضريبي في تزايد مستمر.

الفرع الثّاني: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية بأدواتها من أهم محددات عمليات النمو الاقتصادي كونها تهدف إلى تحقيق حالات التوازن الاقتصادي عن طريق التحكم في الكمية النقد المطروحة في السوق والتي تعتبر المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية عن طريق تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية حيث مرة

السياسة النقدية بحالتين في الجزائر حالة إبان النظام الاشتراكي، وحالة أخرى بعد الإصلاحات المشروطة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث أن الحالة الأولى تميزت بها السياسة النقدية بأنها سياسة جوفاء لا تتبع أي معايير اقتصادية ومرتكزة على تنفيذ برنامج الحكومي عن طريق ضخ الخزينة العمومية للأموال إلى المؤسسات العمومية دون تدخل البنك المركزي والذي كان يكتفي بالتقييد وفقط.

حيث تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي عن طريق تحكم في العرض النقدي ومتكون من مجموعه وسائل الدفع والذي يشمل إلى جانب كميه النقد قانوني المتداول مبلغ ودائع تحت الطلب والمتمثلة في أرصده الحسابات الجارية لصالح الجمهور في مراكز الشبكات البريدية والبنوك أو الخزينة العمومية والتي تعرف ب M1إضافة إلى السيول المحلية المواجهة للاحتفاظ المؤقت للقوى الشرائية مضاف إليه الودائع لأجل .

السياسة النقدية في ضل الإصلاحات الاقتصادية:

اعتبر قانون النقد والقرض 90–10اللبنة الحقيقية للاستقلال نظام المصرفي والمالي في الجزائر حيث قام بإبراز دور السلطات النقدية في تقرير السياسة النقدية وهذا من خلال الاستقلالية التامة للبنك المركزي في اتخاذ القرار إضافة إلى عدة نقاط أخرى نذكر منها[1]:

[1]- مدوخ ماجد، صاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ضل الإصلاحات النقدية**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس2005، ص: 292.

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: ويقام نظام المصرفي في مستوي لقد كانت هيئه التخطيط صاحب القرارات النقدية في الجزائر والتي كانت تبنى إعتمادا على الأسس الكمية الحقيقية، حيث كان الهدف الأسمى هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة في ظل التخطيط المركزي للاقتصاد إلى أن جاء قانون النقد والقرض الذي تبنى مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية بمعنى أن القرارات النقدية أو سياسة النقدية أصبحت توضع من طرف سلطات النقدية بعيدا عن هيئه التخطيط وذلك بالاعتماد على خطه نقدية واضحة تهدف إلى:

وضع البنك المركزي في قمة الهرم للنظام النقدي وإعتباره صاحب القرار في السياسة النقدية.

إعادة الديناميكية الحركية للدينار داخليا بين المؤسسة العمومية والخاصة والعائلات.

تسيير السياسة النقدية كوسيلة من وسائل بحث عن الاستقرار الاقتصادي وتفعيل أدواتها للتحكم فيه.

إعطاء الأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية مرونة نسبية، لكي تصبح لها الفعالية في التأثير على الاقتصاد الوطني ومعدلات الاستثمار.

إذ نتج عن قانون النقد والقرض إعطاء صفة بنك البنوك للبنك المركزي حيث أصبح له دورا رقابيا وإشرافيا على البنوك التجارية، وملجأ للإقراض من أجل التأثير على السياسة النقدية، أما البنوك التجارية فأصبحت مكان لتوزيع القروض والائتمان.

فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية: ألغى قانون المالية لسنة 1966 سقف التسبيقات من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية إلى غاية صدور قانون النقد والقرض حيث كان تنفيذ العجز الميزاني في شكل تسبيقات وحساب بريدي جاري دائن وثانويا لدى البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب الإجباري بنسبة 5% من الودائع لسندات الخزينة العمومية القصيرة الأجل، مما خلق نسبة من الدين الذي بدأ في التزايد تدريجيا في ضل تعثر المؤسسات الوطنية،هذا الأمر كان له أثار جد وخيمة على السياسة النقدية في حد ذاتها والتي تم تفاديها بمجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

- إرجاع ديون الخزينة العمومية إتجاه البنك المركزي المتراكمة إلى غاية14 أفريل 1990 وفق جدول يمتد إلى غاية 15 سنة.
- تحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية إلى 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية العادية للسنة المالية السابقة، مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 240 يوما، مع تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية.
- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20 % من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.
- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان: إستمدت المؤسسات العمومية تمويل مشاريعها من طرف الخزينة العمومية فيضل النظام الموجه، حيث تحدد دور المنظومة المصرفية في تسجيل حركة الأموال من الخزينة العمومية إلى المؤسسات العمومية مما كان يتنافي مع الوظائف المخصصة لكل من البنوك التجارية والبنك المركزي والخزينة العمومية[1]، الأمر الذي خلق تداخل في الوظائف التمويلية.

وقد كان هناك دراية بهذه المشكلة، مما كان له اثر في إنشاء قانون النقد والقرض والذي بموجبه تم الفصل بين الدائرتين عن طريق القيام بإبعاد الخزينة عن منح القرض للمؤسسات العمومية، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية محضة،بل أصبح يخضع لقواعد مصرفية بحثة وهذا في ظل تطور الكتلة النقدية في الجزائر عن طريق تراكم احتياطات الصرف الأجنبي.

[1]- زاوي فظيلة ، شدري معمر سعاد، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017**،مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 01، مارس 2021، ص: 78.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2016):

لِتجسيد الدّراسة التّحليلية للموضوع وَالّتي تناولت ابرز الجوانب لكل مِن الاقتصاد الموازي وَالنّموّ الاقتصاديّ في الجزائر وَمعرفة الأثر المترتّب للاقتصاد الموازي على النّموّ الاقتصاديّ، تمّ التّطرّق إلى الدّراسة القياسية مِن أجل وضع علاقة رياضية وَإحصاء الأثر بين المتغيّرات، حيث تمّ الاعتماد على برنامج إفيوز 10بإنتهاج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLكأحد تطبيقات القياس الاقتصادي كونها تُساعد على تحليل العلاقة وَإظهار مستويات التّكامل المشترك بين المتغيّرات في الأجلين الطّويل وَالقصير، والتي تتمثل في دراسة القياسية للأثر المباشر للاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016.

المطلب الأوّل: دراسة السلاسل الزمنية وتحديد نموذج الدراسة في العلاقة المباشرة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي(الحالة الأولى)

كما تطرقنا سابقا سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة العلاقة المباشرة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي عن طريق إنتهاج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLوهذا خلال المدى الطويل الأجل والمدى القصير الأجل وفق الشكل الموالي :

الشكل رقم 24: يبين التأثير المباشر للاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي

المصدر :من إعداد الباحث

الفرع الأوّل: مفهوم السلسلة الزمنية وأنواعها:

تعتبر السلاسل الزمنية من مواضيع الإحصائية الهامة في دراسة الظواهر التي تحدث خلال مده معينه ومن أجل تحليل السلسلة الزمنية والوصول إلى وصف دقيق لها يمكن من بناء نموذج مناسب لتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج الهامة.

حيث تضمنت السلاسل الزمنية محل دراسة كل من سلسله الزمنية الخاصة بالاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، إضافة إلى السلسلة الزمنية الخاصة بالنمو الاقتصادي والممثل عن طريق الناتج الداخلي الخام(pib) خلال نفس المدة، وهذا بإستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDLالمطورة من طرف(Pesaran et al)، سنة (2001)حيث

أن هذه المنهجية تختلف عن باقي المنهجيات القياس الاقتصادي إذ أنه يمكن دراسة المتغيرات التي تكون مختلفة في درجة الاستقرارية وهذا بتوفر الشروط التالية[1]:

- جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى.
- جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.
- بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى والبعض الأخر مستقرة عند الفرق الأول.

كما أن هذه المنهجية تساعد أيضا عندما تكون السلاسل الزمنية قصيرة وتمتاز بتقدير النموذج من خلال العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقرة في المدين الطويل والقصير، وفي نفس المعادلة الخاصة بالنموذج، بالإضافة إلى تقدير المعلمات المستقلة في المدين القصير والطويل وتعمل أيضا على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتيAUTO CORRELATION، وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة[2].

حيث يمكن أن تكتب الصيغة العامة للنموذج وفق المعادلة التالية:

$$\gamma_t = \alpha + \sum_{t=1}^{\rho} \gamma_t \gamma_{t-1} + \sum_{f=1}^{k} \sum_{t=0}^{a} \beta_{tf} x_{j.\tau-\epsilon} + \varepsilon_\tau$$

الفرع الثّاني: صياغة النموذج القياسي و دراسة استقرارية النموذج :

1- صياغة النموذج القياسي

[1]- جلولي نسيمة، مقران محمد، **مداخلة بعنوان منهجية الانحدار الآتي للفجوات الزمنية الموزعةARDLكأحد تطبيقات القياس الاقتصادي**، الملتقى لوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ضل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يوم 14 نوفمبر 2019، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.

[2]- طهراوي فريد، **دراسة قياسية لأثر النشاط النّقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجيةARDL**، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015، ص: 374.

سوف نستخدم في هذه الدراسة دالة النمو الاقتصادي والمعبر عنها بدالة الناتج الداخلي الخام وهذا لقياس أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2016، حيث يعتبر الاقتصاد الموازي متغير مستقل إذ تأخذ هذه الدالة لشكل الموالي:

$$Y=f(EP)$$

حيثy تمثل النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.

EP تمثل الاقتصاد الموازي.

وتعطى الصيغة للنموذج بالعلاقة التالية:

$$\gamma = B_0 + B_1\, EP + U_t$$

الشكل رقم (25): يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي والاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016

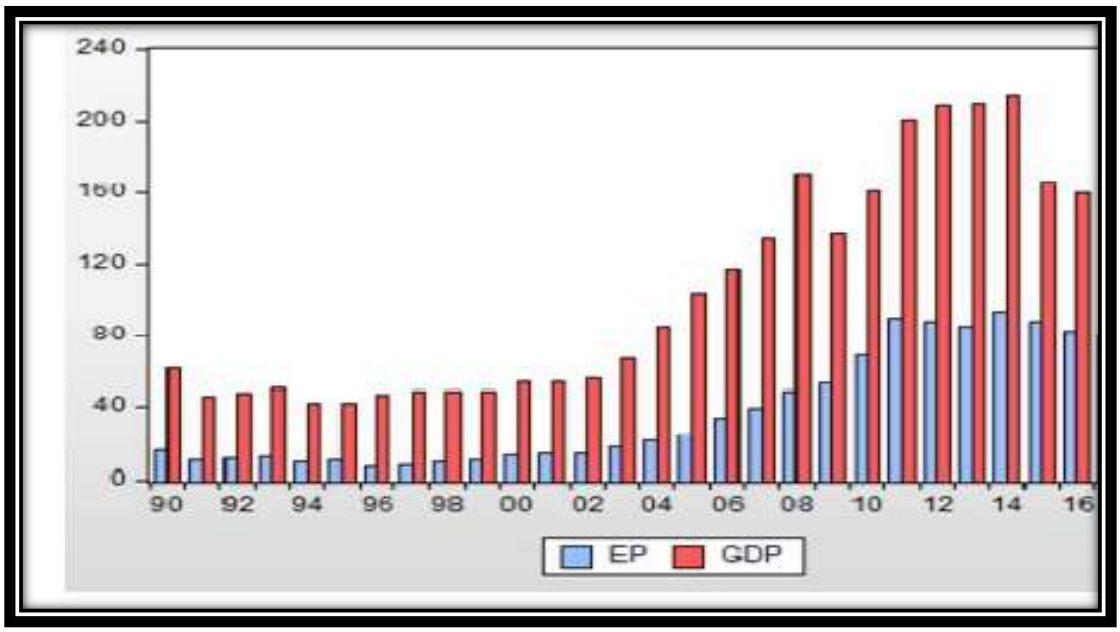

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن هناك تجانس شكلي فيما يخص كل من تطور مستويات النمو الاقتصادي المعبر عنه بدلالة الناتج الداخلي الخام ومستويات الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 إذ يبن وجود علاقة بين المتغيرين(علاقة سببية)، وهذا ما تؤكده نسبة تنامي معدلا ت كلا المتغيرين خلال نفس المدة والتي يوضحها الشكل الموالي:

2- دراسة استقرارية النموذج

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة Stationaryإذا توفرت فيها الخصائص التالية[1]:

- **ثباث متوسط القيم عبر الزمن**

$EY_I = \mu$.....01

- **ثباث التباين عبر الزمن**

$Vy_I = \sigma^2$.....2

أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمد على الإزاحة (الإبطاء) بين قيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير أي أن:

$$\gamma_k = E(\gamma_t - \mu)(\gamma_{t+k} - \mu) \text{.....03}$$

حيث أن kفترة الإبطاء

- زمن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر في البيانات الزمنية زائفة (sourieurs).
- كبر معامل التحديد R^2،وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط تسلسلي ذاتي(autocorrelation) يظهر البواقي residuals
- **اختبار الجذر الوحدة في استقرارية السلسلة الزمنية THE UNIT ROOT TEST**

اختبارات ديكي فولر (1979) "Dickey-Fuller":ترتكز هذه الاختبارات على تقدير ثلاث نماذج مُختلفة، كُلّ نموذجٍ عبارةٌ عن مسار انحدار ذاتي مِن الدّرجة الأولى "$AR_{(1)}$" (بدون ثابت، بِثابت، بِثابت وَمُركّبة اتّجاه عام خطية).

"$AR_{(1)}$" بِدُون **ثابت** $[\mathbf{1}](1 - \Phi_t L)x_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow \Phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$

"$AR_{(1)}$" بثابت $[\mathbf{2}](1 - \Phi_1 L)(x_t - \mu) = \varepsilon_t,\ \ E(x_t) = \mu$

"$AR_{(1)}$" بثابتوَمُركّبة اتّجاه عام خطّية $[\mathbf{3}](1 - \Phi_1 L)(x_t - \alpha - \beta t) = \varepsilon_t$

النّموذج الأوّل:

[1]- أحمد سلطان محمد، **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية بالمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 19، العدد 20، ص:482.

$$(1 - \Phi_t L)x_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = \Phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t \quad \textbf{[1]}$$

يتمّ اختيار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \Phi_1 = 1 \\ H_1 : |\Phi_1| < 1 \end{cases}$$

إذا كانت H_0 صحيحة يكتب النّموذج **[2]**

$$(1 - L)x_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + \varepsilon_1 \Leftrightarrow x_t = x_0 + \sum_{i=1}^{t} \varepsilon_i$$

هذا النّموذج مِن نوع DS وَهو عبارةٌ عن مسارٍ عشوائيٍّ ذُو طبيعةٍ محضةٍ، يُصبح المسار مُستقرًا بِإجراء فُروقات مِن الدّرجة الأولى:

$$(1\text{-}L)X_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow \Delta X_t = \varepsilon_t \textbf{[3]}$$

إذا كانت H1 صحيحةٌ فَإنّ النّموذج عبارةٌ عن مسار إنحدار ذاتي مِن الدّرجة الأولى "$AR_{(1)}$" مُستقرٌ.

النّموذج الثّاني:

$$(1\text{-}\Phi_t L)\,(X_t\text{-}\mu) = \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = \Phi_1 X_{t\text{-}1} + c + \varepsilon_t\,,\ c = \mu\,(1\text{-}\Phi_1) \textbf{[4]}$$

يتمّ اختيار الفرضيتين[1]:

$$\begin{cases} H_0 : \Phi_1 = 1 \\ H_1 : |\Phi_1| < 1 \end{cases}$$

إذا كانت H_0 صحيحة ($\Phi_1 = 1 \Rightarrow c = 0$) يكتب النّموذج

$$X_t = X_{t\text{-}1} + \varepsilon_t \textbf{[5]}$$

هذا النّموذج مِن نوع DS وَهو عبارةٌ عن مسارٍ عشوائيٍّ بِدُون ثابت ذُو طبيعةٍ عشوائية محضةٍ، يُصبح المسار مُستقرًا بِإجراء فُروقات مِن الدّرجة الأولى:

$$(1\text{-}L)X_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow \Delta X_t = \varepsilon_t \textbf{[6]}$$

إذا كانت H_1 صحيحةٌ فَإنّ النّموذج عبارةٌ عن مسار انحدار ذاتي مِن الدّرجة الأولى "$AR_{(1)}$" مُستقرٌ ثابتٌ.

النّموذج الثّالث:

$$(1\text{-}\Phi_t L)\,(X_t\text{-}\,\alpha\,\text{-}\,\beta t) = \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = \Phi_1 X_{t\text{-}1} + bt + c + \varepsilon_t\,,\ c = \alpha\,(1\text{-}\Phi_1) + \Phi_1\beta,$$
$$b = \beta(1\text{-}\Phi_1) \quad \textbf{[7]}$$

يتمّ اختيار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \Phi_1 = 1 \\ H_1 : |\Phi_1| < 1 \end{cases}$$

إذا كانت H_0 صحيحة ($\Phi_1 = 1 \Rightarrow c = b,\ b = 0$) يكتب النّموذج

$$X_t = X_{t\text{-}1} + \beta + \varepsilon_t \textbf{[8]}$$

[1]- عدوكة لخضر، بوشتة يحي،**اختبارات الجذر الأحادي: دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06،سنة 2016، ص:138.

هذا النّموذج مِن نوع DS وَهو عبارةٌ عن مسارٍ عشوائيٍّ بِثابت وَلكن بِمركبة اتّجاه عام ذات طبيعةٍ مُختلطة (مُحدّدة وَعشوائية)، يُصبح المسار مُستقرًا بِإجراء فُروقات مِن الدّرجة الأولى:

$$(\Delta)X_t = \beta + \varepsilon_t \textbf{[9]}$$

إذا كانت H_1صحيحة وَبِوضع $v_1 = X_t - \alpha - \beta t$يُمكن كتابة النّموذج كَالآتي:

$$X_t = \alpha + \beta t + v_t \textbf{[10]}$$

$$\boldsymbol{v_t = \frac{1}{1 - \Phi_1 L}\varepsilon_t}$$

2-1- دراسة الاستقرارية للسلسلتي الاقتصاد الموازي، عند المستوى:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار ديكي فولر

نتائج الاختبار للسلسلة الاقتصاد الموازي					
النموذج	**القيمة المحسوبة**	**القيم الحرجة (%1)**	**القيمة الحرجة (%5)**	**القيمة الحرجة (%10)**	**القرار**
ثابت	2.26	3.71-	2.98-	2.62-	غير معنوي
ثابت واتجاه عام	0.66-	4.53-	3.59.-	3.23-	غير معنوي
بدونهما	4.57	2.65-	1.95-	1.60-	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10
اعتمادا على الملاحق (01-02-03-04-05-06)

من خلال الجدول الذي يبين نتائج اختبارات الاستقراريةADF باستعمال برنامج الايفيوز نلاحظ أن القيمة P – valueأكبر من 0.05 في النماذج الثلاثة جميعها في السلسلة الزمنية الخاصة بالاقتصاد الموازي بحيث لا يمكن رفض الفرضية وجود الجذر الوحدوي في المستوى من أجل معنوية 01 %، 05%، 10% ومنه فإن كلا السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين عند المستوى.

2-2- دراسة الاستقرارية لسلسلة الناتج الداخلي الخام عند المستوى:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار ديكي فولر

نتائج الاختبار للسلسلة الناتج الداخلي الخام					
النموذج	**القيمة المحسوبة**	**القيم الحرجة (%1)**	**القيمة الحرجة (%5)**	**القيمة الحرجة (%10)**	**القرار**
ثابت	0.93	3.71-	2.98-	2.62-	غير معنوي
ثابت واتجاه عام	1.82-	4.35-	3.59-	3.23-	غير معنوي

بدونهما	3.75	2.65-	1.95-	1.60-	غير معنوي

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول الذي يبين نتائج اختبارات الاستقراريةADF باستعمال برنامج الايفيوز نلاحظ أن القيمة P – valueأكبر من 0.05 في النماذج الثلاثة جميعها السلسلة الزمنية الخاصة بالنمو الاقتصادي بحيث لا يمكن رفض الفرضية وجود الجذر الوحدوي في المستوى من أجل معنوية 01 %، 05%، 10% ومنه فإن كلا السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين عند المستوى.

2-3-دراسة الاستقرارية لسلسلتي الاقتصاد الموازي والناتج الداخلي الخام عند الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول رقم (25):نتائج اختبار ديكي فولر عند فروقات من الدرجة الأولى

نتائج الاختبار للسلسلة الاقتصاد الموازي					
النموذج	**القيمة المحسوبة**	**القيم الحرجة (%1)**	**القيمة الحرجة (%5)**	**القيمة الحرجة (%10)**	**القرار**
ثابت	3.32-	3.72-	2.98-	2.63-	معنوي
ثابت واتجاه عام	4.43-	4.39-	361-	3.24-	معنوي
بدونهما	2.42-	2.66-	1.95-	1.60-	معنوي
نتائج الاختبار للسلسلة الناتج الداخلي الخام					
ثابت	4.20-	3.72-	2.98-	2.63-	معنوي
ثابت واتجاه عام	4.41-	4.37-	3.60-	3.23-	معنوي
بدونهما	2.78-	2.66-	1.95-	1.60-	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10
اعتمادا على الملاحق (07-08-09-10-11-12)

من خلال مخرجات برنامج الايفيوز الجدول السابق نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة ،ومنه فإن النموذج مستقر عند الفروقات من الدرجة الأولى لكلى السلسلتين .

المطلب الثاني : تقدير النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDLوتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC

الفرع الأول : تقدير النموذج

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Yt = \alpha 0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta i \; yt-1 + \sum_{i=0}^{q} \sigma i \;\; ept-1 + \varepsilon t$$

حيث تمثل ϑ ، σمعلمات المتغيرات وتشير p، qإلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، بينما يمثل ε حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني :إختبار رتبة الإبطاء

ويتم إختبار رتبة الإبطاء في نموذج ARDL حسب معيارAIC قبل أن يتم تقدير النموذج المحدد بهدف إلغاء الترابط التسلسلي أو الذاتي للأخطاء العشوائية[1].

من خلال نتائج تقدير نموذجARDL المبينة في الملحق رقم 01 فإن درجة تباطؤ المثلى هي الدرجة 01 وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): يبين درجة تأخر النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ

[1]- فاطمة الزهراء زرواط، أمين حواس، **واردات السلع الرأس المالية والنمو الاقتصادي في الصين وفق منهجية**، مجلة المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيق، العدد31، 2013، ص: 215.

0	-794.7712	NA	1.65e+25	63.74170	63.83921	63.76874
1	-729.9629	114.0627*	1.28e+23*	58.87703	59.16956*	58.95817*
2	-725.8951	6.508517	1.28e+23	**58.87161***	59.35916	59.00683

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج .EVIEWS10

حيث إتضح بعد عملية تقدير النموذج باستعمال برنامج الايفيوز أن النموذج الأصح للدراسة قدر بنموذج ARDL(1.0) وفق الشكل الموالي والذي يؤكده الملحق رقم 26

الفرع الثالث اختبار منهج الحدود:

الجدول رقم (27):نتائج اختبار منهج الحدود

اختبار حدود التكامل (boundes test)				
F statistic	6.55	المعنوية	I(0)	**I(1)**
		%10	3.02	**3.51**
		%5	3.62	**4.16**
		%2.5	4.18	**4.79**
		%1	4.94	**5.58**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول السابق اختبار حدود التكامل (boundestest) نجد أن إحصائية فيشر (F statistic) المقدرة بـ6.55 تقع خارج المجال I(0) و I(1) عند مستوى المعنوية10%، 5%،2.5%،1% والتي تنص على رفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على

وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين موجبة أي أن الزيادة في الاقتصاد الموازي سوف تؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل الأجل

تقدير علاقة الأجل الطويل :

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود فإنه يتم قياس العلاقات الطويلة الأجل وفقا لنموذج .(ARDL)

حيث تم التوصل إلى قيم معلمات المقدرة التي تعبر عن معلمات طويلة الأجل للنموذج كما توضحه بيانات الجدول رقم 26 ، ويلاحظ من هذا التقدير ما يلي :

- جاءت تقديرات معدل الاقتصاد الموازي بإشارة موجبة وغير معنوية بحيث تقدر نسبة المعنوية ب (0.4298) وهذا ما يفسر ضعف تأثر تغيرات النمو الاقتصادي الممثل بحجم الناتج الداخلي الخام بمستويات الاقتصاد الموازي على المدى الطويل ، إذ انه يترتب عن الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي بمقدار درجة واحدة زيادة بمقدار 0.19 وحدة في الأجل الطويل .

الجدول رقم28 تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)

النموذج الأمثل ARDL (1.0)			
Regresso	**Conefficient**	**t- statistic**	prob
Ep	0.199130	0.247781	**0.4298**
intercept	537538.5	2.064179	**0.0505**

من مصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

تقدير العلاقة في الآجل القصير:

تتمثل الخطوة الأخيرة في هذا التحليل في تقدير المعلمات الخاصة بالأجل القصير من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ecm)، وذالك بان يتم أخذ حد الخطأ من المعادلة الانحدار المقدرة في الأجل

الطويل وإدراجهما في معادلة الأجل القصير مع أخذ فترة إبطائها بالإضافة إلى الفرق الأول **لكل المتغيرات بالنموذج مع مراعات فترات الإبطاء السابقة لكل متغير وتكون أقل من الأجل الطويل بفترة**

.

الجدول رقم29 : تقديرات الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطا (ECM)

النموذج الأمثل ARDL (1.0)			
Regresso	**Conefficient**	**t- statistic**	prob
Ep	2.561717	5.205447	**0.0001**
ECM (-1)	**-1.659958**	**-5153603**	**0.0001**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

يلاحظ من هذا التقدير أن النمو الاقتصادي يتأثر بالاقتصاد الموازي تأثيرا اجابيا حيث قدرت قيمة المعلمة ب 2.56 وقد كان معامل تصحيح الخطأ (ECM) ذات إشارة سالبة 1.65− بما يؤكد على وجود خاصية التكامل المشترك وعلاقة التوازن قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل .

- المطلب الثالث : الاختبارات التشخيصية للنموذج :

الفرع الأول : التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الدراسة

يتم فحص التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج باستعمال اختبار jarque –bera (JB) وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم30 : فحص التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة بواسطة اختبار jarque –bera

jarque –bera	0.77
Probability	0.07

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

حيث أوضحت نتائج اختبار **jarque –bera** الموضحة في الجدول السابق أن قيمة jarque –bera كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5 % الأمر الذي يعني رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري الذي ينص على أن البواقي النموذج تتوزع وفقا للتوزيع الطبيعي وتعتبر تلك الخاصية من الخصائص المرغوبة والتي يجب أن تتصف بها بواقي النموذج محل الدراسة .

الفرع الثاني : الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج :

أوضحت نتائج فحص الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج الدراسة والموضحة بالجدول الموالي باستخدام اختبار TEST (BGLM) Breush-Godfry Seriaal Correlation LM أن قيمة كل من Fالمحسوبة و CHI Square المحسوبة لم تثبث معنويتها عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي يتم قبول الفرض الصفري والذي ينص على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء .

الجدول رقم 31 : نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج

f- statistic	0.37	Chi –square statistic	0.63
Probability (2.21)	0.69	Probability	0.90

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

الفرع الثالث : اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات نموذج التكامل المشترك المقدرة لمتغيري الدراسة

يوضح الشكلين المواليين المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (cusum) المجموع التراكمي لمربعات بواقي نفس النموذج (cusum SQ) على الترتيب ويشير وقوع منحنى الرسم البياني للبواقي المقدرة في كلا الشكلين بين الحدين الأدنى و الأقصى للاختبار بان هناك اتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل لمتغيري معادلة التكامل المشترك وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي

لمتغيرات الدراسة فيما بين المديين القصير والطويل وهو ما أكدته قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي جاءت سالبة ومعنوية .

الشكل رقم (27) اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات المقدرة لنموذج التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي ((cusum) .

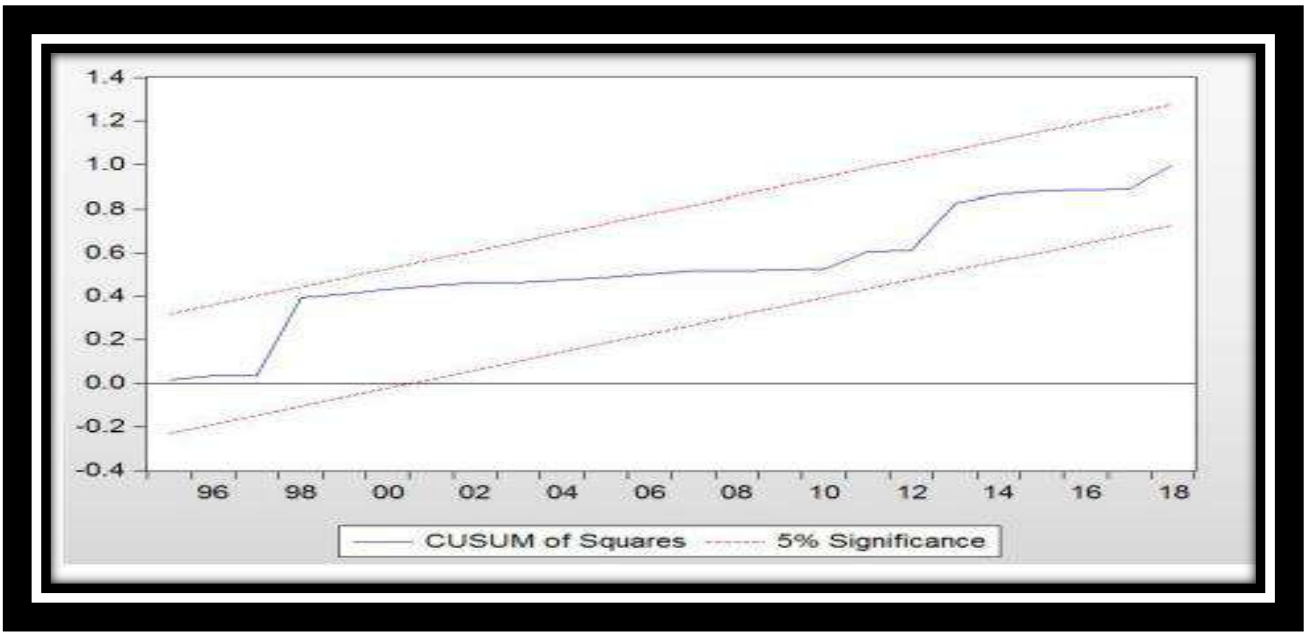

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

شكل رقم (28) اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات المقدرة للنموذج التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum SQ)

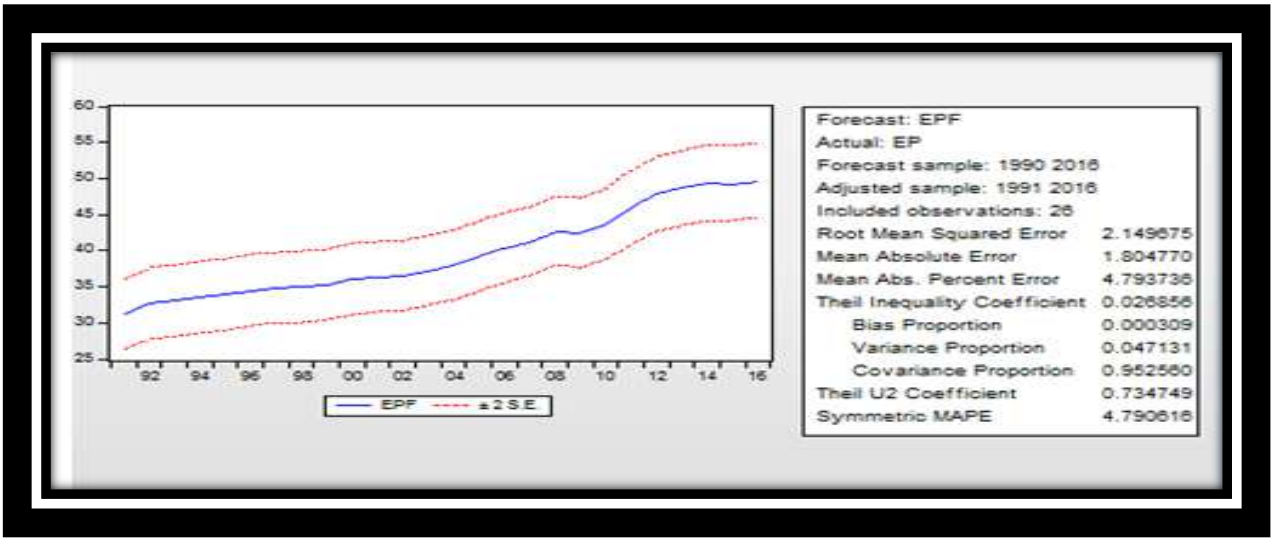

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS10

خُلاصة الفصل الثّاني:

تمّ التوصل من خلال هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الموازي ظاهرة متأصلة في الاقتصاد الجزائري ظهرت مند الاستقلال بحيث زادت حدتها مع الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، وهذا نتيجة تغير السياسات العامة للدولة والتي تمحورت في خوصصة المؤسسات واستقلالية الهيئات المالية وَالنّقدية في اتّخاذ القرار، ممّا كان له أثر على المتغيّرات الكلّية للاقتصاد الوطنيّ خاصةً النّموّ الاقتصاديّ المعبّر عنه بِمُعدّلات النّاتج الدّاخليّ الخام، إذ نجد أنّ الاقتصاد الموازي له تأثيرين على النّموّ الاقتصاديّ ببُعدين مُختلفين، تمثّل البعد الأوّل في التّأثير المباشر عن طريق تدوير الأموال المنتجة في الاقتصاد غير الرّسمي إلى الاقتصاد الرّسمي لِكيٍ تُساهم في النّاتج الدّاخلي الخام خلال الأجل الطويل ولكن بنسب ضئيلة وتأثير آخر ذو مستويات لا بأس بها في الأجل القصير .

وَمنه نجد أنّ الاقتصاد الموازي له سلبيات وَإيجابيات تختلف في مداها مِن دولة إلى أُخرى حسب النّظم وَالقوانين المؤطّرة للاقتصاد الموازي، وَالجزائر كَغيرها مِن الدّول تسعى جاهدةً إلى إدماج الاقتصاد الموازي

في الاقتصاد الرّسمي عن طريق مجموعة مِن القوانين الّتي تمّ سنّها مُؤخّرًا كون أنّ مُعظم الدّراسات وجدت أنّ للاقتصاد الموازي دورٌ مُهمٌ في تفعيل العجلة الاقتصادية وَزيادة مُعدّلات نُموّ الاقتصاد الوطني الأمر الّذي أكّدته دراستنا الحالية.

خـاتــمـــة

هدفت هذه الدراسة من خلال التطرق إلى القطاع الغير الرسمي والنمو الاقتصادي في الجزائر واهم التطورات التي مر بها إلى إبراز الأثر الناتج عن الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 كون هذه الحقبة كان بها أكبر الإصلاحات والتطورات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني خاصة التحول الهيكلي من النظام الاشتراكي الموجه إلى النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق).

وعليه فإن توجه البحث كان مركزا على المتغيرين محل الدراسة وأهم المتغيرات التي لها علاقة بهما وهذا تفادي للحشو الأدبي، حيث تم التطرق إلى أساسيات انتشار كل من ظاهرة الاقتصاد الموازي والتي أصبحت واضحة ولا يمكن أن تفاديها خاصة فيما يخص نسب الأموال المنهوبة بطرق غير شرعية وعمليات التهرب الضريبي ومستويات الفساد في البلاد إضافة إلى حجم العمالة التي لا ترقى إلى أدني مستويات الحماية من الأخطار، ودراسة أثره على النمو الاقتصادي من خلال معرفة الآثار المترتبة من جرائه على نمو الناتج الداخلي الخام كونه يعتبر من أهم المتغيرات التي لها دلالة على النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي يمكن إجازها في النقاط التالية:

- ظاهرة الاقتصاد الموازي ظاهرة متشعبة ولها أثأر على عدة متغيرات اقتصادية أهمها معدلات التحصيل الضريبي، معدلات الفساد، معدلات البطالة.
- على عكس النظرة السلبية التي يراها معظم الاقتصاديين إتجاه الاقتصاد الموازي، فإنه يمكن استنباط عدة مزايا من هذا الأخير كونه له ايجابيات جمة على الاقتصاد الكلي والمتمثلة في توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، وتخفيض معدلات الفقر وزيادة حجم الناتج الداخلي الخام الناتج عن تدوير جميع الأموال المتأتية من هذا القطاع إلى القطاع الرسمي بطريقة أو بأخرى.

- عدم وجود الأجهزة الرقابية والنظم الحقيقية التي تحد من انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي يجعل من هذا القطاع في تزايد لدرجة أنّه يصبح أداة لتوجيه السياسة العامة للدولة، حيث أصحب للاقتصاد الموازي قوة وهيمنة من خلال حجمه المتزايد في الاقتصاديات الدولية لحد انه يستحيل القضاء على هذه الظاهرة.
- يؤثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصاد تأثيرا مباشرا عن طريق الأموال التي تساهم في الناتج الداخلي الخام والناتجة عن إعادة تدويرها من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي إضافة إلى أثار غير مباشرة ناتجة عن تأثير الاقتصاد الموازي على المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر من بين أهم مؤشرات النمو الاقتصادي.
- رغم تعدد محددات النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنها ترتكز جميعها على المداخيل الناتجة عن بيع المحروقات الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني اقتصادا معرض للصدمات والأزمات.
- يؤثر الاقتصاد الموازي تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في المديين الطويل والقصير الأجل.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد تم وضع ثلاث فرضيات أساسية انبثقت عن الإشكالية العامة للبحث، حيث من خلال معالجة البحث تم التوصل إلى ما يلي:

بخصوص الفرضية الأولى التي أكدت على أن ظاهر الاقتصاد الموازي ظاهرة متأصلة في الاقتصاد الجزائري حتمت على الدولة التعايش معها، فقد تحققت من خلال النتائج المتحصل عليها والتزايد لمعدلات الاقتصاد الموازي على المستوى الوطني والذي وصل إلى معدلات مرتفعة خصوصا مع مطلع الألفية الجديدة أين زادت معدلات التهرب الضريبي ومعدلات الأموال الناتجة عن غسيل الأموال إضافة إلى معدلات الفساد التي تمحورت بعدة قضايا في جميع القطاعات.

1- بخصوص الفرضية الثانية والتي تمحورت في أن مؤشرات النمو الاقتصادي انحصرت في معدلات البطالة معدلات التضخم، معدلات الناتج الداخلي الخام، حاصل الميزان التجاري إضافة إلى الحصيلة الضريبة الناتجة بصفة كبيرة عن الإيرادات البترولية من بين أهم محدداته نجد أنها تحققت وهذا بعد دراستنا لأهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر وأهم مؤشراته.

أما بخصوص الفرضية الثالثة والمتعلقة بطريقة التأثير الذي يخلقه الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر فإننا نجدها قد تحققت بحيث ان الاقتصاد الموازي يؤثر على النمو الاقتصادي بشدة في الاجل القصير على عكي الاجل الطويل الذ يتميز بتأثير ضعيف . .

التوصيات:

على ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة هناك توصيات ندرجها وهي:

- ضرورة وضع النظم والقوانين التي من شأنها إعادة دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي تدريجيا كأسواق العملات.
- خفض الضغط الضريبي الذي يعتبر العامل الأساسي للتهرب الضريبي، والبحث عن أوعية جديدة للضريبة بدل التركيز على الأوعية القديمة وزيادة المعدلات الضرائب عليها.
- التفعيل المحكم للأجهزة الرقابية كمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية من أجل ردع وإيقاف جميع العمليات اللاخلاقية التي تحصل على مستوى الإدارة كالرشوة والفساد الإداري.
- تحسيس المؤسسات الخاصة بضرورة القيام بعمليات الضمان الاجتماعي، ووضع نظم سهلة وغير معقدة من أجل هذه العملية و بتكاليف منخفضة.
- تحسين مستويات الدخل الفردي عن طريق الزيادة في الأجور.
-

- وضع نصوص قانونية وتنظيمية مفادها تحرير الموظفين والسماح لهم بمزاوة انشطة ذات طابع قانوني خارج أوقات العمل.
- وضع التسهيلات للشباب خريج الجامعات من أجل الانخراط في العمل المقاولاتي وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق منهجية واضحة وبسيطة .

الاقتراحات:

هناك بعض الاقتراحات التي توصلناإليها والمتمثلة في:

- إنشاء هيئة رسمية خاص بالإحصاء والتخطيط من أهدافها القياس الدوري لحجم الاقتصاد الموازي ووضع خطط لدمج هذا الأخير في القطاع الرسمي.
- إعادة النظر في التوزيع العام للأجور ومستوياتها بين أفراد المجتمع كونه يحتوى على اللاعدالة في توزيعها.
- تفعيل النقد الالكتروني عن طريق تسهيل التعامل بالبطاقات المصرفية في جميع الأمكنة وتفادي التعامل النقدي مباشرة.
- إدماج سوق الصرف الموازي في القطاع الرسمي وإعادة سعر العملة إلى نقطة التوازن أي سعرها الحقيقي.
- وضع نظم ضريبية عادلة مع إمكانيات تقديم الاعفاءات والتخفيضات الدورية من أجل استقطاب المكلفين بالضريبة، إضافة إلى ضرورة استعمال نظم المعلومات من أجل التصريح الضريبي.

أفاق البحث:

من خلال هذه الأطروحة الموسومة بأثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر يمكننا أن نقترح الموضوعات التالية من أجل البحث:

- سبل دمج الاقتصاد الموازي في القطاع الرسمي بالجزائر.

- الأطر الممكنة من أجل السيطرة على سوق الصرف الموازي في الجزائر.
- أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي.
- دور النظم البنكية في كبح الاقتصاد الموازي.
- دور النظم المعلوماتية على التحصيل الضريبي.

قـائـمـة

الـمـصـادر وَالـمـراجـع

أوّلا: المراجع بِاللغة العربية

✓ **الكتب:**

أ- الكتب باللّغة العربية:

1. إبراهيم توهامي وَآخرون،**العولمة وَالاقتصاد غير الرّسمي**، دار الهدى، الجزائر، 2004.
2. إيهاب علي المسوي، كاظم أحمد بطاط، **الاقتصاد الموازي**، دار الأيام للنشر والتوزيع –عمان، ط01، 2015.
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الفقر والمجتمع دراسة في علم الاجتماع**، مؤسسة شباب الجامعة، (د.ط)، الإسكندرية، 2007.
4. الخطيب خالد، المهايني محمد خالد، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، منشورات جامعة دمشق، 1999.
5. روبرت كليتجارد، **السيطرة على الفساد**، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.
6. سالم العامري، طاهر الغالبي، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
7. صدقي عاطف، **مبادئ المالية العامة تعريف الضريبة**، ج01، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
8. عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظلي"مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
9. عبد السلام عبد الله صفوت، **الاقتصاد السري دراسة في الآليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه**، دار النهضة العربية، مصر، 2002.
10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية دار الجامعية**، الإسكندرية، 2000.
11. فريد النّجار، **الاستثمار الدولي والتّنسيق الضّريبيّ**، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2000.
12. فريدريك شنايدر، دومينيك أنستي، **الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي قضايا اقتصادية**، صندوق النقد الدولي، 2002.
13. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الجديد للنشر والتوزيع، لبنان، 2006.

14. كاضم أحمد بطاط، صفاء عبد الجبار الموسوي، **الاقتصاد الموازي**،دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
15. مجمد ناجي حسين خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دارالقاهرة، مصر ،2001.
16. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
17. محمد مدحت مصطفى، سهيرعبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 1999.
18. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
19. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة :محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر ،الرياض، 2009.
20. نبيل صقر، **تبييض الأموال في التشريع الجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2008.
21. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 02، 2005.

ب- الكتب باللّغة الأجنبية:

1. Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L .Lindauer ,**économie du développement** ,3ème édition ,édition de Boeck ,Belgique , 2008.
2. Friedrich Schneider et DominikEnste, **La croissance de l'économie souterraine,** Édition française, Mars 2002.
3. Jeffrey d. Sachs and Andrew m. Warner, **natural resource abundance and economic growth**, center for international development and harvard institute for international development Cambridge, november, 1997.
4. Mai Hassan, Friedrich Schneider, **Size and Development of the Seadow Economies of 157, Countries Worldwide**: Updated and New Measures from 1999 to 2013, LZA DP No. 10281.tor 2016.

✓ **الأطروحات والمذكرات:**

أ- الأطروحات:

1. بُودلال علي، **تقييم كُلّي لِلاقتصاد غير الرّسمي في الجزائر "مُقاربة نقدية لِلاقتصاد الخفيّ**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان 2007/2006.
2. بورجة صارة، **محدّدات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2019.

3. حسيبة عليوات، **السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار - دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2001-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، 2019-2020.
4. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال 1989 إلى 2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.
5. قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال**، رسالة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
6. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، رسالة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، الوادي، 2012 -2013.
7. نجاة مشمش، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017- 2018.
8. ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الجديد في ضل الدور الجديد للدولة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012.
9. الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار عل النمو الاقتصادي في الجزائرمنذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

ب- المذكرات:

1. بورعد حورية، **الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015/2014.
2. طارق حمدي حمدان أبو سنينة، **العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا 2008.
3. الطيف عائشة، **ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على اقتصاديات دول العالم العربي (حالة الجزائر)**، رسالة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

4. عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015-2016.
5. كناي نور الدين، **آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

✓**المجلاّت وَالدّوريات:**

أ- باللّغة العربية:

1. أحمد عازب الشيخ، عبد الجليل هويدي، **مخاطر غسيل الأموال على الأمن الاقتصادي الجزائري**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01، العدد 01، 2019.
2. بن احمد لخضر، **الاستثمارات العامة وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمة للفترة الممتدة من 2011*2010**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية.
3. بن رمضان أنيسة، **الموارد الطبيعية لنابضة وأثرها على النمو الاقتصادي،دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014.
4. بن عزة إكرام، بدغم فتحي، **تقييم النمو الاقتصادي في ضل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990 إلى 2017**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 02، العدد 07، 2018.
5. بوثلجة عبد الناصر، **سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر**، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد01، 2015.
6. بودلال علي، **ظاهرة التهرب الضريبي وكيفية التعامل معها دراسة تحليلية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 06.
7. بورحلي خالد، علاوي محمد لحسن، **تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2012**، مجلة آفاق للبحوث والدّراسات، العدد 03، 2019.
8. بورعد حورية، رفيق ايسعد دريس، **واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة منه**، مجلة المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 11، العدد 01، 2017.
9. بوزيد سفيان، **التهرب الضريبي مفهوم وقياس**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 15، 2016.
10. حمد زعلان، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011.

11. دادن عبد الله، بن طاجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2008**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
12. زاوي فظيلة، شدري معمر سعاد، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 01، مارس 2021.
13. سهى سيف الدين نور الدائم أحمد، يوسف سعيد احمد أمين، **علاقة الاستثمار في رأس المال البشري بالنمو في الاقتصاد السوداني**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 04، العدد 07.
14. سي محمد فايزة، بوثلجة عبد الناصر، **أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية**، مجلة التكامل الاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، 2020.
15. شليل عبد اللطيف، بن عزة إكرام، تقييم **أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990 إلى 2017**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 04، العدد 02.
16. شيهاب حمد شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحيد**، مجلة جامعة الانبهار لعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 10، 2013.
17. صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامّة على النّموّ الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزيةوإستراتيجية النمو الغير المتوازن الفترة 2001الى 2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.
18. طارق قندوز وآخرون، **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001 إلى 2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم**، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد 07، جانفي 2017.
19. طالب سمية شهيناز، دلبيقة محمد البشير، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلا الفترة 2012/1990**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، 2016/12.
20. طلال محمود كداوي، ميادة صلاح الدين تاج الدين، **الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، 2007.
21. طهراوي فريد، **دراسة قياسية لأثر النشاط النّقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجيةARDL**، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015.
22. عامر هني،**قراءة في مخططات التنمية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (1967 إلى 2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 04.
23. عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، 2020.

24. عبد الحليم شهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، مجلة دراسات تنموية الصّادرة عن المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، 2021.
25. عبد اللطيف والي، كمال بوبعاية، **علاقة تبييض الأموال بالجريمة المنظمة**، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 06، العدد 02.
26. عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويلدراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990 إلى 2013**، المجلة الجزائرية للدراسات المحابية والمالية، العدد 03، ديسمبر 2016.
27. عجاس سهام، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل**،مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 02، العدد 06.
28. عزوز علي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد رقم 14 العدد 19، 2018، ص: 215.
29. عطية حليمة، محمد لمين علون، **ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة التنوير، العدد 03، 2017.
30. عقون شراف، بوقجان وسام، **التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرنامج التنموي 2001-2019**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الخاص، المجلد 02، أفريل 2018.
عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور إيرادات العامة في الجزائر**، مجلة أفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05.
31. العوادي ساعد، **دراسة قياسية لتأثير عرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 09.
32. عيسى محمد الغزالي، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**،مجلة جسور التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد25، 2010.
33. محمد بن شاعة، خيرة شريفي، أثر **تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 15، العدد 01، جوان 2018.
34. محمد خالد المهايني، **دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، 2003.
35. مليك محمودي، يوسف بركان، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،الجزائر،العدد07،2016.
36. ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 55، العدد 02، 2009.
37. نجاة نوي، **كيفية تعزيز ثقافة المواطنة الضريبية لدى الممولين في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، 2017.

38. ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، 2010.

39. نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم الأسباب والنتائج**، مجلّة الدّراسات المالية وَالمحاسبية والإدارية العدد 06، ديسمبر 2016.

40. نور الدين بلقليل، الهاشمي بن وضاح، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (pcd) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج المسيلة وفقا لمشاريع 2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 08، 2017.

41. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرنامج التنموي في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، يناير 2020.

42. وحيون كمال، **طرق قياس الاقتصاد الموازي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقي، المجلد 16، العدد 22، 2020.

43. فاطمة الزهراء زرواط، أمين حواس، **واردات السلع الرأس المالية والنمو الاقتصادي في الصين وفق منهجية**، مجلة المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيق، العدد31، 2013.

ب- باللّغة الأجنبية:

1. Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.

Bulletin statistique de la banque d'Algérie, **séries rétrospectives statistique Monétaires**, statistiques dela balance des paiements, (1992, 2011). - Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport, (2001, 2004, 2007).

2. ErstuTarkoKassa,**Factors influencing taxpayers to engage in tax evasion: evidence from Woldia City administration micro, small, and large enterprise taxpayers,**Journal of Innovation and Entrepreneurship,(2021).
3. François Roubaud, **L'économie informelle est-elle un frein au développement et à la croissance économiques,** revue :Regards croisés sur l'économie, 2013/2, n° 14.
4. Friedrich Schneider & Colin c. William, s,**the Shadow Economy The Institute of Economic** Affairs 2013.
5. Hyun H. Son HumanCapital**Development ADB Economics** Working Paper Series No. 225.
6. International Labor Organization-ILO, (2006) :**Globad Employment Trends Brief** : Arab Labor Organization-ALO, (2005) : Statistical Bulletin of Employment and Human Development in the Arab Countries for 2004.

7. jacquescharmes**The Informal Economy** Institute of Education https:/www.cambridge.org/core. UCL,
8. Pierre Lemieux**, L'économie souterraine causes, importance, options,** Les Cahiers de recherche de l'Institut économique de Montréal, Novembre 2007.
9. shu yu et dana vorisek**,cinq raisons de s'inquieter du poids de l'économie informelle,**20 mai 2021 https://blogs.worldbank.org/fr/**.**
10. Sukanta Sarkar, **the parallel economy in india: causes, impacts and government initiatives,** op.cit. 11 & 12 No. 1-2 (2010).
11. Sukanta Sarkar**, the parallel economy in india: causes, impacts and government initiatives,**Economic Journal of Development Issues Vol. 11 & 12 No. 1-2 (2010).
12. VitoTanzi, the underground economy in united states .estimation and implication banca national de lavoro .quarterly .revieew n 135, 1980.
13. w.wrostrow, **the stage of economic growth**, the syndics of the cambridge university press, 1960.

✓ **الملتقيات:**

أ- الملتقيات الدّولية:

1. شلالي عبد القادر وَآخرون، **أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري**، الملتقى الوطني حول النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، يومي 18-19أفريل 2018، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة.
2. محمد بوهزة، **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009)**،أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء 02، جامعة سطيف، 11 مارس 2013، الهدى للنشر والتوزيع، ميلة، الجزائر، 2103.
3. مدوخ ماجد، صاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ضل الإصلاحات النقدية**،المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
4. نزار عبد الأمير تركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجى، **الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي سنة2003**، ورقة بحثية بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة كربلاء، 2017.

ب- الملتقيات الوطنية:

1. جلولي نسيمة، مقران محمد، **مداخلة بعنوان منهجية الانحدار الآتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLكأحد تطبيقات القياس الاقتصادي**، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ضل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يوم 14 نوفمبر 2019، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.
2. رمضاني محمد، **التشخيص السليم للاقتصاد الغير الرسمي طريق إلى الدمج الصحيح**، ورقة بحثية في ملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض يومي (20-21 نوفمبر 2007)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعيدة بسعيدة الجزائر.
3. عادل بولنجينيب، **تأثير التبعية النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية المحور الأول**، مداخلة بالمؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.

✓ **التّقارير والقوانين:**

أ- التّقارير:

تقارير الديوان الوطني لإحصائيات.-2002) belletin statistique de la banque d'Algérie (2006-2004-2003على الموقع التّالي:http://www.ont.dr .

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (التطورات الاقتصادية والاجتماعية) صندوق النقد العربي لسنة 2008.

1. تقرير مصالح رئاسة الجمهورية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على الموقع التّالي:.www.eg.gow.dz/psre/bilan-psre

2. تقرير مكتب العمل الدوليّ تعزيز فرص استخدام الشباب والشابات في المنطقة العربية المنتدى العربي للتنمية والتشغيل الدوحة، قطر 15-16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، على الموقع التّالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public

3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول وضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائري خلال السداسي الثاني من سنة 2021.

4. مخرجات برنامج EVIEWS10

5. جسين عبد المطلب الأسرج، **انعكاسات القطاع الغير ارسمي على الاقتصاد المصري**، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية2010.

ب- القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2015 الموافق لـ 13 شوال 1436.
2. المادة 135، الباب الثاني، القسم الأول من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة.
3. المادة 150 من القسم التاسع من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة.
4. قانون المالية لسنة 1992 المواد (21-22-23-24).
5. قانون المالية لسنة 2001 المواد (21-23).
6. المادة الثانية من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق ل6 فبراير سنة 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.
7. المادة 07-11- 12 من قانون رقم 05-01 المؤرخ في ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 06 فبراير 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

المادة 02-03 من القسم الأول لقانون الرسوم على رقم الأعمال.

ثانيًا: مراجع الانترنيت

1. GABRIEL LARA IBARRAوعزيز أتامانوف، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم –حالة الجزائر، مدونات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها في 20 أفريل 2020 على الساعة 14:55.على الموقع التالي:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria
2. إحصائيات البنك الدوليعلى الموقع التّالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ
3. أحمد أويحيى، **تهريب الوقود إلى تونس والمغربيكلف ميزانية الجزائر حوالي ملياري دولار**، على الموقع التّالي: https://www.france24.com/ar/20160106.

بن طاهر حسين، **أزمة المديونية وبرامج لتصحيح الاقتصادي**، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد31، جوان 2009، على الموقع التّالي:
http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/746/853

4. جرمون نوال، **إستراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر- نموذجا**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع التّالي: https://www.politics-dz.com/

5. حميد زيدوني، ضبط الحسابات لتحسّن الحاضر الفرق من أجل مستقبل أكثر إشراقا اليوم الإفريقي للإحصاء، يوم 21 نوفمبر 2011، تاريخ الاطلاع: 2021/08/12 على الساعة 2214.على الموقع التالي:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/Journee_Africaine_de_la_statistique-def-2
6. الديوان الوطني لمكافحة المخدراتوإدمانها على الموقع التّالي:
https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2017].pdf

7. صندوق النقد العربي، تقرير حول تفعيل برنامج التشغيل في الدول العربية، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ 2019/06/12، على السّاعة: 20:00 على الموقع التالي:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports
8. كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي في الجزائر وأساليب مكافحته**، مداخلة بالمؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري جامعة قاصدي مرباح 2006، على الموقع التّالي:https://manifest.univ-ouargla.dz/
9. محمد سلمان محمود، هيفاء مزهر الساعدي، **الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات**، ورقة بحثية تمّ الاطلاع عليها بتاريخ:2018/12/11، على الساعة 11:12، على موقع التّالي:
https://abu.edu.iq/sites/default/files/conferences/law/13/170426-111031.pdf
10. المديرية العامة للضرائب، **الضريبة على الدخل الإجمالي/ الأرباح المهنية**، اطلع عليه بتاريخ 2021/04/30على الساعة 19:16، من خلال الموقع التّالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/
11. معطيات البنك الجزائري على الموقع التّالي: https://www.bank-of-algeria.dz/وأيضا المصادر التّالية: www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar،
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie
12. مقال موسوم بعنوان **خطة لإحباط تهريب 30% من قوت الجزائريين**، على الموقع التّالي:https://www.echoroukonline.com.
13. منظمة الشفافية الدولية على الموقع التّالي:
https://www.transparency.org/en/countries/algria
14. وزارة التجارة الوطنية على الموقع التّالي:
https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation-des-prix-des-biens-et-services

-

.

الـمــلاحـــق

الملحق رقم 01: يُبيّن تطوّر المتغيّرات الاقتصادية محلّ الدّراسة (1990-2013)

السّنوات	PIB مليار دج	HE مليار دج	L مليون عامل
1990	2008	481.92	4.516
1991	2770	609.4	4.538
1992	2820	761.4	4.557
1993	2760	772.8	4.823
1994	2730	819	5.154
1995	2840	710	5.389
1996	2950	737.5	6.015
1997	2990	926.9	5.708
1998	3140	924	5.412
1999	3240	810	6.073
2000	3360	1233.12	6.179
2001	3460	1197.85	6.228
2002	3660	1203.4	6.916
2003	3920	1259.49	6.684
2004	4090	1251.13	7.789
2005	4330	1363.08	8.044
2006	4400	1485.44	8.868
2007	4550	1527.43	8.594
2008	4660	1719.07	9.146
2009	4740	1668.95	9.472
2010	4910	1855.48	9.736
2011	5050	1839.21	9.599
2012	5220	1659.96	10.17
2013	5370	1623.88	10.783

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمصادر الآتية:

بيانات البنك الدولي:http:// data. albanka dawi.org/indicator

الدّيوانالوطني للإحصاءhttp://www.ont.dr .

Mai Hassan, Friedrich Schneider, Size and Development of the Seadow Economies of 157, Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, LZA DP No. 10281.tor 2016.

الملحق رقم(02):تطور معدلات الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
مقدر حجم الاقتصاد الموازي	20.92	22.12	20.26	20.41	11.68	16.70	17.67	17.35	19.49	17.79	18.56
السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
مقدر حجم الاقتصاد الموازي	18.01	24.69	26.76	24.01	25.47	29.60	29.74	32.55	29.68	27.48	28.31
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مقدر حجم الاقتصاد الموازي	35.81	38.37	34.98	35.51	33.07	32.17	36.33	34.02	34.10	32.82	33.88
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مقدر حجم الاقتصاد الموازي	36.51	37.83	38.15	40.18	43.68	43.67	42.93	44.43	47.57	50.45	46.23
السنة	2014	2015	2016								
مقدر حجم الاقتصاد الموازي	49.53	50.98	47.43								

المصدر: قوري يحي عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016.

الملحق رقم (03): اختبار ADFلسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج أول ثابت

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.327722	0.0243
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (04):اختبارADFلسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج الثانيثابت وقاطع

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.433955	0.0092
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (05): اختبار ADF لسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج الثالث بدون ثابت والقاطع

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.429126	0.0174
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (06): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج أول ثابت

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.930078	0.9943
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (07): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثانيثابت وقاطع

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.829163	0.6612
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (08):اختبار ADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثالث بدون ثابت والقاطع

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.756641	0.9998
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (09):اختبار ADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثالث بدون ثابت والقاطعبعد الفروقات من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.204713	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (10):اختبار ADFلسلسلة الاقتصاد الموازي النموذج الثانيثابت وقاطع بعد الفروقات من الدرجة الأولى.

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.433955	0.0092
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (11):اختبارADFلسلسلة الناتج الداخلي الخام النموذج الثاني ثابت وقاطع بعد الفروقات من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.410983	0.0092
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (12):تقدير نموذج ardl

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 06/24/22 Time: 22:24
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (6 lags, automatic): EP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 42
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.928028	0.184187	5.038521	0.0000
EP	0.199130	0.413735	0.481298	0.6349
C	537538.5	185369.2	2.899826	0.0081

R-squared	0.983658	Mean dependent var	7674094.
Adjusted R-squared	0.982237	S.D. dependent var	5815732.
S.E. of regression	775106.0	Akaike info criterion	30.06755
Sum squared resid	1.38E+13	Schwarz criterion	30.21272
Log likelihood	-387.8782	Hannan-Quinn criter.	30.10936
F-statistic	692.2147	Durbin-Watson stat	1.692357
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (13):اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.559856	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	26		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم (14):الملحق رقم نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DGDP(-1))	0.675632	0.257356	2.625280	0.0167
D(DGDP(-2))	0.335157	0.169346	1.979121	0.0625
D(DEP)	2.561717	0.492122	5.205447	0.0001
D(DEP(-1))	-1.526040	0.550000	-2.774617	0.0121
CointEq(-1)*	-1.659968	0.322099	-5.153603	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم 15

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.376840	Prob. F(2,21)	0.6906
Obs*R-squared	0.900798	Prob. Chi-Square(2)	0.6374

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم16 اختبار التوزيع الطبيعي

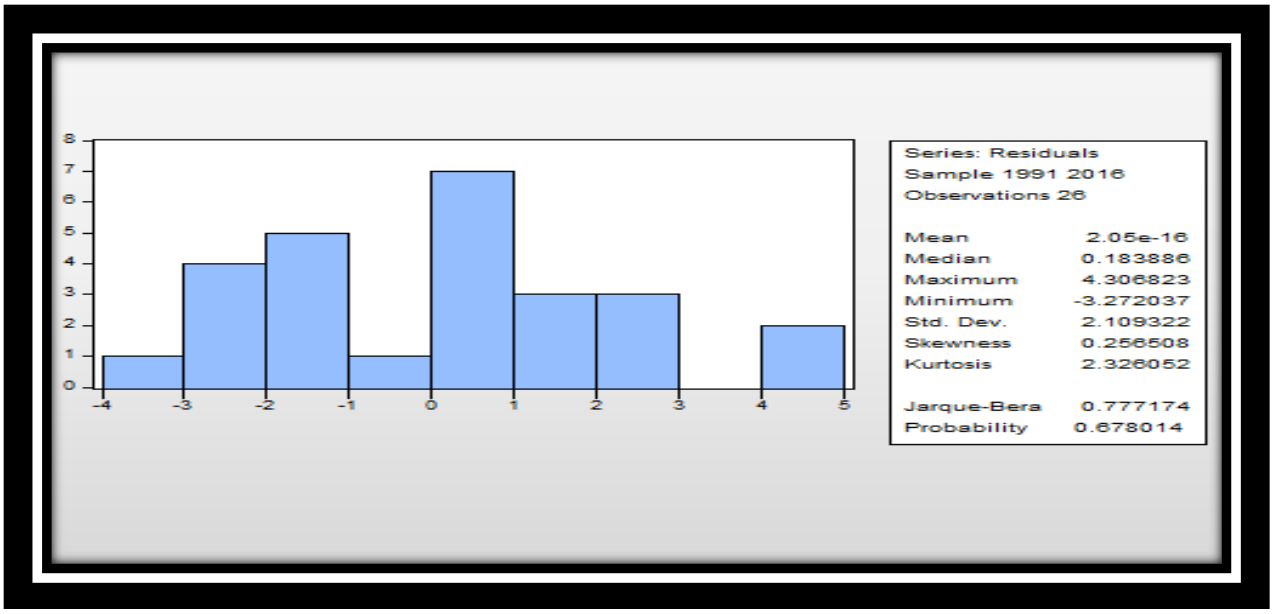

المصدر: من إعداد الباحث